فەیلی

السنة الثانية والعشرون - آيار / مايس ٢٠٢٦

العدد 269

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

نيجيرفان بارزاني
في روما والفاتيكان..

درع جيوسياسي
في عاصمة الغرب الروحية

- أنا وأنت.. ومعركة المكانة الفيلية
- خطر يفوق الإرهاب وكورونا يضرب العراق
- القنبلة الموقوتة أم الثروة المهدورة؟

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای ڕۆشنبیری و ڕاگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

269

السنة الثانية والعشرون
آيار / مايس ٢٠٢٦

صورة الغلاف:

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

10 كيف أصبحت كوردستان شمال العراق؟

12 ليلى قاسم .. عروس خانقين وسوسنة الجبل التي هزمت المشنقة

20 بين سحر الطبيعة وعقبات الخدمة.. هل تتحول حلبجة إلى سويسرا كوردستان؟

36 تجارة الأبحاث في العراق.. سوق خفي يهدد نزاهة الجامعات

اقرأ في العدد ايضاً

54 رواتب بضمانة الودائع حكاية الاقتراض الذي يحل أزمة ليصنع أخرى

62 آخرها الغلاء المعيشي.. الأزمات لا تأتي فرادى على العراقيين

66 الائتمان الشعبي بين عجز المصارف وتمدد قروض الربا

كلمـــة العدد

لنضبط توقيت ساعاتنا لغد آخر

في الوقت الذي أصبحت سماء المنطقة مثقلةً بالتهديدات والحروب والدمار، وكوابيس اليأس وعواصف الأحداث تبدو عاتيةً بحيثُ في خضمّ هذا التاريخ المليء بالأزمات، يتمنى العراقي أن يحصل على هنيهة من الهدوء والسكينة بعيداً عن ضوضاء السياسة وصخبها.

فبعد كل هذه السنوات من الجري وراء لقمة العيش والسلام، بات كل ما يتمناه هو أن يستيقظ كل صباح ويفتح باب منزله من دون الخوف من أفق ضبابيٍّ مجهول. وألا تخنق الحرب روحه ولا يزرعوا الخوف في أعماقه مع كل إحصاء للجثامين.

السر الكبير هو أنّ الانسانّ العراقي لم يخسر ثقته بالمستقبل ومازال يتضرع من اجل فجر جميل؛ لأنه يدرك بأن الحياة هي ملك لأولئك الذين يحافظون على الأمل والثقة في أحلك الظروف وسط ركام الأزمات.

هذا الإيمان بالنسبة لأيِّ فردً في هذا البلد، إنما هو بيان حيٍّ وعضويٌّ يرفض ثقافة الموت ويوالي جمال الحياة. فكلُّ سطرً يدون، كل فكرة تتبلور وكل صفحة تطوى، وكل كلمة وحديث ايجابي، ما هو الا سلاح فعّال لمواجهة اليأس الذي يحاول أن يشل مجتمعنا. وهذا الإيمانُ والأملُ هو الجسر الوحيد الممتد بين الواقع الحالي المرير وذلك الأفق المشرق الذي ننشده لمستقبل هذه البلاد. لأنّ التاريخ أثبت أن الشعوب لا تموت الا عندما يموت فيها الأمل بالمستقبل.

حاليا، أكبر المخاطر ليست ان عمر الانسان العراقي سيُصبح قصيراً، أو أن الجدران ستتصدع، إن الخطر الحقيقي يكمن في ان المواطن العراقي الآن أمام اختبار تاريخي، فأما ان يتحول الى رقم هامشي منسي وسط معادلات القوى التدميرية، أو سيصبح ركيزةً متينةً لمجتمع متماسك يُحافظ على المسار الطبيعي لحياته من دون الالتفات الى الآفاق الضبابية.

إنّ التمرد الحقيقي على ثقافة الموت والانكسار النفسي ينبع من الجهود الصامتة الدؤوبة في الميادين المختلفة لهذا المجتمع. فبعد عقود من السير في الأنفاق المظلمة، لم يعد بإمكان الناس في هذا البلد انتظار لحظة السلام الشامل الذي يأتي لانقاذهم من الخارج. وان طموحهم الأكبر لا يقتصر على تغيير المعادلات الدولية، بل يمتد الى ترسيخ العدالة، وبناء المؤسسات الصحية وتوفير الاستقرار الذي يؤمن بيئة آمنة وخالية من الخوف.

ورغم عمق المشكلات، مازال الانسانُ العراقيٌّ يحترم اللمة العائلية. و مازال يرسم الابتسامة على شفاهه في لحظات الفرح ، تضامنهم مع بعض حاضر عند الحزن وأوقات الشدائد.

إنّ الذي ينقذ المستقبل من الضياع هو مساعي الإنسان الذي مازال حريصا على المحافظة على التعاطف الإنساني فيما بيننا. ويصرُّ على زرع فسيلة يمكن الا يستظل بشجرتها في يوم من الايام؛ وهذا هو منبع المقاومة والتصدي لليأس الذي يسعى للتغلغل وغزو مجتمعنا، في وقت بات واضحاً فيه ان الانتقام من الدمار لا يتحقق عبر الصراخ ولعن الماضي وحسب.

رئيس التحرير

نيجيرفان بارزاني في روما والفاتيكان..

درع جيوسياسي في عاصمة الغرب الروحية

فيلي

حين فتحت أبواب الفاتيكان صباح الاثنين الثامن عشر من أيار أمام نيجيرفان بارزاني، لم يكن المشهد مجرد لقاء دبلوماسي في جدول مزدحم، بل محطة جديدة في مسار سياسي يتكرر بهدوء منذ سنوات.

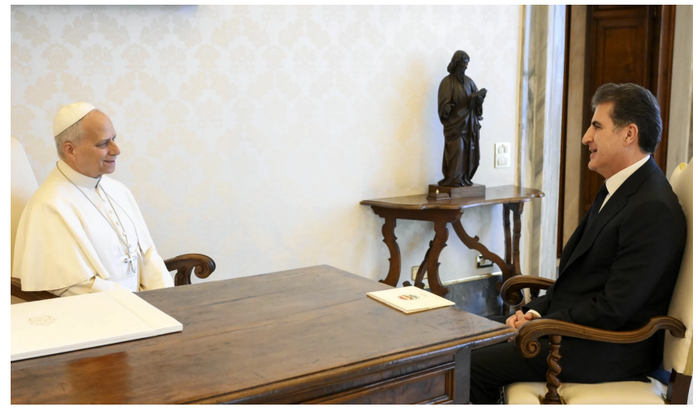

> "لا يقدم نفسه زعيماً كوردياً يطلب دعماً سياسياً فقط، بل طرفاً يعرف كيف يحول الجغرافيا المعقدة إلى ورقة اتصال مع الغرب. بين بغداد وطهران وأنقرة، أمام العواصم الغربية "

للمرة الثانية خلال أقل من ثلاث سنوات، جلس رئيس إقليم كوردستان في قلب إحدى أكثر العواصم الرمزية نفوذاً في العالم، الصورة وحدها كانت تحمل معنى أوسع من البروتوكول، حيث رئيس لإقليم محاط بتوازنات بغداد وأنقرة وطهران، يدخل الفاتيكان من بوابة الشريك لا الضيف العابر.

وبين روما والفاتيكان، بدا نيجيرفان بارزاني وكأنه يواصل بناء دبلوماسية كوردية مختلفة، أقل صخباً من خطابات الشرق الأوسط التقليدية، وأكثر اعتماداً على مفردات الاستقرار والتعايش والعلاقات طويلة الأمد مع الغرب.

من اختبار "داعش" إلى حماية التنوع

منذ صعود تنظيم "داعش" عام 2014، وجدت أربيل نفسها أمام اختبار وجودي وسياسي في آن واحد. كانت الحرب تهدد حدودها، لكنها منحتها أيضاً فرصة لتقديم نفسها شريكاً أمنياً وإنسانياً للغرب. استقبل الإقليم عشرات الآلاف من المسيحيين والإيزيديين وسكان سهل نينوى، وتحولت أربيل إلى ملاذ للنازحين وقاعدة للعمل الدبلوماسي والعسكري والإنساني الدولي. من تلك اللحظة، بدأ مسار مختلف في علاقات كوردستان مع الفاتيكان وأوروبا.

لم يعد الحديث يدور فقط حول الحقوق القومية للكورد أو الخلافات المزمنة مع بغداد، بل حول إقليم قادر على حماية التنوع، واحتواء الأقليات، وتقديم نفسه كنقطة استقرار في بلد أنهكته الحروب والانقسامات.

في هذا الإطار، أعلن بارزاني عقب لقائه البابا ليو الرابع عشر أنه وجه دعوة رسمية إليه لزيارة العراق وإقليم كوردستان، مشيداً بدور الكرسي الرسولي في تعزيز الحوار والتعايش، كما شدد على أن المسيحيين وبقية المكونات الدينية ليسوا جزءاً من تاريخ كوردستان وهويتها فحسب، بل شركاء في مستقبلها أيضاً، مؤكداً أن حماية حقوقهم وكرامتهم ووجودهم الآمن ستبقى من واجبات الإقليم.

هذه التصريحات، على هدوئها، حملت أكثر من رسالة، فهي تخاطب الفاتيكان من زاوية حماية المسيحيين، وتخاطب أوروبا من زاوية الاستقرار.

ولا تأتي هذه الزيارة من فراغ، فقد سبق لنيجيرفان بارزاني أن زار الفاتيكان في نيسان 2023 والتقى البابا فرنسيس، في محطة ركزت على أوضاع العراق وإقليم كوردستان، ومستقبل التعايش الديني، وملف المسيحيين بعد سنوات النزوح والحرب على داعش.

كما سبق للزعيم الكوردي مسعود بارزاني أن زار الفاتيكان والتقى بابواته في محطات مختلفة، فيما زاره رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني عام 2020 والتقى البابا فرنسيس، في مؤشر إلى أن هذا المسار تحول إلى خط دبلوماسي ثابت لدى قيادة الإقليم.

أكثر من محطة دينية

ومنذ زيارة البابا فرنسيس التاريخية إلى العراق عام 2021، انتقلت العلاقة بين أربيل والفاتيكان من إطار التضامن الإنساني مع ضحايا العنف إلى قناة سياسية ومعنوية يستخدمها الإقليم لتعزيز صورته في الغرب بوصفه مساحة للتعدد الديني وشريكاً قادراً على حماية ما تبقى من التنوع في العراق.

لكن روما لم تكن محطة دينية فقط، فإيطاليا، في حسابات أربيل، ليست دولة أوروبية عابرة. منذ الحرب على داعش، كانت من أكثر العواصم حضوراً في الإقليم، عسكرياً وإنسانياً ودبلوماسياً. دعمت قوات البيشمركة في التدريب والمشورة ضمن التحالف الدولي، وشاركت في جهود دولية لحماية البنى التحتية الحيوية في العراق، وحافظت على حضور قنصلي واقتصادي وثقافي في أربيل.

لذلك، حملت لقاءات بارزاني مع الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا ووزير الدفاع غويدو كروسيتو ووزير الخارجية أنطونيو تاياني بعداً يتجاوز المجاملات الرسمية، فقد تناولت المباحثات العلاقات بين إيطاليا والعراق وإقليم كوردستان، وبرامج الدعم والمساعدات، والتطورات الأمنية في الشرق الأوسط، وجهود مكافحة الإرهاب، مع التأكيد على خفض التوتر في منطقة تزداد هشاشة.

وتأتي الزيارة في توقيت عراقي وإقليمي حساس، فبغداد منشغلة بتوازنات السلطة، والمنطقة تتحرك تحت ضغط توترات متصاعدة، والعواصم الأوروبية تراقب الشرق الأوسط بقلق متزايد. في هذه اللحظة، تبدو أربيل كأنها تحاول القول إن لها وظيفة تتجاوز حدودها الإدارية، أن تكون نقطة اتصال، ومنصة تهدئة، وحليفاً يمكن الرجوع إليه حين تختلط خرائط النفوذ بالحروب.

وهنا لا تبدو أهمية الدور الذي يحاول بارزاني تكريسه في الخارج منفصلة عن حدود موقع الإقليم نفسه، فهو لا يقدم نفسه زعيماً كوردياً يطلب دعماً سياسياً فقط، بل طرفاً يعرف كيف يحول الجغرافيا المعقدة إلى ورقة اتصال مع الغرب. بين بغداد وطهران وأنقرة، وبين التوترات الإقليمية، تحاول أربيل تثبيت نفسها كنقطة يمكن الوثوق بها حين تتراجع الخيارات السهلة أمام العواصم الغربية.

بهذا المعنى، فإن صور بارزاني في الفاتيكان وقصر الرئاسة الإيطالي ليست مجرد لقطات أرشيفية، إنها جزء من بناء لصورة سياسية يريدها الإقليم لنفسه، تلخص أن كوردستان ليست هامشاً شرق أوسطياً، ولا مجرد ساحة نزاع داخل العراق، بل شريك محلي يملك قابلية للتحاور مع الغرب، وتجربة أمنية وإنسانية يمكن الاستناد إليها في زمن تبحث فيه أوروبا عن شركاء أكثر استقراراً.

معادلة الحكم بإقليم كوردستان
من التصادم المسلح إلى الحرب الباردة

علي حسين فيلي

يصعب على المراقب الأجنبي ان يعرف بأن تجربة الحكم في اقليم كوردستان تمثل صورة لا تقبل الجدل وراسخة للمعادلة المتعددة الأبعاد وشديدة التعقيد التي لا تسير فيها السلطة السياسية على ايقاع ديمقراطية راسخة. بل تميل نحو نموذج متصلب يتأرجح بين قطبي السلطة (الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني).

وهذا الوضع الحساس، حول المؤسسات الوطنية في هذا الكيان من كونها مظلة شاملة وجامعة الى ساحة مفتوحة للتنافس من أجل ترسيخ وتعميق النفوذ الحزبي والرسمي. والنتيجة الحتمية لهذه الأوضاع هو الانقسام الذي نراه اليوم: مؤسسات وحكومة نراها على أرض الواقع منقسمة الى ادارتين لكل منهما تسليحه وماليته واجهزته الامنية المستقلة.

وهذا التوجس العميق والاستراتيجي، لا ينبع من البيئة السياسية الحالية، بل نتاج وإرث مباشر للحرب الأهلية في نهاية القرن الماضي والتي لم يتمّ محو آثارها في الوعي السياسي للقيادات الحالية. إن العمل السياسي لدى هذين القطبين لا يزال ينظر إليه من منطلق ان صعود وتعزيز مكانة أي قطب على أنه إقصاء او تحجيم مكانة القطب الاخر.

وفي ظل هذه البيئات التي تنحدر فيها الثقة السياسية الى ادنى مستوياتها، فإن إبداء أية مرونة تكتيكية او تنازل مؤقت يصنف لدى الطرف الاخر بانه تراجع استراتيجي وعلامة على الضعف، وليس كفرصة للتوصل لاتفاق، وهذا الواقع يزيد و يفاقم خطوط الانقسام الإداري التاريخي ويجعل الإقليم فعليا تحت وطأة منطقتين (صفراء وخضراء).

ان هذا الصراع الداخلي مرتبط عضويا باجندات وديناميكيات القوى الاقليمية النافذة (بغداد، أنقرة وطهران). ومن هنا فإن قراءة واقعية للمشهد تخبرنا بأن انهاء الازمات الداخلية مستحيلة بالاعتماد على العامل الخارجي، لأن كل طرف في المعادلة يريد تعزيز ثقله ومكانته الداخلية عن طريق التحالف الخارجي ضد خصمه الداخلي.

ها قد مرت سنتان على إجراء الانتخابات البرلمانية في اقليم كوردستان، ويبرز السؤال الجوهري: ما التغيير الذي أحدثته صناديق الاقتراع؟ في وقت يثبت الواقع الميداني أن العملية الديمقراطية أدت إلى مزيد من الركود والانسداد، ولم تكن مخرجا للإصلاح. فصناديق الاقتراع لم تحدث تغييرا جذريا في بنية السلطة، والشيء الوحيد الذي تغير هو تحول الصراع من قوالب التصادم المسلح التقليدي الى مرحلة الحرب الباردة.

إن هذا الانسداد الداخلي أصبح سببا للتآكل البطيء والمستمر لمكانة الإقليم الدستورية والقانونية أمام السلطة المركزية في بغداد. إن الخلاف الحاد بين القطبين حول قانون الانتخابات، وحصة الأقليات (الكوتا)، واحتكار الإيرادات، دفع الأطراف نحو احالة المشكلات الداخلية امام المحكمة الاتحادية العليا في بغداد. وهذا يعد مفارقة نادرة و تناقضا في السياسة، لأن اللجوء الى المركز من أجل حسم الخلافاتّ الداخلية يجعل من بغداد حكما ومشرفا وصاحب القرار النهائي في القضايا، وهذا يسرع من عملية تجريد بطيء لاقليم كوردستان من الاستقلال الاتحادي الفيدرالي و الحكم الإداري الذاتي.

وعلى الصعيدين الاجتماعي والسياسي، فإنه في مواجهة الأزمات الاساسية مثل الرواتب والازمة المالية تتراجع الشعارات القومية والايديولوجية. وأثبتت التطورات بأن الجيل الجديد من المجتمع الكوردي في الآقليم لا يكتفي بالارث التاريخي لوحده وأن مطالبه في هذه المرحلة لا تختلف عن مطالب الشارع العراقي وباقي شعوب العالم والتي تنحصر في توفير فرص العمل والعدالة الاجتماعية وتحطيم الاحتكار الاقتصادي.

ان الانسداد السياسي الحالي في اقليم كوردستان وشلل المؤسسات القانونية لهي اشارة الى فجوة عميقة بين صراعات القوى والواقع المعيش للناس. وفي حين يواجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني - كونه صاحب الأغلبية الادارية والبرلمانية والتنفيذية في مؤسسات الإقليم - المسؤولية الأكبر في إبداء المرونة واحتواء الشركاء السياسيين، نجد بالمقابل الاتحاد الوطني الكوردستاني باعتماده على ثقله العسكري ونفوذه الجغرافي، يصرُّ على الحفاظ على المعادلة التاريخية المناصفة (50/50) وليس على استعداد للخضوع للتغييرات الرقمية والمعايير الجديدة التي تمخضت عن نتائج صناديق الاقتراع.

هذه المعضلة بالاضافة الى انبثاق جيل جديد من القيادات على مستوى الحزبين ساهمت في زيادة تعقيدها بشكل أكبر بحيث أن الصراعات تحولت من أبعادها القومية والوطنية الى التنافس للسيطرة على مفاصل السلطة.

كيف أصبحت كوردستان شمال العراق؟

بدر اسماعيل شيروكي

لماذا يحلُّ مصطلح "شمال العراق" محلَّ الاسم التاريخي والجغرافي لـ"كوردستان" في الأدبيات السياسية والأوساط الشعبية في الشارع العراقي بكل هذه السهولة؟ هل هذا التوصيف هو مجرد دلالة جغرافية طبيعية عفوية، أم هو نتاج المختبر اللغوي للسلطات المركزية التي حاولت منذ ١٩٢٢ صهر الهوية القومية والثقافية لمكون رئيس في هذه البلاد؟

هذا السؤال بحاجة الى التعمق والتأمل الموضوعي. فإذا نظرنا إلى القضية وفقا للخارطة السياسية لما بعد الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايكس بيكو، فلاشك ان كوردستان تقع في القسم الشمالي لكيان يطلق عليه اسم العراق. ومن هنا فإن استخدام مصطلح "الشمال" من قبل مواطن عادي في الوسط والجنوب قد يشير فقط الى اتجاه جغرافي من دون أية نوايا سياسية. ولكن عندما نتأمل لغة صناع القرار والسياسيين في بغداد عبر التاريخ العراقي الحديث، فإن الحكاية تتغير بشكل كامل. فهنا نحوّل اللغة إلى أداة سياسية حاسمة! فلن يكون استخدام "الشمال" بدلا عن "كوردستان" من قبل أصحاب السلطة استخداما غير عادل وغير بريء من حيث النوايا.

ان السياسة في العراق القديم، كانت تدار تحت ظل نظام شمولي وسلطة مركزية مطلقة ومتفردة، لم تكن تعرف الإنسان والقوميات إلا من خلال الخطوط الأمنية والخرائط العسكرية فقط. ومن هذا المنظور فإن الكورد كقومية وكوردستان كأرض، ينظر إليهما كمجرد ملحق من دون روح وهما يتبعان للسلطة المركزية. فكان الاعتراف بالهوية الاصيلة للقومية والثقافة الخاصة بالمنطقة يمثل بنظرهم خطراً على شرعية دولة الحزب الواحد، لذلك كانوا يسعون دائماً لتشويه هذه الحقائق التاريخية وطمسها.

في الحقيقة، ان حكام بغداد خلال قرن كامل من الزمان، لم يفشلوا في تهيئة ارضية صحية للتعايش السلمي للمجتمع المتنوع المشارب فحسب، بل حولوا خطوط الحدود على الخارطة خنادق نارية لتعميق الفرقة والعداء بين القوميات والمذاهب والمكونات. وترك هذا الخطاب الانقسامي، جرحا تاريخيا غائرا إذا لم تتم معالجته اليوم بالإرادة الوطنية الجديدة وبعيدا عن العقلية القديمة، فإنه سيكون سببا لاستمرار الصراعات وانعدام التفاهم للأجيال اللاحقة ايضا.

لقد حان الوقت الذي يتوجب على المواطنين والسياسيين العرب في العراق أن يدركوا الحقيقة الثابتة التي تؤكد أن وجود وتاريخ كوردستان لم يبدأ مع رسم خارطة الدولة العراقية.

ان "اقليم كوردستان" ليس مسمى اداري او اصطلاحا جامدا في الدستور الجديد، بل كيان اتحادي (فيدرالي)، وهوية لمجتمع يعيش على هذه الارض منذ الاف السنين. مجتمع له تاريخ زاخر بالتضحيات، لكنه اليوم لفظ عقلية "الضحية" ويتهيأ لمرحلة جديدة من الإعمار والتعايش والتوازن وقبول الاخر.

ومن أجل بناء وترسيخ عراق مستقر، يتوجب على الحكومة الاتحادية الاعتراف بهذه الحقيقة في توجهاتها واعلامها وادبياتها السياسية، بأن هذه المنطقة ليست مجرد "قطعة ارض في الشمال"، بل موطن تاريخي لامة اصبحت بفعل المتغيرات التي حصلت بعد عام 1922، شريكا رئيسا في هذا البلد. في العهد الجديد، فإن مأسسة الفيدرالية واحترام اللغة الرسمية والخصوصيات القومية لن تضعف العراق، بل تقوّي أسس الوحدة الطوعية والحقيقية بشكل أكبر. مثلما لم يتسبب تثبيت اسم "اقليم كوردستان" في الدستور في حصول اية كارثة او انقسام ، بل أصبح جزءا من الثقافة السياسية الحديثة التي يجب أن تنعكس في وجدان المجتمع ومؤسسات الدولة على حد سواء.

ليلى قاسم

عروس خانقين وسوسنة الجبل التي هزمت المشنقة

ماجد سوره ميري :

لم تكن ليلى قاسم مجرد رقم عابر في سجل الضحايا، بل كانت فاتحة عصر التحدي الأنثوي في الشرق الأوسط، والصرخة التي دوت من أزقة خانقين لتصل إلى قمم جبال كوردستان.

وقفت أمام صلف النظام البعثي وجبروته، حاملة في عينيها حلم شعب وعزيمة أمة، وحين خُيرت بين نكران الذات والبقاء، أو الوفاء والارتقاء، اختارت أن تظل أمينة لنهج الثورة الكوردستانية بزعامة الخالد مصطفى بارزاني، متمسكة بمبادئ النضال القومي والانساني، لتسطر بدمائها أول ملحمة إعدام سياسي لامرأة في المنطقة.

جذور من أرض الصمود: ابنة خانقين

تنحدر ليلى من عائلة كوردية أصيلة في مدينة خانقين، تلك المدينة التي كانت وما زالت تمثل خاصرة الهوية الكوردية. لم تكن تضحيتها وليدة الصدفة، بل كانت نتاج بيئة شهدت محاربة علنية من الأنظمة المتعاقبة، حيث استهدف الكورد بشتى الوسائل؛ من الترحيل والتهجير وسلب الجنسية إلى مصادرة الأموال وتغييب الشباب. لقد رأت ليلى في عيون أهلها في خانقين مرارة الاقتلاع من الجذور، فقررت أن يكون جسدها الجسر الذي تعبر عليه تطلعات شعبها نحو الحرية.

خيانة التاريخ: من المشنقة إلى "اتفاقية الجزائر"

كان إعدام ليلى في عام 1974 نذيرا لليلة الظلم الطويلة التي حيكت خيوطها في أروقة السياسة الدولية؛ فبعد عام واحد فقط من رحيلها، نضجت ثمار المؤامرة الكبرى في 6 آذار 1975، حين وُقعت "اتفاقية الجزائر" المشؤومة بين صدام حسين والشاه محمد رضا بهلوي، بوساطة هواري بومدين وهندسة هنري كيسنجر. تلك الاتفاقية التي طعنت الثورة الكوردية في ظهرها، كانت الضوء الأخضر للنظام ليبدأ حملة تطهير عرقي وهدم للقرى وترحيل لموظفي وعمال خانقين نحو وسط وجنوب العراق، في محاولة يائسة لتغيير ديموغرافية الأرض التي روتها ليلى بدمها.

"أي رقيب": نشيد الخلود وزفة السماء

في لحظات الارتقاء المهيبة، حيث يرتجف الجلاد وتثبت الضحية، سُئلت ليلى عن طلبها الأخير، فلم تطلب حياة فانية، بل أرادت أن تُبعث للخلود بهويتها الكاملة؛ طلبت أن ترتدي الزي الكوردي الأصيل، وكأنها في طريقها إلى زفة سماوية؛ أرادت أن تقول للعالم إن الجسد قد يفنى، لكنّ الرمز القومي باقٍ لا تطاله المشانق.

وعندما التفّ حبل الغدر حول عنقها، صدح صوتها بنشيد "أي رقيب"، لتهتز جدران السجن برنين الكلمات التي تؤكدّ أن "الشعب الكوردي حي باق لا يقهر". لقد واجهت الموت وهي تغني للوطن، محولة لحظة الإعدام إلى ملحمة قومية خالدة. "لقد قطعتم خصلات شعري، لكنني سأجعل من كل شعرة حبل مشنقة يلتف حول أعناق الطغاة"

خانقين اليوم: جرح المادة 140 ونضال الهوية

اليوم، وبعد مرور عقود، لا تزال خانقين، مدينة ليلى، تعيش مخاضا عسيرا؛ فبعد أن استبشرت خيرا بالدستور الجديد، وجدت نفسها أسيرة المماطلة في تنفيذ المادة 140؛ هذا التعطيل المتعمد أدى إلى تراجع فضيع في مختلف مجالات الحياة، وحرمان المدينة من استحقاقاتها الطبيعية، وكأن "حبل المشنقة" قد تحول اليوم إلى سياسات تهميش وإقصاء.

إن استذكار ليلى قاسم اليوم ليس مجرد بكاء على الأطلال، بل هو استنهاض للقيم التي ضحت من أجلها. إنها رسالة لخانقين ولكل مناطق "المادة 140" بأن الحق الذي وراءه تضحية كبرى لا يموت، وأن الإرادة التي لم تكسرها أعواد المشانق في بغداد، لن تكسرها سياسات الإهمال اليوم.

سلام على ليلى في ذكراها، وسلام على خانقين التي لم تنحن، وسلام على كل امرأة ما زالت تقاوم القبح بالجمال، والظلم بالثبات، حتى تشرق شمس كوردستان بلا قضبان.

أنا وأنت..
ومعركة المكانة الفيلية

صورة مؤلدة بالذكاء الاصطناعي

سندس ميرزا :

عند استحضار السنوات الست والأربعين التي مرّت على جريمة الإبادة الجماعية التي تعرّض لها الكورد الفيليون، نصطدم بحقيقة مريرة، وهي أن زمنا طويلا انقضى ونخبنا ونشطاؤنا يجمعون مطالبنا وحقوقنا المشروعة في ملف مثقل بالبكاء والعويل واستعادة المظلومية، ثم يضعونه أمام العراق والمجتمع الدولي.

ولا شك أن آلامنا حقيقية، وأن جراحنا لا تزال نازفة، لكن في معادلات السياسة العراقية والدولية القاسية، لم يعد كوننا ضحايا وحده كافيا لاستعادة حق أو فرض حضور. لذلك يتوجب على النخب الفيلية اليوم أن تدرك أن البكاء على الأطلال القديمة واجترار قصص المظلومية لن يعيدا لنا أيا من حقوقنا المسلوبة.

إن قضية الكورد الفيليين لا تُحل بالمطالبات الودية ولا بالاستجداء من الحكومات، بل يجب التعامل معها بوصفها مظلمة قانونية وتاريخية عالقة في مفاصل الدولة، وتحتاج إلى موقف مختلف وأدوات مختلفة. فالمظلومية، مهما كانت عادلة، لا تتحول إلى قوة ما لم تجد خطابا منظما وذاكرة حية قادرة على فرض نفسها في المجال العام.

لقد ظل الكورد الفيليون لعقود طويلة ضحايا لقضية وقعت بين المطرقة والسندان. ففي بغداد اتُّهموا بكورديتهم، وفي غربة المهجر نُظر إليهم بوصفهم عراقيين، فصاروا غرباء الدارين. ومن هذا العزل المزدوج نشأت أدبيات سلبية، قامت في معظمها على التظلم والبكائيات، أكثر مما قامت على صناعة التأثير واستعادة المكانة. ولهذا فإن المرحلة الحالية تتطلب قطيعة واعية مع الأعراف القديمة غير المؤثرة. فالمطلوب اليوم ليس مجاملة ولا تجميلا للحقائق، بل عملا مهنيا منظما يشبه عملية جراحية دقيقة لاستعادة المكانة والهوية الخاصة بالكورد الفيليين، من خلال أدوات الإعلام الحديث لا أدوات الاستعطاف السياسي.

إن أكبر خطأ استراتيجي يمكن أن يرتكبه أي مكون قومي أو أقلية، ولا سيما في عاصمة مثل بغداد، هو أن يتقوقع داخل افكار ضيقة ومحدودة، فحين يبقى الخطاب محصورا داخل دائرة الجمهور نفسه، يتحول إلى صدى داخلي لا يسمعه الآخرون، ولا يخشاه الخصوم، ولا يحسب له أصحاب القرار حسابا.

القضية الفيلية تحتاج إلى سرد يتجاوز حدود الشكوى، ويذهب نحو بناء المعلومة، وتوثيق الذاكرة، وإنتاج السردية، ومخاطبة الدولة والمجتمع والرأي العام، لا يكتفي بتذكير الناس بالمأساة، بل يحوّل المأساة إلى ملف حاضر، وإلى سؤال سياسي وأخلاقي وقانوني لا يمكن تجاهله.

وحين يستقي مسؤول عراقي أو دبلوماسي أجنبي أو باحث أو صحفي معلومات دقيقة وموثوقة عن الكورد الفيليين، فإنه يتعامل مع هذه الشريحة لا بوصفها ضحية صامتة، بل بوصفها جماعة حية تمتلك الذاكرة واللغة والحجة والقدرة على إنتاج المعرفة. وفي هذا النموذج لا تعني الموضوعية التخلي عن الهوية، بل تعني تثبيت الاسم وخدمة القضية بوسائل أكثر تأثيرا.

التجربة الفيلية، يمكن لها أن تكون مصنعا لتثبيت الهوية في الأماكن التي كان وجود الإنسان الفيلي فيها مرادفا للخطر. فاللغة، والصوت، والصورة، والأرشيف، والمقال، والتحقيق، كلها أدوات لاستعادة الحضور في شتات حاولت سياسات الإقصاء أن تمحو أثر أبنائها الأصليين منها.

ومن هنا تأتي أهمية أن يدرك الكورد الفيليون أن معركتهم لم تعد معركة ذاكرة فقط، بل معركة مكانة أيضا. فالذاكرة من دون مكانة تبقى حبيسة المناسبات، والمظلومية من دون تأثير تتحول إلى بكاء موسمي. أما حين تتحول الذاكرة إلى خطاب مهني، وحين تتحول القضية إلى محتوى موثق وفاعل، فإنها تبدأ بمغادرة الهامش نحو مركز النقاش الوطني.

وبعد مرور 46 عاما على الإبادة الجماعية، تعود الذكرى مجددا، لكن النخب الفيلية تقف اليوم أمام مفترق طرق حاسم. فإما الاستمرار في محاولات لا طائل منها، تقوم على التوسلات السياسية داخل الكواليس المغلقة، وإما الانتقال من خطاب الضحية إلى خطاب صاحب الحق، ومن ذاكرة الألم إلى دبلوماسية التأثير وبناء المكانة، في عصر لم تعد فيه الحقوق تُستعاد بالبكاء وحده، بل بالقدرة على فرض الحضور وصناعة الكلفة السياسية والأخلاقية للتجاهل.

ريڤين محمد رزوقي:

"لاوة.. لاوة".. لم تكن هذه الكلمات مجرد تهويدة رتيبة تهزّ بها أمهاتنا مهودنا الخشبية في أزقة "عكد الأكراد" الضيقة، أو في بيوت "جميلة" الصامدة. كانت صلاةً من طراز خاص، نشيداً للمقاومة عُجن بالدمع، وعهداً سرياً يُقطع بين الأم وطفلها في عتمة الليل" أننا، رغم كل هذا الخراب، باقون."

صورة مؤلدة بالذكاء الاصطناعي

لاوة.. لاوة..
عن الصبر الذي صار خبزاً، والوجع الذي صار هويّة

أكتبُ اليوم بلسان حالي، كابنة شهدت كيف انكسر الضوء في عينيّ أمها ولم ينطفئ. أكتب باسم "زيان"، أمي التي كان اسمها بحد ذاته إعلاناً للمقاومة؛ فـ "زيان" في اللغة العربية تعني "الحياة". هكذا كان أجدادي يختارون أسماءنا، يغرسون فينا الأمل كتميمة ضد الموت، ويختارون مفردات مفعمة بالوجود والارتباط بالأرض، وكأنهم كانوا يتنبؤون بأننا سنواجه أزمنة تحاول محونا، فجعلوا من أسمائنا حصوناً نتحصن بها.

حين صار البيت غريباً.. والاقتلاعُ قدراً

أتذكرُ تلك الليالي التي لم تكن تشبه الليالي في شيء. في زمن النظام المقبور، لم يكن الخطر يطرق الأبواب، بل كان يخلعها. أمهاتنا، اللواتي قضين أعمارهنّ في حياكة الصوف وعمل "الليفة" وخبز "التيري" ورش العتبات بالماء بانتظار الغائبين، وجدن أنفسَهنّ فجأة "غريبات" في عقر دار هنّ. بجَرّة قلم حاقدة، سُلبت الهوية. لم تكن المسألة مجرد ورقة تُصادر، بل كان إحساساً مرعباً بأن الأرض التي مشت عليها الأم الفيلية حافية القدمين بدأت تضيق تحتها.

غصة الفقد: "عضيد الروح" الذي غيّب

لكنّ الوجع الأكبر، تلك السكّين التي انغرست في خاصرة أمي ولم تخرج قط، كانت لحظة اقتياد "عضيدها" خالي شوان. كان لاسمه هيبة تليق به، فـ "شوان" هو "الراعي" أو "الحافظ"، ذاك الذي يرعى أهله ويحرس أحلامهم بقلبه. لكن يد الغدر اختطفت الراعي من وسط قطيعه المحب.

لا تزال صرخة أمي المكتومة ترن في بيتنا وهي تراه يسحب من بينهم، لا لذنبٍ اقترفه سوى أنه "فُيلي"، يحمل طهر هذه الأرض في سحنة وجهه السمراء الصادقة. استشهد خالي شوان في غياهب السجون، وحُرمت "زيان" حتى من ترف الوداع. صار استُشهاده جرحاً مفتوحاً ينمو مع حكاياتها؛ كانت تهمس باسمه وهي تهز مهدي، تمزج دمعها بكلمات "لاوة"، وكأنها تخبرني أن "الراعي" الذي غاب جسداً، بقي بروحه يحرس هويتنا من الضياع.

شموخُ النخلة في وجه العاصفة

كانت الأم الفيلية هي "الخيمة" التي لم تكسرها الريح. امي وأمثالها حافظن على ديمومة الحياة رغم محاولات الوأد. هي التي حافظت على هويتنا، علمتنا لغتنا التي حاولوا خنقها، حكت لنا عن أسواق بغداد التي غادروها قسراً، وظلت بقلبها المؤمن تزرع فينا أن الظلم سحابة صيف.

رسالة من القلب

نحنُ بنات تلك النساء اللواتي قهرن المستحيل. نحنُ نتاج تعب أمهاتٍ فجعنَ بالأزواج والإخوة والأبناء، وظللن كأشجارَ البلوط في جبالنا.. ثابتات، شامخات.

"لاوة لاوة" يا أمي .. يا من كنتِ الحياة في زمن الموت، ويا خالي "شوان" يا من صنت بدمك عهد الأرض. نام الآن قرير العين، فقد انتصر صبرك على سوط الجلاد، وظل دمك منارة تحرس انتماءنا لهذا الوطن.

الخبز الكامل في كرمنشاه

إحياء لثقافة البركة المنسية

فيلي :

في قلب السلسلة الجبلية الشاهقة لـ"زاغروس"، حيث تمتزج حكايات الأرض بهوية الإنسان الكوردي، يعود "الخبز الكامل" ليتصدر المشهد لا بوصفه مجرد مادة غذائية، بل كجزء من الهوية الثقافية والإرث الاجتماعي الذي يحمل سر العافية والنشاط وطول العمر لأبناء محافظة كرمنشاه الكوردية في إيران.

ففي هذه البيئة التي طالما ارتبطت بالزراعة والاعتماد على خيرات الطبيعة البكر، يمثل التحول نحو الخبز الأسمر المدعم بنخالته الكاملة معجزة غذائية ووقائية لصد زحف أمراض العصر الحديث كسكري الدم والعلّل القلبية.

واستنادا الى تقرير لوكالة مهر الايرانية، وترجمته مجلة "فيلي"، فانه، تاريخيا، يحتل الخبز (أو "نان" باللغة المحلية) مكانة مقدسة في الوجدان الشعبي والثقافة الاجتماعية لشعوب المنطقة، ولا سيما الشعب الكوردي، الذي يرى في الخبز رمزا لـ"البركة" والضيافة والروابط الأسرية المتينة. غير أن العقود الأخيرة شهدت تحولا بنيويا في النمط الاستهلاكي، حيث زحف الخبز الأبيض المصنوع من الدقيق المنقى والمقشر إلى الموائد، ساحبا معه طيفا من الأمراض المزمنة، وداقا ناقوس الخطر حول تراجع جودة الغذاء البشري وتأثيره المباشر على المؤشرات الحيوية للجسم.

إن حبة القمح تشكل في المنظور التراثي كلا لا يتجزأ (النواة، والنخالة، والجنين). وفيما جردت الحداثة الصناعية الدقيق الأبيض من قشرته الغنية بالألياف والمعادن والفيتامينات، يعيد خبراء الصحة والتغذية اليوم الاعتبار للحبوب الكاملة، باعتبارها "غذاء فراسودميا" يعيد التوازن المفقود للتمثيل الغذائي (الأيض)، ويحمي الأجيال من خطر السمنة وزيادة الوزن.

تنبع أهمية هذا التحول من قراءة أنثروبولوجية وصحية واضحة، إذ تشير البيانات الصحية إلى أن تراجع استهلاك الحبوب الكاملة بات مسببا صامتا للوفيات المبكرة في البلاد. وفي مجتمع محلي كالمجتمع الكرمنشاهي، الذي يعتمد إرثه الغذائي تاريخيا على الحبوب الصافية والخبز الريفي المخبوز على الصاج أو التنور التقليدي، فإن العودة إلى الدقيق الكامل لم تعد مجرد ترف أو خيار عابر، بل صرخة لحماية الأمن الصحي والاجتماعي، وخفض التكاليف العلاجية الباهظة التي أرهقت كاهل العائلات.

تحذير من "المظاهر الزائفة"

يؤكد محمد سعيد غلامي، الباحث وخبير التغذية في المركز الصحي بكرمنشاه، أن الخبز يمثل المادة الأساسية والأكثر أمانا اقتصاديا للأسر، لاسيما في الطبقات الكادحة، حيث يؤمن مخزونا هائلا من الطاقة والبروتين. وبما أن المنطقة تعد من بين الأعلى استهلاكا للخبز عالميا، فإن جودة الرغيف ترتبط بنيويا بدرجة استخلاص النخالة ونوعية السنابل المعتمدة.

وينبه غلامي إلى ظاهرة اجتماعية وسلوكية انتشرت في بعض المخابز الحديثة، وهي "النثر اليدوي للنخالة" فوق الخبز الأبيض لإعطائه مظهرا تراثيا زائفا، مؤكدا أن هذا السلوك يضر بالصحة العامة، فالنخالة يجب أن تعجن وتتخمر طبيعيا مع الدقيق لتفكيك مادة "الفيتات" الراكدة فيها، وإلا فإنها ستتحول إلى عائق يمنع الجسم من امتصاص المعادن الحيوية كالحديد، والكالسيوم، والزنك، والمغنيسيوم.

"درع طبيعي"

من زاوية علمية واجتماعية متكاملة، ترى الاختصاصية ليلا رضا زاده أن العودة إلى الخبز الكامل تعني إحياء لـ"الدرع الشامل" الذي تميز به أجدادنا؛ فالألياف غير القابلة للذوبان هي الصديق الأول للجهاز الهضمي، كما أن مركبات "الفيتوسترول" الطبيعية تعد سلاحا فتاكا لخفض الكوليسترول والدهون الثلاثية في الدم.

وتضيف رضا زاده أن إدراج ثلاث حصص من غلال القمح الكاملة في النظام الغذائي يقلص احتمالية الإصابة بالسكري من النوع الثاني بنسبة تصل إلى 32%، ويسهم بفضل غناه بالبوتاسيوم ومضادات الأكسدة في خفض مخاطر ضغط الدم المرتفع بنسبة 64%، فضلا عن حماية الأنسجة والحمض النووي (DNA) من التسرطن، وتأمين نصف الاحتياج اليومي من الحديد للشخص البالغ، وهو ما يحارب فقر الدم (الأنيميا) وخمول المناعة.

طقوس الحفظ

ولا يكتمل البعد الثقافي للمادة الغذائية دون فقه التعامل معها؛ حيث تقدم رضا زاده دليلا عمليا مستمدا من العادات المنزلية الرشيدة: فحين يشترى الخبز، يجب تركه ليبرد تماما ويتنفس من بخاره، ثم ينقل في أغطية أو حقائب قماشية بيضاء (كما كانت تفعل الأمهات قدامى)، ويحفظ الفائض منه في المجمد قبل أن يدخله "البيات" أو الجفاف، مع تجنب الرطوبة منعا للتعفن وحفاظا على جودته لمدة تصل إلى شهر.

وخلاصة القول إن إعادة الاعتبار لـ"الخبز الكامل" في فضاء كرمنشاه الثقافي والاجتماعي تتجاوز حدود النصيحة الطبية الجافة؛ إنها استراتيجية مجتمعية لإعادة ربط الإنسان المعاصر بجذوره الطبيعية النظيفة. وفي ظل التحديات الصحية التي تفرضها الحياة المدنية الحديثة، تبرز العودة إلى طحين المزارع الأصيل كخط دفاع طبيعي لحماية النسيج الاجتماعي.

إن نجاح هذه المسيرة يرتكز بالدرجة الأولى على وعي المواطن، وتثقيف أصحاب المخابز، وتشديد الرقابة على المطاحن، لتبقى المائدة الكرمنشاهية، كما كانت دوما، رمزا للعافية، الكرم، والأصالة.

بين سحر الطبيعة وعقبات الخدمة..

هل تتحول حلبجة إلى سويسرا كوردستان؟

فيلي:

تخطو حلبجة بثبات نحو إعادة تعريف نفسها كوجهة سياحية بارزة في إقليم كوردستان، مستفيدة من تنوعها الطبيعي الذي يجمع بين الجبال الشاهقة والوديان العميقة والمياه المتدفقة، ولا سيما في مناطق هورامان التي تعد من أكثر المناطق تفردا على مستوى العراق.

وعلى امتداد الجغرافيا السياحية للمحافظة، تتوزع عشرات المواقع التي تشكل عناصر جذب رئيسية، من بينها شلالات "أحمد آوا"، إضافة إلى مناطق بيارة، وخورمال، ومرتفعات هورامان التي تتميز بطابع معماري جبلي فريد وطقس معتدل في أغلب فصول السنة.

كما تنتشر الينابيع الطبيعية والممرات الجبلية التي تستقطب هواة التخييم والمشي الجبلي، فضلا عن الغطاء النباتي الكثيف في الربيع، ما يمنح المنطقة بعدا بيئيا وسياحيا متكاملا.

ورغم هذه المقومات، لا تزال حلبجة بعيدة عن استثمار كامل طاقتها السياحية، وسط مطالبات متزايدة بتحويلها إلى وجهة تضاهي أشهر المناطق العالمية.

أصوات من الميدان

في جولة لمراسل مجلة "فيلي"، عبر عدد من السياح القادمين من محافظات عراقية مختلفة عن إعجابهم بطبيعة حلبجة، مقابل تسجيل ملاحظات تتعلق بالخدمات والبنية التحتية.

يقول أحمد سعد، سائح من بغداد إن "هذه زيارتي الأولى إلى حلبجة، وبصراحة تفاجأت بحجم الجمال الطبيعي الموجود هنا، خصوصا في المناطق الجبلية القريبة من هورامان، المناظر تشبه إلى حد كبير المناطق الأوروبية، لكن المشكلة الأساسية التي واجهتنا كانت في الطرق، فبعض المواقع يصعب الوصول إليها بسبب وعورة الطرق أو عدم تعبيدها بشكل جيد، ولو تم تطوير هذا الجانب، أعتقد أن عدد السياح سيتضاعف بشكل كبير".

أما زينب علي، القادمة من صلاح الدين، فتشير إلى أن "حلبجة تمتلك كل مقومات السياحة من طبيعة ومناخ وهدوء، لكنها تحتاج إلى تنظيم أكبر، خصوصا في ما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية مثل الاستراحات والمرافق العامة المجانية، ونحن كسياح نبحث عن تجربة متكاملة، وليس فقط عن

هل تتحول حلبجة إلى سويسرا كوردستان؟

مناظر جميلة".

من جانبه، يقول حسين جابر، سائح من الانبار "المنطقة جميلة جداً وتستحق الزيارة أكثر من مرة، لكننا نحتاج إلى بنية سياحية حقيقية، مثل فنادق حديثة ومنتجعات منظمة، إضافة إلى وجود مرشدين سياحيين وتعريف بالمواقع".

دعوات لنقلة نوعية

في السياق ذاته، يؤكد الناشط السياحي سردار محمود، لمجلة "فيلي"، أن "حلبجة و هورامان تمتلكان ثروة سياحية هائلة، وإذا ما تم استثمارها بشكل صحيح يمكن أن تتحولا إلى واحدة من أهم الوجهات السياحية في المنطقة، بل ويمكن تسويقهما عالمياً تحت مسمى (سويسرا كوردستان).

وأضاف أن "المشكلة لا تكمن في نقص المقومات، بل في غياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وضعف الاستثمارات في القطاع السياحي، نحن بحاجة إلى مشاريع نوعية، مثل المنتجعات الجبلية، وتلفريك، ومرافق سياحية حديثة، إلى جانب تحسين الطرق والبنية التحتية".

وتابع محمود القول "كما أن الترويج السياحي لا يزال دون المستوى المطلوب، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، في وقت تمتلك فيه المنطقة صوراً طبيعية قادرة على المنافسة عالمياً، إذا توفرت الإرادة الحقيقية، يمكن أن نرى حلبجة خلال سنوات قليلة ضمن أهم الوجهات السياحية في الشرق الأوسط".

موقف سياحة حلبجة

من جانبه، قال المتحدث الرسمي باسم مديرية سياحة حلبجة، هورامان جلال، للمجلة إن "الحركة السياحية في محافظة حلبجة تعد جيدة مقارنة ببقية مناطق إقليم كوردستان، حيث شهدت المحافظة خلال هذا العام والعام الماضي توافد أعداد كبيرة من السياح، وكانت من بين أكثر المحافظات استقبالاً للزوار على مستوى الإقليم".

وأضاف أن "هذا الإقبال يعود إلى التنوع الطبيعي الكبير الذي تتمتع به حلبجة، وتعدد المواقع السياحية التي تناسب مختلف المواسم، إذ لدينا حالياً 36 منطقة سياحية، بعضها مخصص لموسم الصيف، وأخرى لموسم الربيع أو الشتاء، وهذا يمنح المحافظة ميزة الاستمرارية السياحية على مدار العام".

وأوضح جلال "مع ذلك، لا يمكن القول إن الواقع السياحي وصل إلى المستوى المطلوب، فهناك تحديات حقيقية، أبرزها الأزمة المالية التي تمر بها حكومة الإقليم، والتي أثرت بشكل مباشر على تنفيذ المشاريع السياحية وتطوير البنية التحتية".

وأشار إلى أن "هناك أيضاً مشاكل تتعلق بالطرق المؤدية إلى العديد من المواقع السياحية، حيث تحتاج إلى تأهيل وتطوير لتسهيل وصول السياح، إضافة إلى التحديات البيئية، إذ أن بعض السلوكيات غير المنظمة من قبل الزوار تؤثر سلباً على نظافة وجمالية تلك المناطق".

وتابع جلال قائلا: "عملت مديرية السياحة خلال الفترة الماضية على إطلاق حملات توعية بيئية، وحققنا نتائج إيجابية مقارنة بالسنوات السابقة، لكن هذه الجهود تحتاج إلى دعم أكبر من الجهات الحكومية، وتعاون من وسائل الإعلام، وكذلك من السياح أنفسهم".

واختتم المتحدث باسم مديرية سياحة حلبجة، حديثه بالتأكيد بأن "تطوير القطاع السياحي في حلبجة يتطلب تكاتف جميع الجهات، سواء الحكومية أو الخاصة، إضافة إلى جذب الاستثمارات وتمويل المشاريع، لأن المحافظة تمتلك بالفعل مقومات تؤهلها لتكون

" لدينا حالياً 36 منطقة سياحية، بعضها مخصص لموسم الصيف، وأخرى لموسم الربيع أو الشتاء، وهذا يمنح المحافظة ميزة الاستمرارية السياحية على مدار العام".

واحدة من أبرز الوجهات السياحية في العراق والمنطقة."

وبين إشادة السياح بجمال الطبيعة، وتحذيرات المختصين من استمرار التحديات، تقف حلبجة أمام فرصة حقيقية لإعادة صياغة هويتها، ليس فقط كمدينة تحمل ذاكرة مؤلمة، بل كوجهة سياحية واعدة، قد تتحول يوماً ما إلى "سويسرا كوردستان" إذا ما أُحسن استثمار كنوزها الطبيعية.

نقاش حول العراق في واشنطن ..

إشكالات السيادة والسياسة والاقتصاد

فيلي :

وجد العراق نفسه مجدداً عالقاً في وسط صراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، ما أظهر مكامن الضعف السياسية والاقتصادية في العراق والقائمة منذ غزو العام 2003، خصوصاً بعدما تعرضت طهران للهجوم الأميركي - الإسرائيلي، ورد الفصائل العراقية المتحالفة معها بهجمات على الأصول الأميركية في العراق بما فيها السفارة، وذلك بحسب ما نشره موقع "تقرير واشنطن" الأميركي.

ونشر الموقع الأميركي تقريرا، ترجمته مجلة "فيلي"، يلخص حلقة نقاش افتراضية، شارك فيها خبراء بالشؤون العراقية، بما في ذلك السفير الأميركي السابق في بغداد دوغلاس سيليمان الذي يتولى حالياً رئاسة "معهد دول الخليج" الأميركي في واشنطن، هدفها استكشاف كيفية تأثير الحرب الإيرانية على العراق الذي لا يزال ضعيفاً ومتعثراً بسبب غزو العام 2003.

ونقل التقرير عن سيليمان قوله إن الواقع الحالي يكشف عن افتقار العراق إلى السيادة الحقيقية، موضحاً أن البلد لا يسيطر على مجاله الجوي، ولديها ميليشيات مسلحة غير حكومية متحالفة مع دولة أجنبية تعمل داخل حدودها، بالإضافة إلى أنه لا يتمتع بالاستقلال في مجال الطاقة حيث يعتمد بشكل كبير على إيران للحصول على الكهرباء والغاز.

وإلى جانب ذلك، لفت سيليمان إلى أن العراق يعتمد بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة، حيث يتحتم عليه إيداع جميع عائدات النفط في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، مذكراً بأن الرئيس الأميركي دونالد ترمب هدد مؤخراً بحجب هذه الأموال إذا

نقاش حول العراق في واشنطن ..

سمح العراق لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بالعودة إلى السلطة.

وبحسب سيليمان، كما نقل "تقرير واشنطن" عنه، فإن هذه الحرب يجب أن تكون دعوة للاستيقاظ للقادة في بغداد للبدء في التعامل مع قضايا السيادة بشكل جدي، موضحاً أن المشكلة هي أن الفساد لا يزال منتشراً، والعديد من الأحزاب السياسية والقادة يفكرون في مصالحهم الأنانية بدلاً من المصالح الوطنية.

وتابع السفير الأميركي السابق في بغداد، أنه على سبيل المثال، فإن القادة الفاسدين عرقلوا الجهود لتنويع صادرات العراق من النفط عبر الأردن وتركيا وأعاقوا محاولات استقطاب تنمية القطاع الخاص الملحة بشكل كبير من أجل تنويع اقتصاد البلاد المعتمد على النفط.

ونقل التقرير عنه قوله إن "ثقافة الفساد هذه وعدم وجود نظام يوفر بالفعل فرصاً اقتصادية للعراقيين، تحولت إلى مشكلة حقيقية".

وأشار التقرير إلى أن الافتقار إلى الممرات البرية لصادرات البلاد من النفط فيما يفترض أن ينقل النفط العراقي تقريباً عبر مضيق هرمز، الذي أغلقته إيران فعلياً، علماً بأن عائدات النفط تقدر بنحو 90% من ميزانية البلد.

وفي النقاش الافتراضي نفسه، تحدث المستشار في الجامعة الأميركية في العراق لؤي الخطيب محذراً بحسب التقرير من أن الحكومة العراقية ستضطر إلى اللجوء لتدابير تقشف حادة في حال استمرت الحرب، معتبراً أنه يجب عليها خفض رواتب القطاع العام بنسبة لا تقل عن 50% أو تأخيرها.

ولفت قائلاً إلى إنه إذا لم تقم الحكومة بذلك، فإنه سيتعين على بغداد طباعة مبلغ هائل من المال، مما سيؤدي إلى تزايد التضخم، مشيراً إلى أنه يجب على بغداد أيضاً تخفيض الدعم الكبير على السلع الأساسية مثل الوقود والكهرباء لحماية ميزانية الدولة وتخفيف الطلب في حال أصبحت إمدادات الطاقة نادرة.

وأضاف أنه "بدون التحكم في مستوى الطلب، سيكون من المستحيل توفير خدمات مستدامة".

ومن جهته، نقل التقرير عن الأستاذ المساعد في العلوم السياسية في كلية بوسطن مرسين الشمري قوله، إن معظم العراقيين، بغض النظر عن دينهم أو سياستهم، "ليس لديهم شهية" للحرب، مضيفاً أن "العراق ليس غريباً على الوقوع بين إيران وواشنطن؛ هذه هي في الأساس قصة العراق بعد عام 2003، لذلك لديه بعض الخبرة في المناورة".

وبحسب الشمري، فإن "هناك جزءاً كبيراً من السكان الشيعة في العراق الذين لا يريدون الذهاب لمساعدة إيران، والذين لا يريدون أن يكونوا جزءاً من هذا الصراع على الإطلاق"، مضيفاً أن الواقع يشير إلى أن بعض الشيعة يعتقدون أن نظام الجمهورية الإسلامية كان له تأثير سيء على تطور العراق بعد عام 2003.

وأشار التقرير إلى أن المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني لطالما كان متشككاً في التدخل الإيراني والأميركي في الشؤون العراقية، مذكراً بأنه بعد أن هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران، أصدر بياناً وصفه الكثيرون بأنه معتدل، معرباً عن تعاطفه مع ضحايا الهجوم وشجب الحرب، لكنه لم يحاول تعبئة الجماهير.

وبحسب الشمري، كما نقل التقرير، فإن هذا النهج نموذجي لمدرسة النجف للشيعة، التي يقودها السيستاني، موضحاً أن السيستاني ليس صامتاً كما يعتقد البعض، وإنما "يعطي الأولوية لاستقرار المجتمع واستقرار البلاد"، وأن السيستاني وأتباعه "واقعيون سياسيون".

ونقل التقرير عن الشمري قوله إن مرجعية السيستاني لو كانوا أصدروا فتوى بعد اغتيال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، بأنه على المجتمع الشيعي أن ينهض ضد القوى التي اغتالته، فإن ذلك "سينتهي بحرب عنيفة ومأساوية للغاية من شأنها أن تشمل المنطقة بأكملها وأن تدمر حياة الملايين من الناس".

وتابع قائلاً إن "النقطة المهمة هي محاولة إيجاد حلٍ يحافظ على الاستقرار ويحمي السلام الذي حققه العراقيون بصعوبة، في الوقت الحالي".

" هذه الحرب يجب أن تكون دعوة للاستيقاظ للقادة في بغداد للبدء في التعامل مع قضايا السيادة بشكل جدي، موضحاً أن المشكلة هي أن الفساد لا يزال منتشراً، والعديد من الأحزاب السياسية والقادة يفكرون في مصالحهم الأنانية بدلاً من المصالح الوطنية."

حلم المونديال يصطدم بعقبة "الفيزا"..
الجماهير العراقية تخشى الغياب عن دعم الأسود

فيلي

مع اقتراب مشاركة المنتخب العراقي في نهائيات كأس العالم، بدأت أحلام الجماهير العراقية بالسفر إلى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك لمؤازرة "أسود الرافدين" تصطدم بعقبات معقدة تتعلق بالحصول على تأشيرات الدخول وارتفاع تكاليف السفر والإقامة، وسط مخاوف من غياب الحضور الجماهيري العراقي عن الحدث الكروي الأكبر في العالم.

ويأمل العراقيون، الذين عرفوا بشغفهم الكبير بكرة القدم، أن يتمكنوا من الوقوف خلف منتخبهم الوطني في البطولة العالمية، إلا أن الإجراءات المعقدة للحصول على "الفيزا" الأميركية، فضلا عن الكلف المالية الباهظة، باتت تشكل هاجسا حقيقيا للمشجعين وشركات السياحة على حد سواء.

ويقول الصحفي الرياضي رزكار شواني، لمجلة "فيلي"، إن "أي صعوبات أو تعقيدات قد تواجه الجماهير العراقية في الحصول على تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة ستشكل عائقا مؤلما أمام حضورهم ومساندتهم لمنتخبنا الوطني في كأس العالم".

وأضاف أن "الجمهور العراقي كان دائما جزءا أساسيا من روح المنتخب وإنجازاته، سواء في البطولات الخليجية أو الآسيوية أو التصفيات الدولية، وكان حضوره يمنح اللاعبين دفعة معنوية كبيرة داخل الملعب".

وأشار شواني إلى أن "الجماهير العراقية لم تبخل يوما في السفر خلف المنتخب رغم الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية"، معربا عن أمله بـ"وجود تسهيلات خاصة تضمن حق المشجع العراقي في الوقوف خلف أسود الرافدين في هذا المحفل العالمي، بما يليق بتاريخ العراق الكروي وجماهيره الوفية".

من جانبه، يؤكد صاحب إحدى الشركات السياحية، أحمد العزاوي، أن الحصول على التأشيرة الأميركية يعد من أكثر التحديات تعقيدا أمام الراغبين بالسفر.

ويقول العزاوي، لمجلة "فيلي"، إن "الفيزا الأميركية صعبة جدا، وحتى الشركات السياحية التي ترغب بتنظيم رحلات للمشجعين تواجه شروطا مالية وإدارية معقدة"، موضحا أن "أي شركة تريد تسهيل منح الفيزا يجب أن تمتلك إيداعات مالية في البنوك الأميركية لا تقل عن مليون إلى ثلاثة ملايين دولار، وأن تكون من الشركات التجارية المصنفة ضمن الفئة الأولى".

وأضاف أن "التأشيرات لا تمنح إلا عبر السفارة الأميركية في بغداد أو القنصلية في أربيل، والإجراءات تتطلب مقابلات وتدقيقا أمنيا وماليا دقيقا"، مؤكدا أن "الحصول على الفيزا ليس بالأمر السهل بالنسبة للمواطن العراقي".

ويرى مختصون في قطاع السياحة أن العقبات لا تتوقف عند حدود الفيزا فقط، بل تمتد إلى ارتفاع أسعار تذاكر السفر والإقامة والتنقل داخل المدن الأميركية والكندية، الأمر الذي قد يحرم شريحة واسعة من الجماهير العراقية من تحقيق حلم حضور المونديال.

بدوره، يقول المشجع العراقي عبدالله محمد مال الله، لمجلة "فيلي"، إن "المشجع حتى في حال تمكنه من الحصول على الفيزا، فإنه سيواجه تكاليف مالية مرتفعة جدا".

وأضاف أن "تكلفة التأشيرة وإجراءات السفر قد تصل إلى ما بين 3 آلاف و20 ألف دولار لبعض الحالات، فضلا عن أن سعر تذكرة الطيران وحدها يصل إلى نحو 1500 دولار للوصول إلى الولايات المتحدة أو كندا".

وأشار إلى أن "حضور مباريات كأس العالم لا يقتصر على تذكرة الطيران فقط، بل يشمل أيضا تكاليف الفنادق والمواصلات وشراء تذاكر المباريات والمعيشة، وهو ما يجعل الأمر صعبا على الكثير من الشباب العراقي".

وفي السياق ذاته، يقول صاحب شركة سياحية عراقية، فضل عدم الكشف عن اسمه، إن "الإجراءات الأميركية الخاصة بمنح التأشيرات معقدة جدا، وقد تتسبب بحرمان أعداد كبيرة من الجماهير العراقية من السفر وتشجيع المنتخب الوطني".

وأضاف أن "العديد من المشجعين بدأوا بالفعل بالسؤال عن برامج السفر الخاصة بالمونديال، لكن الصدمة الكبرى بالنسبة لهم كانت في متطلبات الفيزا والكلف المالية المرتفعة"، لافتا إلى أن "بعض الدول المشاركة عادة ما تحصل جماهيرها على تسهيلات خاصة خلال البطولات الكبرى، لكن حتى الآن لا توجد مؤشرات واضحة بشأن آلية تسهيل دخول العراقيين".

ويؤكد متابعون للشأن الرياضي أن الجماهير العراقية كانت دائما أحد أبرز عناصر قوة المنتخب الوطني، إذ أدى الحضور الجماهيري دورا مؤثرا في العديد من المحطات التاريخية لكرة القدم العراقية، سواء في كأس آسيا 2007 أو التصفيات المؤهلة للمونديال والبطولات الخليجية.

ويرى هؤلاء أن غياب الجماهير العراقية عن المدرجات في كأس العالم سيشكل خسارة معنوية للمنتخب، خاصة أن المشجع العراقي يعرف بحماسه الكبير واهازيجه التي ترافق المباريات في مختلف الملاعب.

وفي ظل هذه التحديات، تتطلع الجماهير العراقية إلى تحرك حكومي ورياضي ودبلوماسي من أجل تسهيل إجراءات السفر، سواء عبر التنسيق مع السفارات أو من خلال تنظيم رحلات خاصة بأسعار مدعومة، بما يضمن حضورا عراقيا يواكب الحدث العالمي ويعكس شغف العراقيين بكرة القدم ودعمهم الدائم لمنتخب بلادهم.

العراقيون يواجهون "صدمة الزواج"

المهور والذهب تُطفئ الأحلام

فيلـي

تشهد تكاليف الزواج في العراق خلال العام ٢٠٢٦ ارتفاعاً ملحوظاً، انعكس بشكل مباشر على قدرة الشباب على الإقدام على خطوة تأسيس الحياة الزوجية، في ظل زيادة أسعار الصالات والمهر والذهب ومتطلبات الحفل المختلفة.

ومع تفاوت الكلفة بين محافظة وأخرى، وبين الأعراس البسيطة والمبالغ فيها، بات الزواج يمثل عبئاً اقتصادياً إضافياً يثقل كاهل الأسر العراقية.

ويرى مختصون أن ارتفاع تكاليف الزواج يرتبط بعوامل اقتصادية عدة، أبرزها التضخم العام وارتفاع أسعار السلع والخدمات، فيما يشير آخرون إلى أن المبالغة الاجتماعية في متطلبات الحفل لعبت دوراً أساسياً في تضخيم الكلفة النهائية للزواج.

تكاليف ثقيلة

وتبدأ رحلة الزواج عادة من المهر، الذي يختلف بحسب العادات الاجتماعية والمناطق، إذ يتراوح في بعض الحالات بين 10 إلى 30 مليون دينار، وقد يرتفع أكثر تبعاً للوضع الاقتصادي ومتطلبات العائلتين.

أما الذهب، فيبقى أحد أبرز أعباء الزواج، إذ تتراوح قيمته بين 3 إلى 10 ملايين دينار أو أكثر، وفقاً للوزن ونوعية المصوغات وأسعار الذهب، التي تشهد تذبذباً مستمراً في الأسواق المحلية والعالمية.

وفي جانب الحفلات، تحولت إقامة الأعراس خلال السنوات الأخيرة من مناسبات بسيطة كانت تقام في الأزقة والمنازل، إلى حفلات داخل صالات متخصصة، ما أضاف أعباء مالية جديدة على العائلات.

ويقول صاحب إحدى صالات الأعراس في منطقة زيونة ببغداد، في حديث لمجلة

فيلي"، إن "كلفة حجز صالات الأعراس تتراوح حالياً بين مليون إلى مليوني دينار، وقد تتجاوز ذلك في القاعات الفخمة داخل بغداد وبعض المحافظات، بحسب الخدمات المقدمة".

ويضيف أن "الكلفة لا تقتصر على استئجار القاعة فقط، بل تشمل أيضاً خدمات التصوير والديكور والفرقة الموسيقية والضيافة، التي قد تضيف مبالغ تتراوح بين مليون إلى ثلاثة ملايين دينار".

زواج خارج القدرة

ويقول محمد عارف، وهو شاب متزوج حديثاً، لمجلة "فيلي"، إن "الزواج في الوقت الحاضر أصبح مكلفاً بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، بسبب الارتفاع المستمر في أسعار أغلب متطلبات العرس".

ويشير إلى أن "الكلفة الإجمالية لزواجه تراوحت بين 25 إلى 30 مليون دينار، شملت تجهيز غرفة النوم ومستلزماتها من الأثاث، إضافة إلى الذهب والملابس وتكاليف الحفلة وحجز القاعة، فضلاً عن المصاريف الأخرى التي تفرض نفسها خلال فترة التجهيز".

ويتابع عارف، حديثه قائلاً إن "العديد من الشباب باتوا يواجهون صعوبة في الإقدام على الزواج بسبب هذه التكاليف المرتفعة، ما يدفع بعضهم إلى تأجيل الخطوة أو اللجوء إلى تقليل متطلبات العرس قدر الإمكان".

كلفة الزواج تتفاقم

وبهذا الصدد، يرى مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، لمجلة "فيلي"، أن ارتفاع كلفة الزواج اليوم يرتبط بعاملين متداخلين، الأول اقتصادي يتمثل بارتفاع معدلات التضخم العام وزيادة أسعار السكن والأثاث والذهب والخدمات، والثاني اجتماعي يتعلق بتوسع متطلبات الزواج والمبالغة أحياناً في المظاهر والكماليات التي أصبحت تشكل عبئاً إضافياً على الشباب ومعوقاً أمام بناء النواة الأسرية.

وأوضح صالح، أن المشكلة لا تعود إلى التضخم وحده أو إلى تنامي معدلاته، بل ترتبط أيضاً بالثقافة الاجتماعية التي رفعت سقف التوقعات المرتبطة بالزواج.

"في ظل مستويات الدخل الحالية وما تشهده من تفاوتات حادة، يمكن القول إن كلفة الزواج أصبحت، في كثير من الأحيان، مبالغاً بها مقارنة بالقدرة الشرائية للفرد من شرائح الدخل المحدود، الأمر الذي أدى إلى تأخر سن الزواج وزيادة الضغوط الاقتصادية على الشباب والعائلات"، وفقاً لحديث المستشار الحكومي.

كما ويلفت صالح، إلى أن "تحقيق التوازن بين المتطلبات الواقعية والقدرة المالية أصبح ضرورة اجتماعية واقتصادية للحفاظ على استقرار الأسرة، وتشجيع الزواج بصورة أكثر استدامة، وبناء الوحدة العائلية على أسس قوية ومستقرة".

تراجع الإقبال على الزواج

في غضون ذلك، يؤكد الخبير الاقتصادي وأستاذ كلية العلوم السياسية في جامعة ذي قار، نجم عبد طارش، لمجلة "فيلي"، أن ارتفاع تكاليف الزواج في العراق بات مرتبطاً بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، ولا سيما معدلات الفقر والبطالة، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على معدلات الزواج.

وبحسب حديث عبد طارش، فإن تكاليف الزواج أصبحت مرتفعة جداً، خاصة مع الأسباب الاقتصادية ومعدلات الفقر والبطالة التي يمر بها البلد، وهذا يعد من أبرز الأسباب التي تقف وراء قلة الزواج وانخفاض معدلاته خلال السنوات الأخيرة.

ويعتقد الاكاديمي، أن "تراجع معدلات الزواج لم يقتصر تأثيره على الجانب الاجتماعي فقط، بل ترتب عليه أيضاً انخفاض في نسب الولادات، باعتبار أن العلاقة بين المؤشرين مترابطة بشكل مباشر"، مبيناً أن "المبالغة في متطلبات الزواج وارتفاع التكاليف أصبحت بمعدلات كبيرة، بل إنها في بعض الأحيان تفوق ما هو موجود في كثير من دول الشرق الأوسط، ما يزيد من الأعباء على الشباب ويؤخر قرارات الارتباط وتكوين الأسرة".

مغالاة في المهور

من جانبه، يتحدث الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي، لمجلة "فيلي"، قائلاً إن "الارتفاع ناتج عن عوامل متراكبة، منها زيادة الأسعار العالمية للذهب، مع بقاء السلوك الاجتماعي ضمن المستويات نفسها، دون مراعاة الحالة الاقتصادية لأغلب الشباب إلا ما ندر، لذا فإن المتغير هو السعر وليس الطلبات".

ووفقاً لعلي، فإن الزيادة السكانية، وحصر أغلب مؤسسات الدولة الخدمية والتعليمية في مركز العاصمة القديم، دون مراعاة التوسع الأفقي في مشاريع السكن خارج مراكز المدن، أسهما أيضاً في هذا الارتفاع، مضيفاً أن زيادة التكاليف باتت عنصراً ناتجاً عن ارتفاع مفردات أساسيات الزواج، إضافة إلى المغالاة في بعض المهور وجعلها أرقاماً مبالغاً فيها كنوع من المنافسة والتباهي، وليس من أجل تأسيس حياة اجتماعية كريمة.

وتشير مؤشرات ديموغرافية إلى أن العراق شهد خلال العقود الماضية تراجعاً تدريجياً في معدلات النمو السكاني، إذ انخفضت نسبته من نحو 3.5% في فترات سابقة إلى ما يقارب 2.3% حالياً، بالتزامن مع تراجع معدل الخصوبة من أكثر من 5 أطفال لكل امرأة إلى نحو 3 أطفال.

ويرى مختصون أن أحد العوامل غير المباشرة وراء هذا التغير يتمثل في الارتفاع الملحوظ في كلفة الزواج خلال السنوات الأخيرة، إذ باتت المتطلبات المالية لتأسيس الأسرة تمثل عائقاً أمام شريحة من الشباب، ما أدى إلى تأجيل الزواج وتقليل معدلات الإنجاب مقارنة بالسنوات الماضية.

ويضيف مختصون أن هذا التحول لا يرتبط بالعامل الاقتصادي فقط، بل أيضاً بتغير نمط الحياة وارتفاع مستوى التعليم وتغير أولويات الشباب في تكوين الأسرة، الأمر الذي انعكس تدريجياً على المؤشرات السكانية في البلاد.

بيومها العالمي..

الصحافة في العراق مهنة بلا أمان وحرية مقيدة

فيـلي :

بالتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف 3 أيار/ مايو من كل عام، يحلُّ العراق في المرتبة الثالثة عشرة عربيا ضمن مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2026 الصادر عن مراسلون بلا حدود، بعد أن كان في المرتبة الثانية عشرة خلال عامي 2024 و2025.

وعلى المستوى العالمي، جاء العراق في المرتبة 162 من أصل 180 دولة، متراجعاً سبعة مراكز مقارنة بالعام السابق، في تصنيف يعكس استمرار الضغوط السياسية والأمنية والاقتصادية على قطاع الإعلام.

ويشير المؤشر إلى أن العراق يسجل منذ عام 2022 مستويات متدنية تتراوح بين 25 و30 نقطة من أصل 100، مقارنة بمعدلات تراوحت بين 45 و75 نقطة خلال السنوات التي أعقبت 2003، ما يعكس تراجعاً ملحوظاً في بيئة الحريات الإعلامية.

وفي هذا السياق، يرى الأكاديمي المتخصص في الإعلام، حيدر شلال متعب، أن إحياء هذه المناسبة "يفرض قراءة واقعية لبيئة العمل الصحفي"، مشيراً إلى أن التحولات الاقتصادية والتطور الرقمي "أدت إلى سوق عمل أكثر هشاشة وأقل استقراراً".

ويضيف متعب لمجلة "فيلي"، أن الضغوط والانتهاكات "تؤثر مباشرة على الاستقرار المهني للصحفيين، في ظل التهديدات وغياب الحماية القانونية"، ما ينعكس على قدرتهم في تغطية القضايا الحساسة.

وبحسب تقارير حقوقية، وثق مركز النخيل للحقوق والحريات الصحفية أكثر من 100 حالة انتهاك خلال عام 2025، و35 حالة خلال الربع الأول من 2026، شملت اعتقالات ومنع تغطيات واعتداءات جسدية وقيوداً مؤسسية، في ظل بيئة توصف بأنها "متشابكة التهديدات".

وتقول الصحفية جمانة ممتاز، إن المؤسسات الإعلامية "تفصل الصحفيين دون إنذار أو تعويض، وغالباً من دون عقود قانونية"، معتبرة أن ذلك يجعل العمل الصحفي "غير مستقر، خصوصاً لمن لديهم التزامات مالية أو عائلية".

وتضيف ممتاز لمجلة "فيلي"، أن بيئة العمل "تحتاج إلى ضوابط واضحة توازن بين حرية التعبير واستقرار المهنة".

من جهتها، تشير منة الله طاهر، مراسلة تلفزيون العربي، إلى أن فرص العمل "محدودة بسبب التأثيرات السياسية والأيديولوجية على المؤسسات الإعلامية".

وتؤكد طاهر لمجلة "فيلي"، أن الضغوط "تدفع بعض الصحفيين إلى ترك المهنة"، داعية إلى "تشريعات واضحة ودور أكثر فاعلية لنقابة الصحفيين في حماية الحقوق".

بدوره، يؤكد رئيس مركز الحريات الصحفية، زياد العجيلي، أن "الصحافة في العراق تراجعت بشكل كبير من حيث الحريات"، لافتاً إلى أن عامي 2025 و2026 "يعدان من الأسوأ".

ويضيف العجيلي لمجلة "فيلي"، أن القيود المفروضة على حركة المراسلين والمؤسسات الإعلامية "تحد من العمل الميداني"، رغم إمكانية الاستفادة من تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي.

من جانبها، توضح إيناس حليم من قناة الشرقية لمجلة "فيلي"، أن الانتهاكات "تشمل إنهاء الخدمات دون إنذار أو تعويض"، ما يدفع الصحفيين إلى البحث عن بدائل مهنية، في ظل محدودية قدرة النقابات على توفير الحماية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والتقاعد.

ويشير تقرير مراسلون بلا حدود إلى أن المشهد الإعلامي في العراق يتسم بارتباط العديد من المؤسسات بقوى سياسية، ما يؤثر على استقلاليتها ويحد من التغطية المتوازنة، خصوصاً في القضايا المرتبطة بالفساد أو الاحتجاجات.

وعلى الصعيد العربي، تصدرت قطر مؤشر حرية الصحافة لعام 2026، تلتها المغرب ثم لبنان، فيما جاء العراق متقدماً على مصر والبحرين واليمن، بينما حلت السعودية في المرتبة الأخيرة عربياً.

وتحذر مراسلون بلا حدود من أن حرية الصحافة عالمياً تمر بإحدى أسوأ مراحلها منذ 25 عاماً، مع وجود أكثر من نصف دول العالم ضمن الفئات الأكثر تقييداً، في ظل تصاعد القيود القانونية والضغوط السياسية والمخاطر الأمنية.

وفي هذا السياق، يرى مراقبون أن التحديات التي تواجه الصحافة في العراق لا تقتصر على الانتهاكات المباشرة، بل تشمل أيضاً ضعف الاستقلال المالي للمؤسسات، وتنامي ما يعرف بـ"الرقابة الذاتية"، حيث يتجنب الصحفيون تناول بعض الملفات الحساسة، ما يحد من دور الإعلام في الرقابة والمساءلة.

تجارة الأبحاث في العراق..
سوق خفي يهدد نزاهة الجامعات

فيلي:

يتفق أغلب الباحثين والأكاديميين حول العالم على أن البحث العلمي لا يمكن أن يؤدي وظيفته الحقيقية إلا إذا تأسس على ركيزتين أساسيتين الأولى الأمانة العلمية والثانية الرصانة المنهجية، وبدون هذين العنصرين، تتحول الجامعة من مؤسسة لإنتاج المعرفة إلى مجرد منصة لتوليد شهادات شكلية لا تعكس حقيقة الكفاءة العلمية.

في العراق، كما في العديد من البيئات الأكاديمية الإقليمية، لم يعد هذا المبدأ مجرد إطار نظري، بل أصبح محور جدل واسع مع تصاعد ما يعرف بـ"اقتصاد الأبحاث الجاهزة" أو "تجارة البحوث العلمية"، وهي ظاهرة تتسع تدريجياً لتشمل الطلبة، وبعض التدريسيين، وحتى شبكات وسيطة تعمل خارج الأطر القانونية والأكاديمية.

"سوق أكاديمي"

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن ظاهرة شراء الأبحاث العلمية لم تعد حالات معزولة، بل تحولت إلى سوق مواز يعمل داخل البيئة الجامعية أو بالقرب منها، حيث إن المكتبات القريبة من الجامعات، وصفحات الإنترنت، وحتى مكاتب غير مرخصة، باتت تعرض خدمات "إعداد البحوث" بأسعار متفاوتة تبدأ من مئات الآلاف من الدنانير وتصل إلى ملايين، بحسب مستوى الدراسة.

ووفقاً لمعلومات ميدانية متداولة، فإن تكلفة بحث التخرج في مرحلة البكالوريوس قد تتراوح بين 75 و100 ألف دينار عراقي، بينما تصل رسائل الماجستير إلى ما بين 3 و7 ملايين دينار، مع وجود تفاوت بحسب التخصص.

لكن الأخطر، وفق ما يورده بعض الباحثين، أن هذه المكاتب لا تكتفي بالكتابة، بل تقوم أحياناً بـ"إعادة تدوير" الأبحاث أو تعديل عناوينها فقط، وهو ما يفتح الباب أمام حالات انتحال علمي مباشر أو غير مباشر.

ويقول أحد العاملين السابقين في هذا المجال، كما ورد في تقارير سابقة، إن "بعض البحوث تُكتب من قبل أشخاص متمرسين مقابل نسبة من الأرباح، ويتم تعديلها بشكل بسيط لتناسب الطالب".

الانتحال العلمي

السرقة العلمية أو الانتحال (Plagiarism) تُعرّف أكاديمياً بأنها تقديم عمل أو فكرة أو إنتاج علمي لآخرين على أنه خاص بالباحث دون توثيق مناسب للمصدر، ويشمل ذلك نسخ النصوص دون إشارة للمصدر، وإعادة استخدام بيانات أو أفكار دون توثيق، ونسب أعمال أكاديمية للذات دون مشاركة فعلية.

وتشير الأدبيات الأكاديمية إلى أن الانتحال قد يكون متعمداً أو غير متعمد، لكنه في جميع الحالات يعد خرقاً للأمانة العلمية، فيما تستخدمُ الجامعات حول العالم برامج متخصصة لكشف التشابه النصي مثل "تيرنيتن" Turnitin، و"آي ثينتيكيت" iThenticate، و"جرامرلي بلاجياريزم تشيكر" Grammarly Plagiarism Checker، و"بلاجي سكان" PlagScan، وغيرها.

لكن رغم ذلك، تؤكد تقارير أكاديمية أن "التقنيات الحديثة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، زادت من تعقيد اكتشاف الانتحال بدل أن تقلله".

"ليست جديدة"

ولفهم كيف نشأت هذه الظاهرة ولماذا تتوسع وما أثرها على مستقبل التعليم العالي في العراق، أجرت مجلة "فيلي" مقابلات خاصة مع نخبة من الأكاديميين، قدموا شهادات مقلقة تكشف جانباً من كواليس إنجاز بعض البحوث العلمية، وما يرافقها من ممارسات تثير تساؤلات جدية حول نزاهة الإنتاج الأكاديمي في البلاد.

وفي هذا السياق، يقول الأستاذ الأكاديمي خالد العرداوي، إن السرقة العلمية ليست ظاهرة عراقية فقط، بل عالمية، مضيفاً أن "الكثير من النظريات العلمية عبر التاريخ يقال إنها نقلت أو سرقت من علماء آخرين"، لكنه يوضح أن المشكلة الحقيقية ليست في وجودها، بل في اتساعها داخل المؤسسات الأكاديمية دون ردع كاف.

ويؤكد العرداوي لمجلة "فيلي": "كلما ازدادت السرقة العلمية دون محاسبة، ضعفت قيمة المؤسسات الأكاديمية، وأصبحت البحوث محل شك، مما يضر بالتصنيف العلمي للجامعات".

ويرى الأكاديمي أن الأسباب الأساسية للظاهرة تتمثل في ضعف إعداد الباحثين أكاديمياً، وتراجع الأخلاقيات المهنية، وغياب الرقابة والمحاسبة، والتركيز على الكم بدل النوع.

تجارة الأبحاث في العراق..سوق خفي يهدد نزاهة الجامعات

ويشير إلى أن الحل يتطلب حوكمة حقيقية للمؤسسات الأكاديمية، وتفعيل القوانين العقابية، ورفع جودة التوظيف الأكاديمي، والتركيز على البحث الرصين لا الإنتاج العددي.

"شراء البحوث"

من جهته، يلفت الأستاذ الجامعي علاء نجاح، إلى أن الظاهرة لم تعد مقتصرة على الطلبة، بل امتدت إلى بعض التدريسيين أيضاً، حيث يتم إعادة استخدام بحوث أو شراء أعمال علمية بالكامل.

ويقول نجاح لمجلة "فيلي": "هناك مكتبات ومكاتب تقدم خدمات كتابة البحوث حتى للأساتذة مقابل المال، وقد تم كشف العديد من هذه الحالات ومعاقبة البعض، بينما لم يُكشف البعض الآخر".

ويضيف أن المشكلة لا تتوقف عند السرقة فقط، بل تمتد إلى إنتاج معرفة غير حقيقية، وتزييف النتائج البحثية، وفقدان الثقة بالشهادات الأكاديمية، محذراً من أن استمرار الظاهرة سيؤدي إلى "تخريج جيل يحمل شهادات دون كفاءة حقيقية، ما ينعكس على مؤسسات الدولة وسوق العمل".

الموقف الرسمي

وحاولت مجلة "فيلي" التواصل مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية للحصول على تعليق حول ملف شراء الأبحاث، في ظل تكرار هذه الظاهرة واتساعها، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة سابقاً للحد منها، والمخاطر المترتبة عليها، إضافةً إلى سبل معالجتها أو القضاء عليها. إلا أن الوزارة لم ترد حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

في المقابل، كانت وزارة التعليم العالي قد أعلنت في أكثر من مناسبة اتخاذ إجراءات بحق حالات سرقة علمية، شملت نقل تدريسيين إلى وظائف إدارية، وحرمانهم من مخصصات الخدمة الجامعية، وسحب شهادات في بعض الحالات، فضلاً عن تشكيل لجان تحقيق للنظر في هذه المخالفات.

كما أشارت مصادر رسمية إلى ضبط حالات سرقة بعد المناقشة، ما أدى إلى سحب شهادات طلاب، لكن في المقابل، يرى أكاديميون أن هذه الإجراءات تبقى "ردود فعل بعد وقوع الضرر"، وليست نظاماً وقائياً فعالاً.

التصنيفات العالمية

وتشير بيانات حديثة إلى أن الجامعات العراقية بدأت تظهر في عدة تصنيفات عالمية، منها تصنيف "كيو إس العالمي للجامعات"QS World University Rankings، وتصنيف "التايمز للتعليم العالي" Times Higher Education Rankings، وتصنيف "ليدن رانكينج" CWTS Leiden Ranking، وتصنيف "سيماجو للمؤسسات" Scimago Ranking.

كما أظهرت تقارير رسمية أن عشرات الجامعات العراقية أصبحت ضمن تصنيفات "التايمز" العربية، حيث ظهرت أكثر من 21 جامعة في تصنيف "ليدن"، وتوسع حضور الجامعات العراقية في التصنيفات البحثية.

لكن خبراء يحذرون من تفسير هذه الأرقام بشكل خاطئ، إذ إن "الظهور في التصنيفات لا يعني بالضرورة جودة النزاهة البحثية"، بل يعتمد على حجم النشر والاستشهادات والتعاون الدولي وجودة البحث.

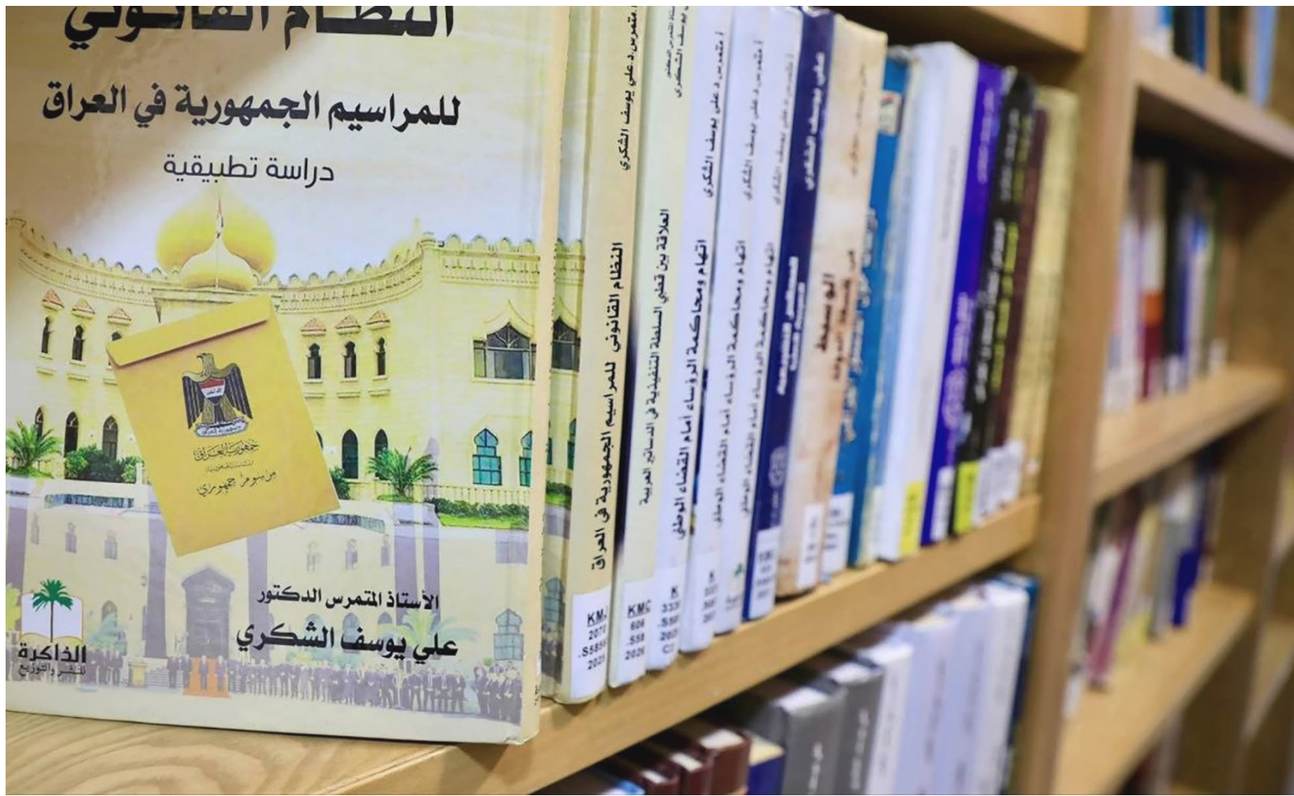

"مزارع الأبحاث"

وتشير دراسة أكاديمية حديثة إلى ظهور ما يعرف بـ"مزارع الأوراق البحثية"، وهي شبكات تُنتج أبحاثاً مزيفة تباع للباحثين، وتعمل هذه الشبكات عبر إنتاج أوراق علمية مزيفة، وبيعها للباحثين، ونشرها في مجلات ضعيفة أو "مفترسة"، وإعادة تدوير البيانات.

وقد كشفت دراسة تحليلية شملت ملايين الأوراق العلمية وجود أنماط غير طبيعية في الاقتباسات والنشر، ما يشير إلى وجود شبكات احتيال منظمة.

وتؤكد الدراسة أن هذه الظاهرة تتوسع بشكل أسرع من البحث الحقيقي، وتهدد مصداقية العلم عالمياً، وتؤثر حتى على نماذج الذكاء الاصطناعي.

وفي سياق مشابه، ظهرت تقارير عن حالات سرقة علمية في بعض الجامعات العربية في دول جوار العراق، حيث تم تسجيل حالات سحب شهادات بعد اكتشاف اقتباسات غير موثقة.

كما تم اعتماد إجراءات جديدة تشمل فحص إلكتروني للأطروحات، ولجان سرية للتدقيق، وتحديد نسب اقتباس صارمة.

أزمة أعمق

وفي هذا الجانب، يرى الأستاذ الأكاديمي صفوان قصي أن المشكلة تتجاوز العقوبات، مؤكداً أن بعض الباحثين يلجؤون إلى شراء البحوث بهدف الترقية، في ظل ضعف الرقابة على المجلات العلمية، وصعوبة إنجاز بعض البحوث ضمن مددها الطبيعية.

ويشدد قصي خلال حديثه لمجلة "فيلي"، على ضرورة كشف نتائج التحقيقات المتعلقة بحالات الفساد العلمي بشكل علني، وسحب الألقاب العلمية من المزورين، إلى جانب تعزيز الرقابة على النشر الأكاديمي والحد من التلاعب في الإنتاج البحثي.

ويأتي هذا بعدما كشف مصدر مطلع في جامعة ذي قار لمجلة "فيلي" مؤخراً، عن تسجيل حالة وُصفت بـ"الفضيحة العلمية" داخل إحدى الكليات، تورط فيها تدريسيان، تمثلت بسرقة علمية ونشر مزدوج لبحث واحد في أكثر من مجلة علمية، وهو ما أسفر عن ترتيبات مرتبطة بترقية علمية ومنصب أكاديمي حساس داخل الجامعة.

وفي قراءة أوسع للظاهرة، وصف المستشار الأكاديمي محمد الربيعي في مقال له اكتشاف مثل هذه الحالات بأنه "اكتشاف متأخر لظاهرة معروفة"، مشيراً إلى أن السوق الأكاديمي غير الرسمي بات يعمل بشكل علني داخل بعض البيئات الجامعية.

"هناك مكتبات ومكاتب تقدم خدمات كتابة البحوث حتى للأساتذة مقابل المال، وقد تم كشف العديد من هذه الحالات ومعاقبة البعض، بينما لم يُكشف البعض الآخر".

ويضيف الربيعي بنبرة نقدية أن "المفاجأة ليست في وجود بيع البحوث، بل في الاستغراب من وجوده أصلاً"، محذراً من أن استمرار تجاهل هذه الممارسات يحول الجامعات إلى "معارض للترقيات" و"مصانع للشهادات" بدلاً من كونها مؤسسات لإنتاج المعرفة.

الحرب الإقليمية تطوّق المدن المقدسة وتُحاصر زوارها في العراق

فيلي

تركت الحرب الاقليمية الجارية قطاع السياحة الدينية في العراق تحت تأثير الكارثة، مع انهيار أعداد الزوار الى المواقع المقدسة في النجف وكربلاء، ما خلف آثارا مدمرة على اقتصاد هذا القطاع والعاملين فيه، بحسب تقرير نشره موقع "المونيتور" الأميركي.

وتناول تقرير الموقع الأميركي مدينة النجف حيث المقام المهيب للامام علي، إذ يسود الهدوء ولا يسمع تردد أصداء همسات الزوار المتعددة اللغات، مثلما كان يحدث قبل الحرب في الشرق الأوسط.
وبحسب التقرير، فإن غياب السياح لا يتيح الكثير امام أصحاب المتاجر والفنادق القريبة سوى القليل مما يمكن القيام به، حيث تستمر أيامهم وهم يأملون في عودة الحشود وتنشيط أعمالهم.
ونقل التقرير عن تاجر المجوهرات عبدالرحيم هرموش (71 عاما) قوله ان الايرانيين "ابقونا مشغولين بالعادة، سواء كان صائغ المجوهرات او تاجر الاقمشة او سائق سيارة الاجرة... لكن لا يوجد شيء الآن"، مضيفا أنه "كان من الصعب الدخول الى السوق بسبب الاجانب"، لافتا إلى أن الباعة المتجولين ايضا كانوا يستقطبون حشودا ضخمة من الزوار.
واشار التقرير الى أن ملايين الزوار من المسلمين كانوا يتدفقون من كل انحاء العالم الى النجف وكربلاء سنويا، الا ان الحرب الاقليمية التي أشعلتها الضربات الامريكية- الاسرائيلية على ايران، اوقفت التدفق المعتاد للحجاج من إيران ولبنان ودول الخليج والهند وأفغانستان ودول أخرى.
وتابع التقرير، ان العراق انزلق الى الصراع منذ البداية حيث شنت ضربات على المصالح الاميركية والجماعات المسلحة المدعومة من طهران في البلد.
ونقل التقرير عن "هرموش"، الذي يعمل منذ 38 عاما في السوق القديم بالقرب من الضريح المذهب في النجف، قوله إن الناس في المدن المقدسة "يعيشون على السياحة الدينية".
كما حذر من الخراب الاقتصادي في حال تواصلت الأزمة القائمة، موضحا أن أصحاب المتاجر ليسوا قادرين على دفع الإيجار والضرائب، بينما غادر سائقو سيارات الاجرة بلا ركاب والعمال الذين يعانون من أجل العثور على عمل.
وتناول التقرير تجربة ابو علي (52 عاما)، وهو مالك أحد الفنادق حيث اضطر الى تسريح 5 موظفين، وابقى على واحد فقط للعناية بالفندق المؤلف من 70 غرفة فارغة، ونقل التقرير عنه قوله "كيف يمكنني دفع الرواتب اذا لم يكن هناك عمل؟".
كما نقل التقرير عن رئيس جمعية الفنادق في النجف صائب "ابو غنيم"، قوله إن 80 % من فنادق المدينة البالغ عددها 250 فندقا قد أغلقت، مع تسريح اكثر من الفي موظف او طلب منهم الذهاب في إجازة غير مدفوعة الأجر.
وبحسب "ابوغنيم"، فإن معظم السياحة الدينية في النجف تعتمد على الإيرانيين، يليهم الزوار اللبنانيون المحاصرون ايضا بسبب الحرب، والجنسيات الاخرى.
واشار التقرير الى ان قطاع السياحة الدينية الذي سبق له أن نجح في تخطي تحدي وباء كورونا الذي أغلق المساجد والأضرحة، يمثل شكلا نادرا من السياحة في بلد يترنح تحت وطأة عقود من الصراعات، في حين تشكل السياحة الدينية مصدرا مهما للإيرادات غير النفطية لاقتصاد العراق.
وفي السياق نفسه، تناول التقرير ما جرى مع مصطفى الحبوبي (28 عاما) الذي كان قبل الحرب، بالكاد يكون قادرا على ادارة الحشود التي تصطف في طوابير لتبادل العملات الاجنبية مقابل الدينار، لكنه الآن يمضي ساعات طويلة وهو يتسلى بهاتفه أو الدردشة مع الجيران.
وقال الحبوبي، وفق التقرير، إنه "بالكاد نتلقى عميلا او عميلين.. لا يوجد حجاج الان، لا ايرانيين ولا غيرهم".
واشار التقرير الى انه حتى بعد سريان وقف إطلاق النار الهش، في 8 نيسان/أبريل وإعادة فتح المجال الجوي العراقي، فان الامور لم تتغير كثيرا، لافتا الى ان بعض الزوار يأتون خلال الأسبوع، بينما في عطلات نهاية الأسبوع تصبح المنطقة أكثر حيوية بدرجة ما مع مجيء العراقيين الى المواقع المقدسة.
اما في كربلاء، فقد قال التقرير إن الوضع لا يختلف كثيرا عن النجف، حيث ان زوار المقامات، هم من العراقيين حصرا تقريبا.
ونقل التقرير عن رئيسة لجنة السياحة في كربلاء اسراء النصراوي قولها ان "الوضع خطير ... كارثة"، محذرة من أن الحرب دمرت اقتصاد المدينة، مما أدى الى خفض أعداد السياح بنحو 95 % وأجبر مئات الفنادق على الإغلاق.
كما نقل التقرير عن اكرم راضي، الذي عمل في هذا القطاع لمدة 16 عاما، أن شركته كانت تساعد نحو ألف زائر شهريا إلّا أنها تعمل الآن بنسبة 10 % فقط من قدرتها، موضحا "قد اضطر الى الاغلاق والبحث عن وظيفة أخرى".

سارة..

والقلب الذي يصارع

"سيستم" الأزمات في العراق

سيروان سعد

يقولون إن القلب هو المحرك الذي لا يتوقف، لكن حين يولد طفل بقلب "متعب" في بلادٍ تئن مؤسساتها الصحية تحت وطأة الإهمال والفساد، تصبح كل نبضة لهذا الصغير بمثابة معركة حياة أو موت تخوضها العائلة قبل المريض. إن الحديث عن المؤسسات الصحية في العراق اليوم ليس مجرد نقدٍ للأبنية المتهالكة أو نقص الكوادر، بل هو حديثٌ عن "نظام" يبدو أحياناً وكأنه صُمم ليزيد من عذابات الفقراء والمكروبين.

في بلدٍ يمتلك ثروات هائلة، يجد المواطن نفسه أمام مفارقة مؤلمة؛ مستشفيات حكومية تعاني من نقص حاد في الأجهزة المتطورة الخاصة بجراحاتً القلب المعقدة، ومراكز تخصصية تفتقر لكثيرمن المستلزمات المنقذة للحياة، فضلاً عن قوائم انتظار تمتد لشهور وسنوات، وكأن المرض ينتظر رحمة البيروقراطيةً. المؤسسة الصحية العراقية اليوم تمر بمرحلة "التيه"، حيث تتقاذفها الصراعات السياسية والميزانيات المفقودة، بينما تظل العمليات الكبرى والحرجة حلماً بعيد المنال داخل الحدود

وفي قلب هذا الركام، تبرز قصة ابنتي "سارة". ولدت سارة بمرض قلبي ولادي نادر، ومنذ تلك اللحظة، تحولت حياتنا إلى رحلةٍ لا تنتهي في أروقة المستشفيات. سارة ليستً مجرد حالة طبية، بل هي قطعة من الروح تصارع من أجل حقها الطبيعي في التنفس والنمو.

لقد خضنا مع سارة جولات مضنية في الداخل؛ من طبيب إلى آخر، ومن مستشفى إلى مركز، وكان الجواب دائماً يتلخص في عبارة واحدة تقتل الأمل: "الحالة معقدة"، وتحتاج إلى تداخل جراحي لا يتوفر إلا خارج العراق. هذه الكلمات كانت بداية لرحلةٍ أخرى أكثر مرارة، رحلة البحث عن "فرصة علاجية" في الخارج.

لم نترك باباً إلا وطرقناه بقلب منكسر وأمل لا ينطفئ. توجهنا إلى منظمات المجتمع المدنيً، ناشدنا المؤسسات الدينية التي يُفترض بها أن تكون ملاذ المنكوبين، وراجعنا الجهات الرسمية المسؤولة عن ملف الإخلاء الطبي. في كل مرة، كنا نواجه بالوعود التي تتبخر مع أول وهلة، أو بالتعقيدات الإدارية التي لا تنتهي، أو بانتظار "استثناء" قد يأتي وقد لا يأتي

لقد حاولنا مراراً وتكراراً تسفير سارة إلى الخارج؛ فالمسألة ليست سياحةً أو ترفاً، بل هي ضرورة لإنقاذ حياة طفلة تذبل أمام أعيننا. إن أصعب شعور يمكن أن يمر به أب أو أم، هو أن يرى فلذة كبده تتألم، وهو يقف مكتوف الأيدي لا يملك إلا الدعاء وانتظار معجزة، في ظل واقع صحي يفرق بين من يملك المال والواسطة ومن يملك فقط إيمانه بالله.

حتى هذه اللحظة، ما زلنا ننتظر. ما زالت سارة تقاوم بقلبها الصغير، وما زلنا نحن نبحث عن تلك "النافذة" التي تطل منها شمس الشفاء. إن معاناتنا ليست استثناء، بل هي صورة مصغرة لواقع آلاف الأطفال العراقيين الذين يحتاجون إلى عمليات قلب معقدة لا تتوفر داخل البلاد.

إننا نناشد الضمير الإنساني والوطني، لا نطلب منة من أحد، بل نطلب حقاً مكفولاً في كل دساتير الأرض: الحق في الحياة. إن سارة وأمثالها هم الاختبار الحقيقي لأي منظومة تدعي خدمة الإنسان. فما قيمة كل الإنجازات إذا كانت هذه العيون الصغيرة تنطفئ لأننا عجزنا عن توفير سرير أو غرفة عمليات تليق بإنسان؟

سيبقى الأمل يحدونا، وسنظل نطرق الأبواب، لعل ضميراً يستيقظ، أو يداً تمتد لتمسح وجع سارة وتمنح قلبها فرصة جديدة ليدق بسلام.

مخاطر صحية يجهلها رواد سوق البالة في النجف

فيلي

عند الدخول إلى سوق "البالة" في مدينة النجف، تستقبلك أصوات الباعة المرتفعة وهم ينادون على بضاعتهم بكلماتٍ جذابة وأسعار مغرية تشد المارة. وبين رفوف مكتظةً بملابس مستعملة، ينشغل روادُ السوق بتقليب القطع بحثاً عما يناسب قدرتهم الشرائية، فالفقراء يجدون فيه فرصة لتأمين احتياجاتهم بأسعار زهيدة، بينما يقصده ميسورو الحال أيضاً لاقتناء ماركات عالمية رغم أنها مستخدمة.

ورغم الإقبال الكبير، يبقى السوق نموذجاً لأسواق شعبية غير منظمة، إذ تتدلى سقوف متهالكةً تهدد سلامة المتبضعين بين حين وآخر نتيجة رداءة البناء وغياب اهتمام الجهات المعنية بتنظيم هذا النوع من الأسواق.

وتؤكد أم زاهد (30 عاماً):"كانت جارتي تتحدث دائما عن سوق البالة ورخص أسعاره، ولم أكن أهتم بكلامها، حتى توفي زوجي وأصبحت أرملة أعيل ثلاثة أطفال؛ ولدا وبنتين".

وتقول أم زاهد، لمجلة "فيلي": "في المرة الأولى التي دخلت فيها السوق كنت أنظر حولي بخوف كي لا يراني أحد من الأقارب أو أبناء المنطقة، كما أن السوق بدا غير منظم، فترددت كثيراً قبل شراء الملابس لأطفالي، لكن الظروف أجبرتني. كانت فرحة أطفالي كبيرة عندما وجدوا ملابس تحمل ماركات معروفة بعد أن قمت بغسلها وكيها".

وتضيف: "منذ ذلك الوقت أصبحت جميع ملابسي وملابس أطفالي من سوق البالة، إضافة إلى مستلزمات المطبخ والأجهزة الكهربائية وغيرها من احتياجات المنزل، بأسعار زهيدة جداً".

من جهته، يقول محمد سعدون (47 عاما)، إنه زار سوق البالة عدة مرات واشترى موادا جديدة بأسعار معقولة وتحمل ماركاتٍ معروفة، لكنه يتجنب شراء الملابس المستعملة بسبب مخاوف صحية.

ويوضح سعدون في حديث لمجلة "فيلي": "ليس بالضرورة أن تكون الملابس مستخدمة من أشخاص أصحاء، فقد يكون أصحابها يعانون أمراضاً معدية، لذلك توقفت عن زيارة السوق بعد جائحة كورونا وما زلت متخوفاً من احتمال انتقال الأمراض عبر الملابس".

أما علي عباس (41 عاما)، وهو صاحب محل "بالة" في النجف، فيؤكد أن أغلب زبائنه من النساء اللواتي يبحثن عن التحف وصحون المطبخ الأوروبية والإنكليزية ذات الجودة العالية.

ويقول عباس لمجلة "فيلي"، إن "الأسعار الرخيصة تجذب الزبائن يومياً، كما أنني أنشأت مجموعات عبر تطبيق واتساب لعرض البضائع الجديدة، ويقوم الزبائن بحجزها مسبقا، وبعضهم أعرف ذوقه فأحتفظ له بالقطع المميزة".

"العمل في هذا القطاع صعب ويواجه تحديات عديدة، أبرزها غياب الأسواق المنظمة وكثرة البضائع التالفة"، بحسب ما يوضحه جعفر الياسري، صاحب أحد محال "البالة".

ويؤكد الياسري لمجلة "فيلي": "لا توجد أسعار ثابتة في سوق البالة، وكل بائع يحدد السعر بنفسه، كما أن عرض الملابس يتم بطرق بسيطة جداً دون تنظيم أو ديكورات مناسبة".

ويشير إلى حادثة سابقة قبل عام 2003 عندما توقف العمل في السوق لعدة أيام بعد اعتقال أحد الباعة بتهمة تتعلق بتجارة البالات، ما دفع العاملين حينها إلى ترك السوق خوفاً من الملاحقة، قبل أن يُطلق سراح زميلهم ويستأنفوا عملهم.

من الجانب الصحي، حذرت مديرة شعبة السيطرة على السرطان في دائرة صحة النجف، سندس عبد العادل موسى، من مخاطر ارتداء الملابس المستعملة دون تعقيم.

وتقول موسى لمجلة "فيلي"، إن بعض القطع قد تكون ملوثة بالبكتيريا أو الفطريات، ما قد يسبب أمراضاً جلدية مثل الجرب أو الالتهابات الفطرية، فضلا عن الحساسية وتهيّج الجلد بسبب بقاياً العرق أو مواد التنظيف.

وتضيف، أن بعض الملابس ترش بمواد كيميائية أثناء التخزين أو النقل للحفاظ عليها من التلف، وقد تؤثر في الجلد أو الجهاز التنفسي، خصوصاً لدى الأطفال الذين تكون مناعتهم أضعف وأكثر عرضة للإصابة بالعدوى.

ونصحت موسى، بضرورة غسل الملابس جيداً بماء ساخن ومنظفات قوية قبل الاستخدام، وكيها بدرجات حرارة عالية، وتجنب شراء الملابس الداخلية أو ما يلامس الجلد مباشرة، مؤكدة أن التعامل الواعي مع هذه الملابس يمكن أن يقلل المخاطر بشكل كبير.

وبين الحاجة الاقتصادية ومخاوف الصحة وغياب التنظيم، يبقى سوق "البالة" في النجف مساحة تعكس واقعاً اجتماعياً معقداً، إذ يشكل ملاذاً ضرورياً لآلاف العائلات، في وقت تتزايد فيه الدعوات لتنظيمه وضمان سلامة المتسوقين والعاملين فيه.

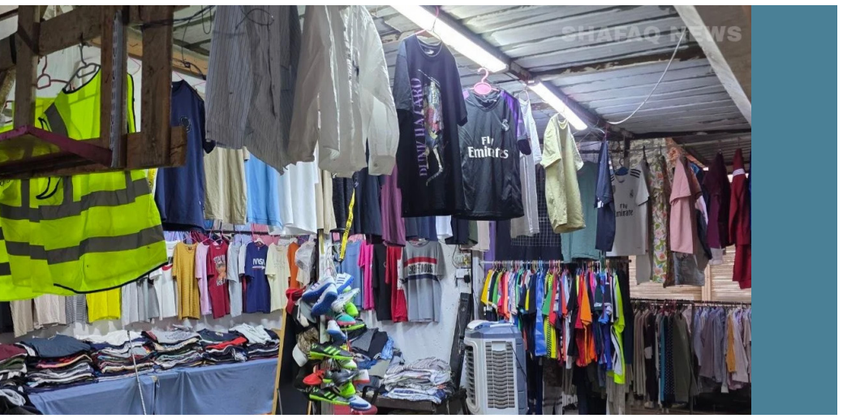

خطر يفوق الإرهاب وكورونا يضرب العراق

فيلي

يقع العراق في خضم التأثيرات السلبية للحرب على الاقتصاد الإقليمي مع مؤشرات تزايد نسبة الفقر تطال العراقيين الذين تمكنوا من تخطي تحديات مثل وباء كورونا وظهور الإرهاب سابقا، بحسب ما يقوله موقع "ميديا لاين" الأميركي الذي يشير إلى احتمال تزايد نفوذ الشبكات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.

وبداية أشار الموقع الأميركي في تقرير له ترجمته مجلة "فيلي"، إلى تصريحات وزير الخارجية البحريني عبداللطيف الزياني، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أمام المجلس مؤخرا أن إغلاق مضيق هرمز لا يستهدف أي طرف، ولكنه يشكل تهديدا مباشرا للجنوب العالمي، الذي سيتحمل سكانه العبء الأثقل"، في وقت حذرت الأمم المتحدة من أن 45 مليون شخص إضافي في جميع أنحاء العالم قد يقعون في مرحلة الجوع الحاد إذا استمر الاضطراب، وهو رقم يفوق حتى توقعات الفقر في المنطقة العربية.

ولفت التقرير إلى طالب القانون في النجف رضا الياسري، الذي كان يتابع ارتفاع سعر الطماطم الذي كان يبلغ 60 سنتا لنصف كيلو خلال الشهر الماضي، وارتفع إلى 1.34 دولارا، بينما ارتفع سعر الباذنجان من 57 سنتا الى 1.53 دولار، وهما مكونان أساسيان لطبق "تبسي الباذنجان" الشائع على موائد العائلة العراقية من البصرة إلى الموصل.

وبالإضافة إلى ذلك، لفت التقرير إلى أن راتب عائلة رضا وصل متأخرا 40 يوما، بينما تعمل الكهرباء لمدة 8 ساعات وتنقطع لمدة 16 ساعة.

ونقل التقرير عن الياسري (22 عاما) قوله: "في رأيي، هذه هي اسوأ فترة منذ العام 2003.. وفي غضون أيام قليلة، سيشبه الوضع عقوبات عام 1991".

وأوضح التقرير الأميركي أنه منذ 28 شباط/فبراير، تراجعت حركة الناقلات عبر مضيق هرمز بأكثر من 90٪، بينما أصدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقديراته الاقتصادية الإقليمية في 31 آذار/مارس، حيث توقع ان الصراع قد يكلف الاقتصادات العربية ما بين 3.7 و6.0٪ من ناتجها المحلي الإجمالي الجماعي، وهي خسارة تتراوح بين 120 مليار دولار و194 مليار دولار تتخطى إجمالي النمو الاقتصادي في المنطقة في العام 2025.

خطر يفوق الإرهاب وكورونا يضرب العراق

وأشار التقرير إلى أن أكثر من 75٪ من الفقر الجديد يتركز في جميع أنحاء المنطقة العربية في بلاد الشام التي يعرفها برنامج الامم المتحدة الانمائي بأنها تشمل العراق والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة وسوريا، حيث يواجه ما يقدر بنحو 2.85 الى 3.29 مليون شخص إضافي السقوط تحت مستوى خط الفقر.

واعتبر التقرير أن العراق يتمركز في خضم هذه الأرقام، مشيراً إلى أنه أيضا البلد الإقليمي الذي واجه أطول فترة من الاضطراب الاقتصادي الدائم، مذكرا بأنه يعيش في ظل اقتصاد الحرب منذ العام 2003، ولا يزال.

وبحسب الياسري فإن جميع الخضروات والفواكه الطازجة في العراق، مستوردة من إيران بنسبة 97%، لافتا إلى تزايد الرسوم الجمركية الإيرانية على الشاحنات التي تعبر الى العراق من حوالي 38 دولارا لكل شاحنة إلى أكثر من 1500 دولار منذ 1 آذار/مارس مع بدء التصعيد، في حين انتقلت هذه الزيادة بمقدار أربعين مرة مباشرة الى اسعار السوق، فارتفعت علبة البيض من 39.80 دولارا الى 57.40 دولارا، بينما أصبحت تكلفة اسطوانة الغاز الآن 11.48 دولارا.

ونقل التقرير عن الياسري قوله إن "العراق دولة مستهلكة وليست زراعية أو صناعية، ولا يمتلك القدرة على امتصاص الفارق".

ورأى التقرير أن التأخير في الرواتب يضاعف كل شيء، مشيرا إلى أن النفط غطى 88٪ من إجمالي نفقات الحكومة خلال العام 2025، مضيفا أن ما يجعل الأزمة الحالية مختلفة عن انهيار الايرادات في عامي 2016 و2020 هو أن المشكلة هذه المرة لا تتعلق بانخفاض أسعار النفط، وإنما بخسارة ممرات التصدير، لافتا إلى أن صادرات النفط العراقية انهارت بنسبة 97٪ تقريبا خلال شهر آذار/ مارس، واعيد توجيهها عبر خط أنابيب من العراق إلى جيهان في تركيا مع إغلاق طرق الخليج.

وبعدما لفت التقرير إلى أن وزارة المالية بدأت في 24 آذار/مارس تحويل رواتب الشهر، نقل عن المدرس محمد الحمدان، من الموصل، قوله إن التأخيرات تمتد لفترات أطول، موضحا أنه عندما بدأ العمل في العام 2020، تم دفع الرواتب في 20 أو 22 من كل شهر، والآن في 28 أو 29 من الشهر، أو في الشهر التالي.

وبحسب الياسري فإنه "بمقدورك اسكات المدينين واخبارهم بانتظار راتبك، وقد ينتظر البعض، لكن الشخص الذي لديه راتب عام صغير أفضل حالا من شخص ليس لديه شيء".

وتناول التقرير تجربة قيصر أصغر، الذي يدير متجرا للأجهزة المنزلية في منطقة الكرادة في بغداد منذ العام 2000، حتى سقوط الموصل في العام 2014، وصولا إلى وباء كورونا، حيث يعتبر أن كل مرحلة تقرأ بشكل مختلف، مشيراً أيضا إلى أن السوق كان بالفعل تحت ضغط من قانون الجمارك الجديد الذي تم تنفيذه في كانون الثاني/ يناير 2026، مما دفع الأسعار إلى الصعود قبل بدء الحرب.

ونقل التقرير عن أصغر قوله إنه "عندما تتأخر الرواتب، يتبع ذلك ركود، لأن الأسعار ترتفع".

كما تناول التقرير التأثيرات الاقتصادية على الموصل، مشيرا إلى تجربة أحمد الموصلي الذي يعمل كمرشد سياحي، لافتا إلى أن شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل يشكلان موسم الذروة، إلا أنه جرى إلغاء كل جولاته المجدولة، لأسباب من بينها غالبا تعطل الرحلات الجوية، وليس الوضع الأمني داخل المدينة، الذي يصفه بأنه مستقر.

وبالإضافة إلى ذلك، لفت التقرير إلى تزايد فاتورة المولدات الخاصة بالموصلي من حوالي 130 دولارا إلى 175 دولارا شهريا، كما تزايد إنفاقه اليومي على الخضروات من 7.60 دولارٍا إلى 12 دولارا، وقد ألغى فكرته لشراء سيارة.

> " العراق يتمركز في خضم هذه الأرقام، أنه البلد الإقليمي الذي واجه أطول فترة من الاضطراب الاقتصادي الدائم، مذكرا بأنه يعيش في ظل اقتصاد الحرب منذ العام 2003، ولا يزال...

ونقل التقرير عن الموصلي قوله إنه "لا يوجد أي سائح في العراق في الوقت الحالي، وهو فصل الربيع، موسم المهمات والمغامرات، إلا أنه حتى السكان المحليين يخشون الذهاب إلى ضواحي المدينة."

وذكر التقرير بأنه قبل تصعيد الحرب الحالية، فإن دراسة استقصائية أجرتها "مؤسسة غالوب" خلصت إلى أن العراقيين حددوا الاقتصاد والبطالة، وليس الأمن، على أنهما أهم اهتمامات بلادهم لأول مرة منذ جيل، لافتا إلى أنه في العام 2025، قال 81٪ من العراقيين انهم يشعرون بالأمان أثناء المشي بمفردهم في الليل، وهي واحدة من أكبر الزيادات المستمرة في السلامة الشخصية المسجلة على الإطلاق في استطلاع "غالوب" العالمي.

وتابع التقرير أن اللحظة الحالية ليست نكسة دائمة بالنسبة لكثيرين. ونقل التقرير عن المحلل القانوني شاد كريم، المولود في أربيل، والذي قدم المشورة لأعضاء الكونغرس بشأن سياسة العراق، قوله إن سقوط إيران لن يفتح في حد ذاته الاستثمار الذي يحتاجه العراق.

وأشار التقرير إلى أن شبكات الفصائل العراقية التي استمدت شرعيتها من طهران، أمضت سنوات في دمج نفسها في القطاعات الاقتصادية الرئيسية والمؤسسات العامة والبنية التحتية في العراق، وبحسب كريم فإنه من دون ضوابط تنظيمية وأمنية حقيقية خالية من تأثير الحرس الثوري الإسلامي، فإن بإمكان هذه الشبكات تتكيف بدلا من حلها.

ونقل التقرير عن كريم قوله: "قد يصبح العراق الموطن المستقبلي للحرس الثوري الإيراني نفسه"، مشيراً إلى أنه قبل هذه الحرب، كانت التجارة الدولية قد ولدت بالفعل طفرة اقتصادية تسير بالتوازي مع السياسة المضطربة في العراق.

ولفت إلى أن نفط العراق لا يزال حيويا للأسواق العالمية. وبحسب كريم أيضا "سيلعب أي استثمار اقتصادي ونمو في العراق أيضا دورا رئيسيا في أي تحول جيوسياسي في المجتمع العراقي".

وعاد التقرير إلى الياسري، الذي راح يتذكر العام 2024، عندما تدهور الوضع الأمني، إلا أن معظم الاسر كانت لديها مدخرات، كما يتذكر مرحلة وباء كورونا، عندما كانت الرواتب مضمونة وكانت الصدمة قابلة للاحتواء.

ونقل التقرير عن الياسري قوله إنه "خلال غزو داعش في عام 2014، كان لدى معظم الناس المال، وحتى عندما حدثت أزمة، لم يقلقوا لأن لديهم أكثر من ما يكفي، وخلال أزمة كورونا لعام 2019، فإنها كانت مستقرة نسبيا لأن الرواتب كانت مضمونة".

وبعدما قال التقرير إن كلتا الأزمات، عبرتا، إلا أن الأزمة الحالية لم تفعل، نقل عن الياسري قوله "هذه الأمة غريبة.. أنا أهتم فقط ببلدي.. مصالح بلدي فوق كل الاعتبارات الأخرى".

بين الصهريج والأنبوب

رحلة البحث عن ممر آمن لخبز العراقيين

فيلي :

يعد تحرك ناقلات النفط العراقية الصهاريج ابتداء من اوائل نيسان 2026 عبر الطريق البري نحو الأراضي السورية تحولا استراتيجيا فرضته الجغرافيا والسياسة، نتيجة إغلاق مضيق هرمز بسبب الحرب.

ولجأت الحكومة العراقية لهذا الخيار كمتنفس احتياطي سريع للتنفس ماليا، وبدأت العمليات فعليا بتصدير نحو 50 ألف برميل يوميا، مع خطط طموحة لرفعها إلى 150 ألف برميل يوميا.

تنطلق القوافل (الصهاريج) من مناطق التجميع في حديثة (الأنبار)، وتعبر الحدود عبر منفذ التنف، وصولا إلى مصفاة وميناء بانياس السوري على البحر المتوسط.

وبرغم أن النقل البري بالصهاريج مكلف جدا مقارنة بالأنابيب أو الناقلات البحرية، إلا أنه يضمن تدفق سيولة نقدية عاجلة (نحو 300-400 مليون دولار شهريا بالأسعار الحالية) بحسب الأرقام المتوفرة، تساعد في تأمين جزء من كتلة الرواتب، وتمنع توقف الإنتاج في الحقول الذي قد يؤدي لأضرار تقنية.

وفضلا عن ذلك يتواجد خط أنابيب كركوك - بانياس كمشروع استراتيجي، وهذا الخط الذي افتتح في نيسان 1952 وأغلق سنة 2003، يمثل الحل الجذري برأي المختصين مع العمل على تحديثه وتطويره، فلقد ترك لمدة طويلة، وهناك حراك جدي لإعادة إحيائه، لكنه يواجه تحديات منها حالته الفنية الراهنة، فوفقا لتقارير وزارة النفط (شباط 2026)، فإن محطات الضخ والأنابيب في داخل الأراضي السورية تعرضت للدمار (بنسبة تزيد عن 80%) نتيجة الحروب السابقة قبيل اسقاط النظام السابق في سوريا، وعليه فان الخط بحاجة إلى إعادة تأهيل شاملة أو بناء مسار مواز حديث، وهو ما يتطلب وقتا يتراوح بين 18 إلى 24 شهرا بحسب تقديرات المتخصصين، في حال توفر التصميم من قبل الحكومتين العراقية والسورية والتمويل والاستقرار الأمني.

ان الحديث عن إعادة تأهيل خط أنابيب كركوك -بانياس لا يتوقف عند حدود القدرات الهندسية أو الميزانيات المالية لترميم ما دمرته الحروب السابقة، بل يتجاوز ذلك ليصطدم بضرورة تبلور إرادة سياسية عابرة للحدود، فالمشروع اليوم ليس مجرد أنبوب لنقل الخام، بل هو قرار سيادي يتطلب تفاهمات إقليمية رفيعة المستوى بين بغداد ودمشق، مدعومة بغطاء دولي يضمن تحييد هذا الشريان عن الصراعات السياسية وقوائم العقوبات؛ و ان نجاح هذا المسار يرتكز على إدراك الأطراف جميعا بأن استقرار خبز العراقيين وتأمين رواتب ملايين الموظفين والمتقاعدين لا يمكن أن يظل رهينةً لتقلبات المضائق المهددة، بل يجب أن يرتكز على جغرافيا برية أكثر أمانا واستدامة.

لذا، فإن الخطوة الأولى نحو بانياس لا تبدأ من مواقع العمل الميدانية، بل من طاولات الحوار الدبلوماسي التي يجب أن تضع الأمن المعيشي فوق كل الاعتبارات الأخرى، محولةً الأنبوب من إرث معطل للماضي إلى طوق نجاة للمستقبل.

وتلفت الاحداث الأخيرة الى ان هناك فرصا متاحة لإعادة الإحياء منها توفر الغطاء السياسي، اذ ان هناك توافقا عراقيا - سوريا غير مسبوق لتفعيل هذا الخط ليكون منفذا بدلا عن الخليج، كما تشير بعض المعطيات لعام 2026 إلى تواجد تفاهمات دولية استثنائية لتسهيل هذا المسار لضمان استقرار أسعار الطاقة العالمية المتضررة من حرب هرمز، لذلك، ان إحياء هذا الخط يحرر النفط العراقي من قيود المضائق (هرمز وباب المندب) ويجعله بعيدا عن تقلبات شركات التأمين العالمية وتداعيات الحروب البحرية.

أن أي اهتزاز في طرق التصدير البحرية يضع رواتب الموظفين والمتقاعدين مثلا في دائرة الخطر، وهنا تبرز بانياس كصمام أمان معيشي قبل أن تكون مشروعا هندسيا.

وعلى وفق الاخبار، طرحت الحكومة العراقية مؤخرا مناقصات لدعوة شركات عالمية منها صينية وروسية بشكل أساس للإسهام في بناء منظومة أنابيب محدثة تربط البصرة بـ حديثة ثم بانياس السورية، ليكون الخط قادرا على نقل مليون برميل يوميا.

ان إمكانيات النقل بالشاحنات محدودة (بحد أقصى 150 ألف برميل)، اما خط انابيب كركوك بانياس فسيكون في حالة افتتاحه وتطويره بواقع يصل الى 1.25 مليون برميل يوميا وهو رقم كبير، وان تكلفة الشاحنات مرتفعة جدا بشكل أجور نقل وتأمين، اما في حالة الانابيب فالتكاليف منخفضة ومستدامة، ولكن في حالة الشاحنات يكون النقل فوري اما الانابيب فبحاجة الى وقت؛ وفيما يتعلق برواتب الموظفين والمتقاعدين فان النقل بالشاحنات يسد ثغرة بسيطة ولا ينهي الأزمة، فيما النقل عبر الانابيب يضمن استقرارا ماليا طويل الأمد للدولة.

لقد اجمعت الآراء والتحليلات الاقتصادية والسياسية، على ان النقل بالشاحنات عبر سوريا هو جرعة إنعاش تمنع السقوط الحر للاقتصاد، لكنه لا يعوض فقدان صادرات البصرة عبر الخليج التي كانت تتجاوز 3 ملايين برميل يوميا، وان الاطمئنان الحقيقي للرواتب يعود فقط في حالتين، إما إعادة فتح مضيق هرمز، أو تشغيل خطوط الأنابيب البديلة سواء عبر سوريا أو الأردن أو تركيا، بقدرات تصديرية عالية تفوق المليون برميل يوميا.

إن رحلة البحث عن ممر آمن لخبز العراقيين لا تنتهي عند حدود الصهاريج العابرة للصحراء، بل تبدأ حقيقة من اللحظة التي يتدفق فيها النفط عبر الأنابيب نحو المتوسط؛ ففي ذلك التدفق ضمانة لكرامة الموظف واستقرار المتقاعد، وبعيدا عن أمواج المضائق القلقة.

> "المشروع اليوم ليس مجرد أنبوب لنقل الخام، بل هو قرار سيادي يتطلب تفاهمات إقليمية رفيعة المستوى بين بغداد ودمشق، مدعومة بغطاء دولي يضمن تحييد هذا الشريان عن الصراعات السياسية وقوائم العقوبات ".

فيـلي :

"زهرة النيل"

تحتل ضفاف نهر دجلة وسط بغداد

لم يئِ نهر دجلة، خاصة ضفافه في العاصمة بغداد، بالانتعاش المائي الوفير من الأمطار، حيث بدأت مشكلة جديدة تعكر صفو مياهه تلخصت باحتلالها من قبل "زهرة النيل".

واقتحمت "زهرة النيل" نهر دجلة وسط بغداد حيث تتجمع هذه الزهرة على ضفاف النهر في المناطق التي يكثر فيها القصب، وهي من النباتات التي تستهلك الأوكسجين المذاب في الماء، وتمنع وصول الشمس إلى الماء الذي تحتها.

كما تعتبر "زهرة النيل" المكان المناسب للكثير من الحشرات، وتتكاثر تلك النبتة بسرعة خاصة في فصل الصيف، وتشكل خطراً على مجاري الأنهر ومحطات الإسالة والثروة السمكية.

وكانت لجنة الزراعة في مجلس محافظة ذي قار، قد أعلنت يوم الثلاثاء 12 آيار/ مايو الجاري، عن اتخاذ إجراءات رسمية عاجلة لمعالجة انتشار نبات "زهرة النيل"، في نهر الفرات، فيما أطلقت مديرية الموارد المائية في المحافظة حملة واسعة لإزالة الترسبات والنباتات المائية.

وقالت رئيسة لجنة الزراعة في مجلس المحافظة زينب الأسدي لمجلة "فيلي"، إن "اللجنة وجهت كتباً رسمية إلى محافظ ذي قار ودوائر الموارد المائية بشأن خطر انتشار نبات (زهرة النيل)".

وأضافت أن "النبتة تعد من أخطر النباتات المائية بسبب استهلاكها الكبير للمياه وتأثيرها السلبي على الأنهار".

من جانبه، أكد رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة، أحمد الخفاجي، أن انتشار زهرة النيل يمثل تهديداً بيئياً واضحاً، كونه يعيق حركة المياه ويؤثر على انسيابية الجريان داخل الأنهار.

ووفقاً لحديث الخفاجي، لمجلة "فيلي"، فإن النبتة الواحدة تستهلك ما يقارب لتراً واحداً من المياه، ما يؤدي إلى هدر كميات كبيرة.

بدوره أوضح المهندس في مديرية صيانة مشاريع الري والبزل، عباس كاسب، أن المديرية أطلقت حملة لرفع الترسبات ومعالجة زهرة النيل في المنطقة المحصورة بين الجسر السريع وجسر المشاة صوب الجزيرة في مدينة الناصرية.

وقال كاسب، لمجلة "فيلي"، إن "الحملة تهدف إلى ضمان انسيابية المياه والاستفادة من الزيادة المائية الحالية، فضلاً عن تحسين المظهر الحضاري للمدينة".

وتعد "زهرة النيل" من أخطر النباتات الغازية، حيث دخلت إلى العراق قبل نحو 20 عاماً، بعد أن انتشرت على نطاق واسع في مختلف دول العالم.

وتعود أصول هذه النبتة إلى أميركا الجنوبية، إلا أنها تسببت بأضرار بيئية كبيرة في العديد من المناطق، من نيجيريا وسريلانكا إلى كينيا، وصولاً إلى جنوب غرب فرنسا.

وقد أُدرجت زهرة النيل منذ العام 2016 ضمن قائمة المفوضية الأوروبية للنباتات الغازية التي تتطلب السيطرة والحد من انتشارها، نظراً لخطورتها على النظم البيئية. وتشكل أوراقها الكثيفة طبقة تغطي سطح المياه، ما يعيق وصول الضوء ويقلل من مستوى الأوكسجين، الأمر الذي يهدد حياة الكائنات المائية وقد يؤدي إلى اختفائها تدريجياً من بعض البيئات المائية.

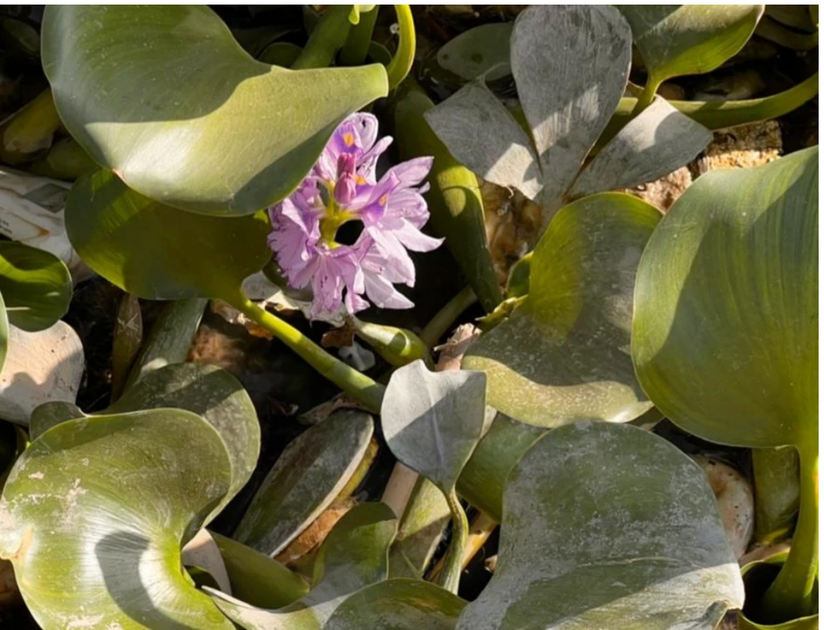

فيـــلي :

مع الاضطرابات الإقليمية التي أثرت على سلاسل توريد النفط برزت المخاوف في العراق من الاتجاه نحو مرحلة التقشف الاضطراري والتحذير من لجوء الحكومة لتعظيم الاقتراض الداخلي لتأمين النفقات التشغيلية في مجال رواتب الموظفين والتقاعد بدلا من النفقات الاستثمارية، وما ينجم عن ذلك من الاستنزاف المالي، وفي الحقيقة ان الحكومة كانت تفعل ذلك حتى قبل مشكلات الحرب الحالية.

رواتب بضمانة الودائع

حكاية الاقتراض الذي يحل أزمة ليصنع أخرى

"عندما تقترض الحكومة المبالغ الضخمة من المصارف المحلية، فإنها تستحوذ على السيولة التي كان من المفترض أن تذهب كقروض للقطاع الخاص والشباب لإنشاء مشاريع، هذا يؤدي لركود القطاع الخاص وزيادة البطالة"..

وتكمن الخطورة في أن هذا النوع من الدين لا يولد عائدا اقتصاديا؛ فالاقتراض يجري لغرض الاستهلاك، لا لبناء مصانع أو انشاء بنى تحتية تدر أرباحا تسدد بها الدين مستقبلا. وتشير التقارير إلى أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بدأت تقترب من مستويات حرجة تجاوزت 38% في بعض تقديرات عامي 2024 و2025، مما يضعف استدامة المديونية.

وتعتمد الحكومة بشكل كبير على سحب السيولة من المصارف الحكومية مثل الرافدين والرشيد ومن البنك المركزي عبر خصم حوالات الخزينة، و هذا يحول المصارف من محركات للتنمية إلى مجرد خزائن لعجز الدولة، ويؤدي الى استنزاف احتياطياتها؛ وتبرز الخزينة بصفتها المتضرر الأول والمباشر من هذه السياسة، وتظهر الآثار في شكل أزمة سيولة مستمرة، اذ ان الاقتراض المتكرر يشير إلى أن الخزينة تعاني من فجوة اساسية؛ اذ تذهب معظم الإيرادات النفطية للرواتب، وأي انخفاض في أسعار النفط أو تعطل في التصدير كما حدث مؤخرا بسبب أزمات مضيق هرمز، يجعل الخزينة خاوية تماما أمام الالتزامات الأخرى.

كما ان القروض ليست مجانية، وان الخزينة تتحمل دفع فوائد سنوية متزايدة، مما يقتطع جزءا كبيرا من موازنات السنوات المقبلة لسداد ديون السنوات الماضية، وهو ما يصفه المختصون بالثقب الأسود المالي، فضلا عن ان الموازنة العراقية تعاني أصلا من تضخم الجانب التشغيلي، والاقتراض يزيد من فقرة خدمة الدين في الموازنة، مما يقلص الحصة المخصصة للتعليم، الصحة، والخدمات، وغيرها من الضروريات.

وعندما تقترض الحكومة المبالغ الضخمة من المصارف المحلية، فإنها تستحوذ على السيولة التي كان من المفترض أن تذهب كقروض للقطاع الخاص والشباب لإنشاء مشاريع، هذا يؤدي لركود القطاع الخاص وزيادة البطالة، وفي حال اضطر البنك المركزي لإصدار نقدي جديد لتغطية هذه السندات، فإن ذلك قد يؤدي لزيادة المعروض النقدي من دون غطاء إنتاجي، مما يرفع أسعار السلع ويقلل القوة الشرائية للراتب نفسه الذي اقترضت الدولة لتأمينه.

وبلغة الأرقام، فانه برغم أن البنك المركزي يؤكد امتلاكه احتياطيات أجنبية جيدة تقدر بنحو108 مليار دولار قادرة على تغطية الاستيراد لمدة 12 شهرا، إلا أن الخطر يكمن في تحول الاقتراض من حل طارئ إلى سلوك دائم؛ هذا السلوك يرهن مستقبل الأجيال المقبلة لتسديد ضرائب استهلاكية، ويجعل الاقتصاد العراقي عرضة للانهيار أمام أي صدمة نفطية طويلة الأمد.

والاقتراض الداخلي في العراق الآن هو مسكن آلام، لكنه لا يعالج المرض، بل قد يؤدي إلى فشل في هيكل الاقتصاد إذا لم يقترن بإصلاحات حقيقية لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل؛ و هذا القلق مشروع تماما، فالمواطن العراقي تعلم من تجربة أزمة جائحة كورونا عام 2020 وهبوط النفط، أن الراتب هو المحرك الوحيد للسوق، و في ظل المعطيات الحالية لعام 2026، وبحسب تقديرات المستشارين الماليين والبيانات المتوفرة في ظل توترات مضيق هرمز، يمتلك العراق مصدات مالية تجعله قادرا على عبور الأزمة من دون تعثر ظاهر في الرواتب لمدة تتراوح بين 4 إلى 5 أشهر، وفي الشهرين الأولين لن يشعر الموظف بأزمة حقيقية؛ لأن هناك فارقا زمنيا بين بيع النفط وتسلم أثمانه، و الرواتب ستدفع بانتظام اعتمادا على السيولة المتوفرة ومدورات السنة السابقة، ومن الشهر الثالث إلى الخامس في الترتيب، تبدأ الحكومة بالاعتماد الكلي على الاقتراض الداخلي من البنك المركزي والمصارف الحكومية، هنا قد نشهد تأخيرات تقنية في المواعيد، فبدلا من تسلم الراتب يوم 20 مثلا ، قد تصل لليوم 30، لكن الرواتب ستستمر بالتدفق.

ما بعد الشهر الخامس، إذا ظل مضيق هرمز مغلقا أو التصدير متعثرا الذي انخفض بنسبة 82% ليصل لـ 800 ألف برميل فقط، ستدخل الدولة مرحلة العجز عن التدبير ما لم تلجأ لحلول قاسية، وان الوصول الى النقطة الحرجة لا تعني توقف الرواتب بالضرورة، بل تعني فقدانها لقيمتها أو تحولها لمدفوعات جزئية، وتظهر هذه النقطة عندما تصل المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) إلى مرحلة لا تستطيع فيها إقراض الدولة من دون المساس بودائع السكان أو الاحتياطي القانوني.

وفي مرحلة الادخار الإجباري، قد تضطر الحكومة كما لوحت بعض التقارير مؤخرا (في آذار 2026) إلى قطع المخصصات والبدء بصرف الراتب الاسمي فقط، أو تأجيل صرف نسبة من الراتب (مثلا صرف 75% منه) وتدوير البقية كديون بذمة الدولة، وإذا اضطر البنك المركزي لطبع العملة من دون غطاء لتغطية القروض الحكومية، ستصل النقطة الحرجة عندما يتسلم الموظف راتبه كاملا لكنه لا يشتري له سوى نصف ما كان يشتريه سابقا بسبب انهيار القوة الشرائية للدينار.

وبما ان العراق يعتمد بنسبة 90% على صادرات الجنوب عبر المضيق فان استمرار التوتر يعني تراكم الخسائر فكل شهر يمر والمضيق مغلق، يفقد العراق نحو 7 إلى 8 مليار دولار من إيراداته، كما يتفاقم عجز الموازنة، اذ ان موازنة 2026 بنيت على فرضيات استقرار التصدير، وأي خلل يستمر لأكثر من فصل (3 أشهر) يجعل قانون الموازنة غير قابل للتطبيق عمليا، مما يستدعي تشريع قانون اقتراض طوارئ جديد.

وبرغم ان المشهد قاتم، إلا أن العراق يمتلك احتياطيات أجنبية لدى البنك المركزي تتجاوز 100 مليار دولار، وهذه الاحتياطيات هي صمام الأمان الأخير، بحسب المختصين، اذ الدولة لن تسمح بتوقف الرواتب لأنها تدرك أن ذلك يعني انهيارا اجتماعيا، لذا ستلجأ لجميع الحلول الممكنة من الاقتراض، الى التقشف، والمناقلات، لضمان وصول الراتب، لكن التحدي سيكون في انتظام الموعد والقيمة الشرائية للراتب في ظل الأزمة.

وقد تفي بدائل تصديرية مثل الخطوط البرية أو الأنابيب الشمالية، ببعض التخفيف من حدة هذا الاختناق المالي حاليا، ولكنها لن تنفع في المدى البعيد.

معايير استيراد المنشطات في العراق:

ظاهرة التقليد والآثار الجانبية

فيلي:

التوجه نحو المكملات الغذائية في العراق "المنشطات" تحول من ظاهرة رياضية إلى ثقافة عامة شملت حتى كبار السن والباحثين عن الرشاقة، لكن هذه التجارة الواسعة تحمل كثيرا من التفاصيل الشائكة بين الفائدة الجمة والمخاطر الكارثية. وهناك خلط كبير بين الحقيقة العلمية والخداع التجاري، وتجري المبالغة في النتائج، والواقع ان المكملات ليست "سحرا"؛ فهي وحدها لا تبني العضلات من دون جهد بدني، ولا تعوض عن نقص التغذية الحاد بشكل فوري، على وفق دراسات علمية وطبية.

وتعتمد كثير من الشركات والصفحات في وسائل التواصل الاجتماعي في العراق على إيهام المستهلك بأن هذه الحبوب هي مفتاح النشاط الدائم أو الذكاء الخارق، وهي ادعاءات تفتقر غالبا للسند الطبي.

وتعد الولايات المتحدة وأوروبا، الاكبر في مجال التصنيع والتصدير من حيث الجودة والرقابة، وتعد شركات الولايات المتحدة (USA) الرائدة عالميا مثل Optimum Nutrition و MuscleTech ، وتتميز بجودة عالية لكنها الأكثر تعرضا للتقليد والتزوير. اما أوروبا (ألمانيا وبريطانيا) فتخضع فيها لرقابة صارمة جدا من الهيئات الصحية الأوروبية مثل شركة Myprotein، وغالبا ما تكون مكوناتها أكثر مصداقية. وهناك المناشىء الصينية والهندية التي توفر المواد الخام لأغلب شركات العالم، لكن المكملات الجاهزة القادمة منها مباشرة قد تثير القلق بشأن نقاوة المواد، بحسب المتخصصين. وهنا تكمن المشكلة الحقيقية، اذ يجري استيراد المكملات للعراق عبر مسارين، مسار رسمي عن طريق شركات مسجلة لدى وزارتي الصحة والبيئة، تخضع للفحص والسيطرة النوعية، وتباع غالبا في الصيدليات والمراكز المجازة، ومسار السوق السوداء بالتهريب، اذ تدخل كميات هائلة عبر الحدود البرية بخاصة من دول الجوار من دون رقابة حرارية أو صحية.

وتعد منطقة الشورجة وبعض المذاخر في شارع المغرب والحارثية في بغداد مراكز الثقل الرئيس، حيث تجد هناك الأصلي والمقلد ببراعة، و حتى لو كان المنتج أصليا، فإن شحنه في حاويات غير مبردة تحت شمس العراق الحارقة يؤدي إلى تلف المواد الكيميائية في داخل الحبوب وتحولها لمواد سامة.

تستعمل المكملات لسد النقص الغذائي وذلك بتعويض نقص الفيتامينات (مثل D3 أو B12) الذي يعاني منه كثيرون في العراق، وهي تساعد الرياضيين على ترميم العضلات بعد التمارين الشاقة بمواد مثل البروتين والكرياتين، وتدعم الصحة العامة بتعزيز المناعة وتحسين وظائف الأعضاء لكبار السن؛ ولكن أيضا لها مخاطر كبيرة فالاستعمال المفرط أو العشوائي للبروتينات والمكملات يضع ضغطا هائلا على الكلى والكبد لتصريف السموم، وقد يؤدي الى الفشل الكلوي، و بعض المكملات المغشوشة التي تباع في القاعات الرياضية تحتوي على منشطات غير معلنة لتعطي نتائج سريعة، مما يؤدي للعقم ومشكلات القلب او حتى الموت المفاجيء، بحسب الدراسات الطبية، و بعض المنتجات رديئة المنشأ تحتوي على نسب عالية من الرصاص أو الزئبق وقد يؤدي ذلك الى التسمم بمعادن ثقيلة.

وينصح الخبراء، السكان قبل شراء أي مكمل في بغداد، بالتأكد من تواجد لاصق الفحص الخاص بوزارة الصحة العراقية، وتجنب شراء العبوات المفتوحة أو التي تباع بأسعار زهيدة جدا مقارنة بسعرها العالمي، لأن كلفة العلاج من آثار المكمل المغشوش ستكون أضعاف سعر الأصلي.

ان عملية التقليد ليست مجرد غش بسيط، بل تحولت إلى صناعة قائمة بحد ذاتها، بخاصة مع ارتفاع الطلب في السوق العراقية وضعف الرقابة في بعض المنافذ. ويقول خبراء التغذية والمنشطات ان عملية التزييف أصبحت متقنة جدا، لكن هناك ثغرات تتركها المصانع غير الشرعية، فالشركات العالمية الكبرى (مثل Optimum Nutrition) تضع حاليا رموزا تحت طبقة تقشط على العلبة "الباركود والرموز التتبعية (QR Code)" بمجرد مسحه بهاتفك، يوجهك للموقع الرسمي ويخبرك فيما إذا كان الكود قد استعمل سابقا أم لا.

والمنتج الأصلي يمتاز بجودة التغليف والطباعة، اذ تكون بارزة أحيانا، والألوان متسقة، ولا تتواجد بقع حبر، وفي المقلد قد تجد أخطاء إملائية في المكونات مثل كتابة Protien بدلا من Protein، أو خطوطا غير واضحة، وغالبا ما يكون الختم الحراري (النايلون الخارجي) مرتخيا أو غير متقن، ويتواجد تحت الغطاء، ختم أمان، في المنتج الأصلي، يكون هذا الختم ملتصقا بقوة وبشكل احترافي، إذا وجدت الغراء مسكوبا على الحواف أو كان الختم سهلا للنزع، فهذه علامة خطر. في المقلد، غالبا ما تجري طباعة التاريخ بآلات بدائية، فتجده يمحى بسهولة بالفرك بالإصبع، وفي الأصلي يكون مطبوعا بالليزر أو بطريقة يصعب إزالتها. المكملات الأصلية لها رائحة كيميائية نظيفة، أو نكهة واضحة مثل رائحة الفانيلا، او الشوكولاتة، المقلد قد تنبعث منه رائحة رطوبة أو طحين، وطعمه غالبا ما يكون "طباشيريا".

ويعد العراق سوقا مفتوحة لهذه المنتجات، وعملية التقليد تجري على عدة مستويات، منها التزييف الكامل بتصنيع العلبة والمحتوى (غالبا طحين مع سكر ومنكهات) في مصانع سرية (يشاع تواجد بعضها في دول جوار وداخل مناطق نائية)، كما يجري شراء علب أصلية فارغة وإعادة تعبئتها بمواد رخيصة، ويجري التلاعب بالمحتوى بإضافة مواد كيميائية رخيصة أو "منشطات هرمونية" غير معلنة لإعطاء المستهلك شعورا كاذبا بالقوة السريعة، مما يؤدي لمخاطر صحية جسيمة.

التقارير الصحية والرقابية تشير إلى مؤشرات خطيرة، اذ تشير تقديرات غير رسمية لخبراء الصحة في العراق إلى أن نحو 30% إلى 40% من المكملات المتوفرة في المحال غير المجازة والقاعات الرياضية قد تكون غير أصلية أو سيئة التخزين. في عامي 2025 و2026، كثفت فرق الرقابة الصحية في بغداد بخاصة في مركزي الرصافة والكرخ، حملاتها، وجرى ضبط وإتلاف أطنان من المكملات والمنشطات المهربة والمجهولة المنشأ في مناطق مثل "الشورجة" و"السنك".

عالميا، يتوقع أن يصل حجم سوق المكملات إلى أكثر من 109 مليارات دولار في العام الحالي 2026، وهذا النمو الضخم يغري المزورين لزيادة نشاطهم في الأسواق ذات الرقابة الضعيفة. ويمكن القول ان الاستيراد الرسمي والموثق هو طوق النجاة، وان شراء مكمل من صيدلية معروفة أو مركز معتمد مرخص من وزارة الصحة، حتى لو كان سعره أغلى بـ 10%، هو الاستثمار الأمثل للصحة وتجنب الفشل الكلوي وغيره من المخاطر.

"المسكوف" في العراق..

مذاق شهير يواجه اتهامات بالإضرار بالصحة والبيئة

فيلي

تزايدت في السنوات الأخيرة بالعاصمة بغداد والمحافظات، ظاهرة شواء الأسماك بالحطب في الشوارع، أو ما يُعرف محلياً بـ"السمك المسكوف"، ورغم مذاقه اللذيذ لمن جربه، إلا أن انبعاثات الدخان الناتجة عن الحطب باتت تؤثر على الصحة والبيئة في آن واحد، في وقت يواجه فيه العراق تدهوراً مناخياً جراء التصحر الذي خلّفه تراجع المساحات الخضراء، وتجريف البساتين، واستخدام أخشاب الأشجار كوقود بالمطاعم والمقاهي تلبيةً لرغبة الزبائن.

وإزاء هذا الوضع، يرى مراقبون أن وزارة البيئة -وهي الجهة الرسمية المعنية- لم تحرك ساكناً لمعالجة هذا الملف، خاصة أن بعض محال شواء الأسماك تقع في مناطق شعبية ذات كثافة سكانية عالية، معتبرين أن الوزارة تكتفي بالتفرج دون اتخاذ إجراءات رادعة.

وردًا على هذه الانتقادات، أكد مدير قسم التوعية المجتمعية في وزارة البيئة، خالد الشامي، أن "دائرته على دراية تامة بهذا الموضوع وآثاره البيئية الخطيرة، فضلاً عما يحدثه من تشويه للمدينة وخرق للذوق العام".

وأضاف الشامي، في تصريح خاص لمجلة "فيلي"، أن "الدائرة، رفقة أعضاء من لجنة البيئة في مجلس محافظة بغداد، أجرت جولات تفتيشية على محال شواء الأسماك والدجاج"، مبيناً أن "هذه الظاهرة تستحوذ على اهتمام جميع المعنيين بسلامة البيئة".

ولفت الشامي إلى الجوانب السلبية لشواء الأسماك بالحطب، واصفاً إياها بأنها "ظاهرة غير حضارية، وتعد طريقة بدائية تسبب تلوثاً للبيئة وإزعاجاً للمواطنين بالروائح والدخان المنبعث"، مستدركاً أن "عملية الشوي بواسطة الحطب غير صحية لأنها تلوث لحم السمك بالدخان والغازات السامة".

وأشار إلى أن "هذه الظاهرة تتسبب تدريجياً في القضاء على الأشجار حيث يتم استخدامها بعد تجفيفها لأغراض الشوي"، مؤكداً أنه "يمكن استبدال الشوي بالخشب عبر الاعتماد على الغاز أو الأفران الكهربائية للتخلص من مشاكل الشوي بالحطب و سلبياته الكثيرة".

وفي السياق ذاته، تشرح خبيرة البيئة إقبال لطيف مكامن الخطر الذي يترتب على إشعال الحطب لشواء الأسماك، مرجعة غياب الحلول إلى عدم وجود قوانين تلزم الجميع باتباع المحددات البيئية؛ وقالت في حديث خاص لمجلة "فيلي"، إن "الأشجار تمثل أحد أهم وسائل مكافحة الاحتباس الحراري، إذ تعمل على امتصاص ثاني أكسيد الكربون وإطلاق الأوكسجين، مما يساهم في تلطيف الأجواء وتحسين جودة الهواء، فضلاً عن قدرة جذور بعض الأشجار على امتصاص العناصر الثقيلة السامة مثل الرصاص وغيره من الملوثات".

وتشير لطيف إلى أن "المشكلة تبدأ عند استخدام هذه الأخشاب كوقود وتحويلها إلى فحم، فعند احتراقها تنبعث مركبات هيدروكربونية عضوية ضارة تلتصق بالأطعمة، ولا سيما الأسماك، وهو ما يزيد من امتصاصها لهذه المواد السامة، وهي مركبات تُعد من المواد المسرطنة التي تشكل خطراً مباشراً على صحة الإنسان".

وتضيف أن "عملية الشواء تعيد إطلاق الكربون الذي امتصته الأشجار سابقاً، مما يفاقم من مشكلة التلوث البيئي"، مؤكدة أنه "إذا كانت الأخشاب قد امتصت عناصر ثقيلة من التربة، فإن احتراقها يؤدي إلى إطلاق أكاسيد سامة في الهواء، مثل أكاسيد الرصاص والنحاس والألمنيوم، فضلاً عن ثاني أكسيد الكربون".

وتلفت خبيرة البيئة إلى "ضعف الرقابة البيئية والحكومية في عملية قطع الأشجار واستخدامها، خاصة في الأماكن العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور النظام البيئي"، منوهة إلى أن "انتشار ظاهرة الشواء في الشوارع قد يشجع أيضاً على صيد الأسماك بطرق جائرة، مثل الصعق الكهربائي أو استخدام المواد الكيميائية، بهدف تحقيق أرباح سريعة دون مراعاة للبيئة وصحة المستهلك، وهو ما يستدعي تعزيز الرقابة واتخاذ إجراءات صارمة للحد من هذه الظاهرة".

من جهتهم، أبدى مواطنون يسكنون بالقرب من محال شواء الأسماك بالخشب استغرابهم من صمت الجهات الحكومية؛ حيث تقول المواطنة لمى سلمان في حديث للوكالة: "لا أعرف ما الذي يمنع الجهات المعنية من اتخاذ إجراءات بحق أصحاب المحال الذين يتسببون عادة بحالات اختناق للسكان، بسبب الدخان والروائح المنبعثة".

وتضيف سلمان: "غالباً ما يتشاجر الأهالي مع أصحاب هذه المحلات ولكن دون جدوى، لعدم وجود قوانين رادعة تحمي السكان وخاصة الأطفال وكبار السن"، مشيرة إلى أن "بعض الأسر اضطرت لمغادرة منازلها والانتقال إلى مناطق أخرى تفادياً للمخاطر الصحية".

بدوره، يؤكد المواطن رعد المشهداني أنه فضل الانتقال إلى منطقة سكنية أخرى بسبب التلوث والدخان المنبعث من مطاعم شواء الأسماك، مضيفاً في حديثه لمجلة "فيلي"، "تصادمنا أكثر من مرة مع أصحاب هذه المحلات وبيّنا لهم خطورتها على أطفالنا وعائلاتنا، وتم تقديم أكثر من شكوى بهذا الخصوص ولكن دون جدوى، فلم تستجب السلطات لنا ولم تجد حلاً جذرياً".

وينقل مراسل وكالتنا المشهد ميدانياً بالقول: حيثما تتجول في بغداد، ترى مطاعم ومحال شواء الأسماك بالحطب وهي تزداد باضطراد، ولا سيما في حدائق شارع أبي نؤاس والمناطق الشعبية، في وقت تعجز فيه الجهات المعنية عن وضع ضوابط وتحديد أماكن معينة لهذه الأنشطة بدل انتشارها العشوائي داخل الأحياء السكنية.

آخرها الغلاء المعيشي..

الأزمات لا تأتي فرادى على العراقيين

فيلي :

لا تبدو الأزمات في العراق كحلقات منفصلة يمكن التعامل مع كل واحدة منها على حدة، بل عناصر مرتبطة ببعضها فيها السياسة بالاقتصاد والأمن بالمعيشة والداخل بالاقليم.

وفي كل مرة يظن فيها العراقيون أن موجة غلاء أو نقص في سلعة أساسية قد انتهت، تظهر موجة جديدة تعيد تثبيت حقيقة باتت راسخة بأن الأزمات لا تأتي فرادى على العراقيين.

وفي الأسابيع الأخيرة، عادت الأسواق إلى واجهة المشهد، مع ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، وتحديدا الخضراوات والفواكه، وسط تزايد المخاوف من اتساع رقعة الغلاء لتشمل الغذاء والطاقة والدخل. في وقت تتزامن فيه أزمات الغاز والرواتب والاستيراد، مع اضطرابات سياسية وأمنية، آخرها اعتراض طائرتين مسيرتين مفخختين في أربيل عاصمة إقليم كوردستان عصر اليوم.

موجة الغلاء

وتشهد الأسواق المحلية في العراق ارتفاعا ملحوظا في أسعار الخضراوات والفواكه، ولا سيما المستوردة منها، وهو ما انعكس مباشرة على القدرة الشرائية للمواطنين، الذين وجدوا أنفسهم أمام أسعار تتغير بوتيرة سريعة.

ففي العاصمة بغداد، يقول صاحب محل خضراوات، علي أحمد، إن الارتفاع شمل أغلب أنواع الخضار، سواء المستوردة أو المحلية، مبينا أن أسعار الطماطم وصلت إلى نحو ثلاثة آلاف دينار للكيلوغرام بعد أن كانت تتراوح بين 750 وألف دينار.

ويضيف أحمد لمجلة "فيلي"، أن الارتفاع لم يقتصر على الطماطم، بل شمل أيضا البصل الذي بلغ نحو ألف دينار للكيلوغرام بعد أن كان لا يتجاوز 250 دينارا، إلى جانب الخيار والباذنجان، فيما وصلت أسعار البامية إلى نحو 10 آلاف دينار للكيلوغرام.

الأزمات لا تأتي فرادى على العراقيين

الإنتاج والاستيراد

وترجع وزارة الزراعة العراقية جزءاً كبيراً من هذا الارتفاع إلى عوامل إنتاجية ومناخية وتجارية، مرتبطة بدورة الزراعة الداخلية واعتماد السوق على الاستيراد.

ويقول وكيل الوزارة مهدي سهر الجبوري، لمجلة "فيلي"، إن "ارتفاع أسعار بعض المحاصيل الزراعية والخضر يعود إلى شحة المنتج المحلي في عموم محافظات العراق".

ويضيف الجبوري، أن "فتح استيراد الطماطم منذ آذار/ مارس الماضي لم يكن كافياً، بسبب شحة الإنتاج في الدول المجاورة وارتفاع أسعارها وظروف الشحن، ما أدى إلى انخفاض الكميات المستوردة وارتفاع الأسعار محلياً".

ويشير إلى أن "انتهاء العروة الخريفية التي تعتمد على الزراعة المغطاة أدى إلى فجوة في الإنتاج، على أن يبدأ الإنتاج المكشوف مع نهاية نيسان/ أبريل الجاري، ما قد يسهم في خفض الأسعار تدريجياً".

لكن الأزمة، بحسب الجبوري، لا تتوقف عند الإنتاج، إذ يدعو الأجهزة الأمنية إلى "مراقبة أسعار الجملة ومنع الاحتكار والتلاعب بالكميات الداخلة إلى السوق".

اقتصاد مضطرب

وبعيداً عن السوق الزراعي، يرى خبراء اقتصاد أن ما يجري أعمق من مجرد نقص موسمي في الخضار، بل يرتبط باضطرابات هيكلية في الاقتصاد العراقي.

ويقول الخبير الاقتصادي ضياء المحسن، إن "موجة الغلاء الحالية ليست صدفة عابرة، بل نتاج ترابط بين عوامل جيوسياسية ونقدية وسياسية داخلية".

ويضيف المحسن لمجلة "فيلي"، أن "إغلاق مضيق هرمز وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين أجبر التجار على استخدام منافذ بديلة عبر الأردن وتركيا، وهي أعلى كلفة".

كما يلفت إلى أن "تذبذب سعر الصرف في السوق الموازية يضغط على أسعار السلع المستوردة التي تشكل النسبة الأكبر من الاستهلاك المحلي".

ويربط المحسن بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، قائلاً إن "تأخر تشكيل الحكومة يعطل الموازنة العامة ويحد من قدرة الدولة على تنفيذ استيراد مباشر أو ضبط الأسواق، ما يفتح المجال للمضاربات وارتفاع الأسعار".

ويرى أن "الأزمة ليست طارئة بالكامل، بل مرتبطة بالاعتماد على الاستيراد وتذبذب الدولار، بينما يبقى تشكيل الحكومة العامل الحاسم في تعميقها أو احتوائها".

التضخم "فرصة"

في المقابل، يقدم الخبير الاقتصادي، أحمد عبد ربه، قراءة مختلفة نسبياً، إذ يرى أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يُفهم كمرحلة "تصحيح اقتصادي".

ويقول عبد ربه لمجلة "فيلي"، إن "التضخم يضغط على القدرة الشرائية، لكنه في الوقت نفسه يعيد توجيه السلوك الاستهلاكي نحو مزيد من العقلانية، ويحفز الطلب على البدائل المحلية"، ما قد يسهم في "تنشيط الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على الاستيراد".

ويكمل حديثه، أن ارتفاع الأسعار يخلق نوعاً من "الانتقاء في السوق"، ما يدفع إلى تحسين جودة الخدمات وإقصاء الأنشطة غير الكفوءة، وهو ما يعتبره "تصحيحاً ضرورياً لرفع كفاءة السوق".

لكنه يشدد في المقابل على أن مواجهة التضخم تتطلب "سياسات نقدية ومالية متوازنة، وضبط السيولة، واستقرار سعر الصرف، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية بدل الاستهلاكية".

الغاز والرواتب

ولا تتوقف الأزمة عند الغذاء، بل تظهر جلياً في غاز الطبخ، إذ يشير الواقع الميداني إلى حالات ازدحام أمام محطات التعبئة، فيما يرى مراقبون أنها استجابة نفسية للأزمات في ظل التوتر الذي تشهده المنطقة عموماً.

وبالتوازي مع أزمة الأسعار، تتجدد المخاوف من أزمة مالية أوسع تتعلق بالرواتب، في ظل تراجع الإيرادات النفطية، حيث تشير تقديرات اقتصادية إلى أن إيرادات النفط قد لا تكفي لتغطية الرواتب والنفقات

"التضخم يضغط على القدرة الشرائية، لكنه في الوقت نفسه يعيد توجيه السلوك الاستهلاكي نحو مزيد من العقلانية، ويحفز الطلب على البدائل المحلية"، ما قد يسهم في "تنشيط الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على الاستيراد"..

الأسواق، في وقت "تسعى فيه الجهات الرسمية إلى تقليل تأثير الأزمة، رغم استمرار الضغوط الخارجية".

وفي السياق السياسي، كان الإطار التنسيقي الذي يجمع القوى الشيعية الحاكمة في العراق، قد أجل اجتماعه المقرر مساء اليوم إلى إشعار آخر، بسبب "خلافات داخلية"، وفق ما أفاد به مصدر سياسي لمجلة "فيلي"، وذلك في ظل تصاعد الأزمات السياسية والأمنية في البلاد.

أزمة السيادة

ومنذ الحرب "الأميركية–الإسرائيلية" على إيران في 28 شباط/ فبراير 2026، تصاعدت الهجمات داخل عدد من المدن العراقية، ما أعاد طرح ملف السيادة إلى الواجهة، وسط تساؤلات بشأن قدرة الدولة على ضبط السلاح خارج مؤسساتها الرسمية، في ظل استمرار وجود فاعلين مسلحين خارج إطار الدولة وتأثيرات إقليمية تمتد إلى الداخل العراقي.

وآخر تلك الاستهدافات ما أعلنه جهاز مكافحة الإرهاب في إقليم كوردستان، الثلاثاء، اعتراض وإسقاط طائرتين مسيرتين مفخختين وجهتا من الأراضي الإيرانية نحو محافظة أربيل، وذلك تزامناً مع تعرض مقار تابعة للمعارضة الإيرانية إلى هجوم بواسطة طائرات مسيرة في محافظة السليمانية.

ومنذ اندلاعّ الحرب الإقليمية، تعرضت محافظات ومدن إقليم كوردستان لهجمات بطائرات مسيرة، ما هدد سلامة المدنيين، ولا سيما طلبّة المدارس بمختلف المراحل، الأمر الذي دفع السلطات إلى تعليق الدوام في المدارس والجامعات لنحو أسبوعين، ما تسبب في أزمة تتعلق بإيصال المواد الدراسية، رغم التحول إلى التعليم الإلكتروني.

الائتمان الشعبي

بين عجز المصارف وتمدد قروض الربا

فـيلي

في الأزقة التجارية المكتظة ببغداد، وتحديداً في أسواق الشورجة وجميلة، تنمو يومياً سوق مالية موازية بعيدة عن أعين المؤسسات الرسمية. هناك، لا يحتاج المواطن إلى معاملات مصرفية معقدة أو كفيل أو انتظار طويل للحصول على المال، بل يكفي اتصال هاتفي أو توصية من وسيط محلي للحصول على قرض نقدي فوري، مقابل فوائد مرتفعة وشروط قد تتحول لاحقاً إلى كابوس اجتماعي ونفسي.

هذه الظاهرة، التي باتت تُعرف شعبياً بقروض الربا، لم تعد حالات فردية أو محدودة، بل تحولت إلى نظام ائتماني غير رسمي يدير جزءاً واسعاً من السيولة النقدية خارج رقابة الدولة.

وبينما تعجز المصارف الرسمية عن استيعاب الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود، تتوسع شبكات الإقراض الشعبية لتملأ الفراغ، مستفيدة من البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القوة الشرائية.

ويرى مختصون أن اتساع هذا السوق يعكس اختلالاً هيكلياً عميقاً في النظام المالي العراقي، حيث يجد آلاف المواطنين أنفسهم مضطرين للجوء إلى المرابين لتغطية نفقات العلاج أو الزواج أو الإيجار أو حتى الاحتياجات اليومية.

اقتصاد موازٍ

وفي هذا السياق، يؤكد الباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد عيد، أن العراق شهد خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في ما يمكن تسميته بسوق الائتمان الشعبي، وهو نظام مالي غير رسمي نشأ نتيجة الاختلالات البنيوية في القطاع المصرفي وضعف الشمول المالي وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

ويضيف عيد لمجلة "فيلي"، أن هذا السوق يعتمد على شبكات إقراض خارج الرقابة الرسمية، تقدم قروضاً سريعة للمواطنين مقابل فوائد مرتفعة وشروط قاسية، خصوصاً في المناطق التجارية والشعبية مثل الشورجة وجميلة.

وبحسب مراقبين، فإن سهولة الوصول إلى هذه القروض مقارنة بالإجراءات المصرفية التقليدية جعلتها الخيار الأسرع للفئات الهشة، رغم الكلفة الباهظة التي يدفعها المقترض لاحقاً.

وغالباً ما تُفرض فوائد شهرية متراكمة تؤدي إلى تضاعف أصل الدين خلال فترات قصيرة، ما يدخل المقترضين في دوامة يصعب الخروج منها.

ويحذر عيد من أن خطورة هذه الظاهرة لا تكمن فقط في الجانب الاقتصادي، بل في تداعياتها الاجتماعية أيضاً، إذ تحولت الديون في كثير من الحالات إلى مصدر ضغط نفسي وتفكك أسري ومشكلات قانونية وعشائرية، خاصة مع عجز بعض المقترضين عن السداد نتيجة تراجع الدخول وغياب الحماية القانونية.

ويشير إلى أن توسع الإقراض غير الرسمي يعكس وجود فجوة حقيقية بين المواطنين والمؤسسات المصرفية الرسمية، التي ما تزال غير قادرة على تلبية احتياجات

" الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع تكاليف المعيشة دفعت العديد من المواطنين إلى البحث عن حلول سريعة، الأمر الذي جعل بعضهم يقع ضحية للربا والاستغلال المالي ".

" المصارف العراقية لم تنجح حتى الآن في بناء نظام تمويل مرن يستجيب لحاجات أصحاب الدخل المحدود والعاملين في القطاع غير المنظم، وهو ما خلق فراغاً ملأته شبكات الإقراض غير الرسمية بسرعة كبيرة. "

الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود.
ويشدد على أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب إصلاحاً مصرفياً حقيقياً، وتوسيع أدوات التمويل الصغير، وتعزيز الشمول المالي، إلى جانب فرض رقابة قانونية على شبكات الإقراض غير الرسمية التي باتت تدير جزءاً واسعاً من السيولة النقدية خارج المنظومة الاقتصادية للدولة.

الاستغلال المالي

بدورها، تحذر الباحثة الاجتماعية، رقية سلمان، من تفاقم ظاهرة العوز والفقر بين بعض العائلات، وما يرافقها من لجوء خطير إلى القروض الربوية التي تستنزف دخل الأسر وتزيد من معاناتها الاجتماعية والنفسية.

وتقول سلمان لمجلة "فيلي"، إن الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع تكاليف المعيشة دفعت العديد من المواطنين إلى البحث عن حلول سريعة، الأمر الذي جعل بعضهم يقع ضحية للربا والاستغلال المالي، مؤكدة أن هذه الظاهرة باتت تهدد استقرار العائلات وتفككها.

وترى أن الحاجة الاقتصادية تحولت لدى كثير من الأسر إلى مدخل للاستغلال، خصوصاً في ظل غياب شبكات حماية اجتماعية فعالة أو برامج تمويل صغيرة قادرة على دعم الفئات المتعففة.

فكثير من المقترضين، بحسب ناشطين اجتماعيين، يبدأون بقرض صغير لتغطية احتياجات طارئة، ثم يجدون أنفسهم مضطرين للاقتراض مجدداً لتسديد الفوائد المتراكمة.

وتضيف سلمان أن الحاجة لا ينبغي أن تدفع الإنسان إلى أبواب قد تزيد أزمته تعقيداً، داعية الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني إلى دعم الأسر المتعففة وتوفير فرص عمل ومساعدات حقيقية تخفف من حدة العوز وتمنع انتشار الديون الربوية.

وتبين أن التكافل الاجتماعي والتوعية المالية يمثلان خط الدفاع الأول لحماية المجتمع من آثار الفقر والاستغلال، مشيرة إلى أهمية نشر ثقافة التعاون والمشاريع الصغيرة بدل الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة.

البعد الديني والأخلاقي

من جانبه، يرى رجل الدين الشيخ نور الساعدي أن مسألة الربا تعد من المحرمات المغلظة والقطعية في الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى أن الروايات الواردة عن أهل البيت تصف الربا بأنه "مفسد للاقتصاد ومدمر للعلاقات الاجتماعية".

ويؤكد الساعدي لمجلة "فيلي"، أن حرمة الربا ثابتة ومطلقة، لكنه يفرّق بين المقترض المضطر والمقرض المستغل، موضحاً أن الإثم قد يرتفع عن المقترض في حالات الاضطرار القصوى، بينما تبقى مسؤولية المقرض قائمة لأنه استغل حاجة الناس وفقرهم.

ويشدد على أن الربا لا يمثل حلاً اقتصادياً أو شرعياً للأزمات، داعياً إلى تفعيل بدائل تقوم على القرض الحسن والتكافل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بمسؤولية مواجهة هذه الظاهرة، يحمل الساعدي التجار ورجال الدين والدولة أدواراً متكاملة، تبدأ من تأسيس صناديق إقراض غير ربوية وتمر بالتوعية بخطورة الربا، وصولاً إلى تشريع قوانين صارمة تجرّم القروض الشعبية غير القانونية وتحمي الفئات الفقيرة من الاستغلال.

لماذا تفشل المصارف الرسمية؟

ورغم إعلان البنك المركزي العراقي عن مبادرات تمويلية وقروض ميسرة خلال السنوات الماضية، إلا أن شريحة واسعة من المواطنين ما تزال بعيدة عن النظام المصرفي الرسمي، بسبب التعقيدات الإدارية وضعف الثقة بالمصارف واشتراطات الكفالات والروتين الطويل.

ويقول مختصون إن المصارف العراقية لم تنجح حتى الآن في بناء نظام تمويل مرن يستجيب لحاجات أصحاب الدخل المحدود والعاملين في القطاع غير المنظم، وهو ما خلق فراغاً ملأته شبكات الإقراض غير الرسمية بسرعة كبيرة.

كما أن الاعتماد الواسع على الاقتصاد النقدي في العراق وضعف الثقافة المصرفية ساهما في ترسيخ هذا النمط من التعاملات، لتتحول الأسواق الشعبية إلى مراكز تمويل غير معلنة تدير حركة مالية ضخمة دون رقابة ضريبية أو قانونية.

كما أن آثار هذه الظاهرة لا تقف عند حدود الخسائر المالية، بل تمتد إلى البنية الاجتماعية نفسها، وبحسب متابعين، تسببت الديون المتراكمة في تصاعد النزاعات العائلية، وحالات التفكك الأسري، فضلاً عن لجوء بعض الدائنين إلى أساليب ضغط وتهديد غير قانونية لتحصيل الأموال.

وفي بعض المناطق، تحولت الديون إلى قضايا عشائرية قد تتطور إلى نزاعات معقدة، خصوصاً مع غياب عقود قانونية واضحة أو حماية قضائية للمقترضين.

كما يحذر اقتصاديون من أن توسع الاقتصاد الموازي يضعف قدرة الدولة على ضبط حركة السيولة ومراقبة النشاط المالي، ما يخلق بيئة خصبة لغسل الأموال والتهرب الضريبي ويعمق أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية.

ملاذ المبدعين الجدد..

كيف وفرت شركات النشر الخاص بدائل لم تغطها المؤسسات؟

فيلي :

انتشرت في الآونة الأخيرة في العراق عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بخاصة "فيسبوك" اعلانات خاصة بطبع الكتب، أي أن أي كاتب لديه مخطوط مؤلف بإمكانه طباعته بوساطة شركات خاصة، وتعرض تلك المبادرات بعض التسهيلات منها التسديد بالأقساط وإشراك المؤلف في معارض الكتب.

وتعد هذه الظاهرة تحولا جذريا في المشهد الثقافي العراقي، وهي تعكس انتقال صناعة الكتاب من الاحتكار المؤسساتي إلى الفضاء الحر، وهذه الطريقة، التي تعرف عالميا بـ"النشر الذاتي" أو "النشر على نفقة المؤلف"، تحمل في طياتها فرصا ومخاطر في آن واحد.

من منافعها مقارنة بالمسارات التقليدية كسر الجمود الإداري، والاستفادة من عنصر الوقت إذ أنها الأداة الأسرع حاليا، ففي حين قد ينتظر المؤلف سنوات في "دار الشؤون الثقافية العامة" أو "الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق" لطبع ونشر كتابه بسبب الحجز والميزانيات، تنجز هذه الشركات العمل تنسيقا وطباعة في غضون أسابيع.

أما التسهيلات المالية بصيغة نظام الأقساط فتكسر حاجز التكلفة العالية التي كانت تمنع الباحثين والمؤلفين الشباب وكذلك المؤلفين من كبار السن من رؤية نتاجهم مطبوعا، مما يجعلها بحسب ما يطلق عليها المختصون "ديمقراطية نشر المعرفة"، كما ان إشراك المؤلف في معارض الكتب الدولية (كمعرض بغداد أو أربيل) يمنحه منصة وصول مباشرة للجمهور، وهو ما قد تفشل فيه دور النشر التقليدية التي تكتفي بالطباعة من دون التوزيع.

ومع إيجابياتها فإن الطريقة تحمل تحديات ومخاوف، من ذلك غياب ما يسمى "الغربلة" الأدبية، التي تعد كبرى مشكلات هذا النوع من النشر بغياب اللجنة الفاحصة أو المحرر الأدبي، فالشركات التجارية تطبع كل ما يدفع ثمنه، مما قد يؤدي إلى إغراق السوق بكتب ضعيفة المحتوى أو تفتقر للرصانة اللغوية.

وبرغم وعود المشاركة في المعارض، يبقى المؤلف هو المسؤول الأول عن تسويق كتابه، والشركات غالبا ما تنتهي مهمتها عند تسليم "الكراتين" للمؤلف، بخلاف دور النشر الرصينة التي تمتلك شبكة توزيع في

المكتبات. وفضلا عن ذلك ما يزال الكتاب الصادر عن "اتحاد الأدباء" أو دور نشر عريقة يحمل ختم جودة معنوي يعطي ثقلا للمؤلف في الأوساط الأكاديمية والنقدية، وهو ما تفتقر إليه المطبوعات التجارية.

ويمكن انشاء المقارنة مع البدائل التقليدية كالآتي، في الشركات الخاصة (عبر فيسبوك مثلا) سرعة الانجاز فائقة (أسابيع قليلة) ، في اتحاد الأدباء و دور النشر الكبرى السرعة بطيئة جدا وقد تستغرق أشهر أو حتى سنوات وقد تتدخل في النشر العلاقات والمحسوبيات، التكلفة في النشر بوساطة الشركات يتحملها المؤلف بأقساط أما في حالة اتحاد الادباء فمدعومة غالبا (في العادة يتحمل الاتحاد كلفة التصميم و نصف تكلفة الطباعة فيما يتحمل الأديب النصف الآخر)، أما المعايير في الشركات فهي تجارية، تطبع أي شيء، فيما تكون انتقائية تعتمد الجودة والموضوع في حالة اتحاد الادباء، الاستحقاق في حالة الشركات متاح للجميع وفي اتحاد الادباء يتطلب عضوية أو سيرة ذاتية معينة.

وبرغم بعض السلبيات في طبع ونشر المؤلفات بوساطة اعلانات الفيسبوك والشركات فان هذه الطريقة تمثل بديلا عمليا وممتازا في حالات محددة، من ذلك ما يتعلق بالباحثين، الذين بهم حاجة لتوثيق دراساتهم وإحصائياتهم بسرعة لمواكبة أحداث جارية، أو الكتاب والصحفيين الذين يريدون جمع كتاباتهم في إصدار واحد لا يجدون مكانا لنشره، فيلجؤون الى هذه الطريقة، وكذلك المؤلفين الشباب، الراغبين في كسر حاجز البداية والحصول على نسخة أولى من أعمالهم.

ومع ذلك، لكي تكون هذه الطريقة نافعة حقا، على المؤلف العراقي ألا يعتمد على "الشركة" في التدقيق، بل يجب أن يعرض مخطوطته قبل ذلك على محررين مستقلين قبل إرسالها للطباعة، لضمان أن السرعة في النشر لم تأت على حساب الرصانة العلمية أو الأدبية.

وتنشط في العراق عديد دور النشر والطباعة، وتتركز أغلبها في العاصمة بغداد، وتحديدا في شارع المتنبي وتتنوع بين دور حكومية وأهلية متخصصة في طباعة ونشر الكتب الأدبية، العلمية، والفكرية، والأكاديمية، و أبرز دور النشر في العراق بناء على نتائج البحث، دور النشر الأهلية والمؤسسات الثقافية مثل دار المدى للنشر والتوزيع: تعد من أبرز دور النشر العراقية والعربية، وتنشط في طباعة وتوزيع شتى الروايات والكتب الفكرية والأدبية، و دار سطور للنشر والتوزيع تأسست عام 2009، وتعد من الدور النشطة في النشر والتوزيع وحضور معارض الكتب، ودار الذاكرة للنشر والتوزيع وهي دار معروفة في شارع المتنبي ومتخصصة في النشر، ودار الكتب العلمية في بغداد، تأسست عام 1986، وهي متخصصة في طباعة ونشر الكتب العلمية والأكاديمية، والقرطاسية، وأبجد للترجمة والنشر والتوزيع، تهتم بنشر الدراسات، الأبحاث، والترجمات و هناك دار الحلاج للطباعة والنشر تأسست عام 2017، وتعمل في مجالات النشر والطباعة، ودار زوين للكتب العلمية، متخصصة في الكتب الطبية والعلمية.

اما دور النشر الحكومية فأبرزها دار الشؤون الثقافية العامة، التابعة لوزارة الثقافة، وتعد الدار الرسمية الرئيسة لنشر الكتاب العراقي.

وتشارك هذه الدور بفعالية في معارض الكتب الدولية، ومن اهمها معرض بغداد الدولي للكتاب، وكذلك معرض أربيل الدولي للكتاب، وتقدم معظم الدور خدمات النشر، والتوزيع، والتدقيق اللغوي، والطباعة. وتتواجد أيضا عديد المطابع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى التي تعمل في شارع المتنبي لطباعة المؤلفات الجديدة.

" التكلفة في النشر بوساطة الشركات يتحملها المؤلف بأقساط أما في حالة اتحاد الادباء فمدعومة غالبا (في العادة يتحمل الاتحاد كلفة التصميم و نصف تكلفة الطباعة فيما يتحمل الأديب النصف الآخر)، أما المعايير في الشركات فهي تجارية، تطبع أي شيء، فيما تكون انتقائية تعتمد الجودة والموضوع في حالة اتحاد الادباء"

ثقافة القراءة
في عصر المادة السريعة

فيلي :

يجمع مختصو العلوم الإنسانية على ان الوضع الثقافي هو المرآة التي تنعكس عليها بقية التحولات الاجتماعية والاقتصادية؛ وإن ما نعيشه اليوم ليس مجرد تغيير في وسيلة القراءة، بل هو تحول جذري في الإدراك البشري وآلية تلقي المعرفة. لقد انتقل الإنسان من عصر القراءة المعمقة والورقية اذ يبحر القارئ في كتاب من الغلاف للغلاف لساعات متواصلة، إلى عصر قراءة التصفح والشبكة.

القارئ الرقمي أصبح يستعرض النص بعينيه على جميع زوايا الصفحة، يبحث عن الكلمات المفتاحية والعناوين العريضة، وإذا لم يجذبه النص في الثواني العشر الأولى ينصرف عنه، وان وفرة المعلومات السريعة خلقت ما يسميه علماء النفس تراجع المدى الزمني للانتباه، إذ أصبح الصبر على تتبع دراسة معقدة في كتاب من 400 صفحة مثلا يتطلب جهدا مضاعفا مقارنة بالماضي، ولم يعد القارئ مجرد متلق سلبي، بل أصبح يقرأ ويعلق، يشارك نصوصه المفضلة، وينقد الكاتب فورا على منصات القراءة أو منصات التواصل.

عندما ظهرت الكتب الإلكترونية (E-books) والصوتية، توقع كثيرون موت الورق، لكن المؤشرات العالمية الحالية تظهر صمودا مدهشا للكتاب المطبوع لأسباب نفسية ومعرفية، فما زال للكتاب الورقي جاذبية كلاسيكية مثل رائحة الورق، وملمسه، وصوت تقليب الصفحات، تمنح القارئ شعورا بالامتلاك والاستقرار النفسي. وتثبت الدراسات العصبية أن استيعاب النصوص الطويلة والمعقدة وتذكرها يكونان أعلى بكثير عند قراءتها ورقيا مقارنة بالشاشات التي تسبب إجهادا بصريا وتشتيتا بروابطها المنبثقة.

الأزمة الحقيقية للكتاب المطبوع تكمن في تكاليف الطباعة، والشحن، وعجز شبكات التوزيع في بعض المجتمعات، وهنا يتدخل الكتاب الإلكتروني (PDF أو Kindle) كحل عابر للحدود يوفر المعرفة فورا وبتكلفة شبه معدومة.

ان منصات التواصل الاجتماعي مثل X،

ثقافة القراءة في عصر المادة السريع

فيسبوك، تيك توك، فرضت شروطها الخاصة على الصياغة والتعبير، مما أحدث هزة في بنية الأدب والمحتوى الرصين، فظهرت أنماط أدبية جديدة تتناسب مع "خوارزميات" المنصات، شملت القصة القصيرة جدا (الومضة) وتكثيف السرد في سطرين أو ثلاثة، وظهر الشعر الرقمي بقصائد تعتمد على الإبهار السريع والنهاية الصادمة لتنال إعجابا وإعادة نشر فوريين، وظهرت ما تسمى المقالات المجزأة أي تحويل التحليلات المعقدة إلى سلسلة تدوينات متتابعة ومبسطة.

الخطر الأكبر هنا ليس ظهور هذه الأنماط، فهي تجديد مطلوب، بل فيما يسمى "سلطة الخوارزميات"، فالمنصات تكافئ المحتوى المثير، السريع، والصادم على حساب المحتوى الرصين والتحليلي الذي يتطلب هدوءا وتأملا. هذا الأمر جعل الكتاب الجادين أمام خيارين، إما الانعزال بعيدا عن الجمهور، أو تقديم تنازلات وتبسيط أفكارهم لتلائم نمط الاستهلاك السريع. في الماضي، كان الكتاب يمر عبر بوابات قانونية منها المحرر، ودار نشر، ولجنة قراءة، ورقابة الجودة، واليوم، يمتلك أي شخص منصة للنشر بضغطة زر، وحتى طبع الكتاب والحصول على رقم دولي (المعروف اختصارا بـ ISBN أو "الردمك")، أصبحت عملية يسيرة. هذا الامر فكك احتكار النخب للثقافة، وهو جانب إيجابي، لكنه في المقابل أغرق الفضاء الرقمي بفوضى معرفية إذا جاز القول، وأنتج محتوى ركيك لغويا وفكريا، مما يجعل مهمة القارئ في البحث عن المحتوى الرصين عملية معقدة جدا. أن الثقافة الإنسانية لا تموت، بل تغير جلدها وأدواتها، والرهان اليوم ليس في محاربة التكنولوجيا، بل في كيفية تدريب الأجيال على مجابهة الأمية الرقمية الجديدة، أي امتلاك مهارة الجمع بين القراءة السريعة لالتقاط الأخبار والمعلومات اليومية، والقراءة العميقة الواعية لبناء الوعي وتفكيك الأفكار الكبرى.

في مدينة عريقة مثل بغداد، التي ارتبط اسمها تاريخيا بالعبارة الشهيرة "القاهرة تكتب، وبيروت تطبع، وبغداد تقرأ" كناية عن حب العراقيين للكتب واقتنائها وقراءتها، أصبح المشهد الآن مختلفا: رؤية المكتبات المتأصلة وهي تغلق أبوابها في أسواق بغداد وفي شوارع كانت تزخر بها في السعدون والرشيد وغيرهما لصالح أنشطة تجارية أخرى في مؤشر حزين على تحول بنيوي عميق، اذ لم تعد المعركة مجرد منافسة بين كتاب ورقي و كتاب إلكتروني، بل أصبحت معركة على ما اصبح يدعى "اقتصاد الانتباه" في مواجهة بعبع متسارع النمو توفره منصات مثل تيك توك والمؤثرين الرقميين.

القراءة عملية نشطة تتطلب من الدماغ تخيل المشاهد، وتفكيك الرموز، والتركيز، في المقابل، الفيديو القصير يقدم معلومة جاهزة ومبسطة ومصحوبة بمؤثرات صوتية وبصرية جذابة من دون ان تطلب أي جهد عقلاني. أصبح المؤثر الرقمي يختصر كتابا من مئات الصفحات في شريط مدته 60 ثانية او بما لا يتجاوز دقيقتين، هذا الاختزال غالبا ما يسلب الفكرة عمقها وسياقها التاريخي أو الفلسفي، ويحولها إلى قشور معرفية أو نصائح سطحية للتنمية البشرية. إغلاق المكتبات في بغداد ليس مجرد خسارة تجارية، بل هو انحسار للمجال العام الثقافي يتمثل بغياب الجيل الجديد من الزبائن، فباعة الكتب التقليديون كانوا يعتمدون على طبقة من المثقفين والطلاب والباحثين. اليوم، جيل الشباب الذي يشكل الكتلة السكانية الأكبر يجد ضالته في البحث السريع على الإنترنت، أو يكتفي بما يروج له مشاهير المنصات. أن ارتفاع إيجار المحال التجارية في الأسواق الحيوية ببغداد، مع تراجع القوة الشرائية للكتاب، جعلت الصمود الورقي أشبه بالانتحار الاقتصادي لأصحاب المكتبات، مما دفع بعضهم للتحول إلى البيع الإلكتروني بالتوصيل المنزلي عبر صفحات إنستغرام وفيسبوك كآلية دفاعية للبقاء.

في مقابل هذا التراجع، ظهر على الجانب الرقمي ما يعرف بـ "مؤثري الكتب"، وهم شباب يصنعون محتوى مرئيا لمراجعة الروايات والكتب وتحديات القراءة بالصورة والصوت، و نجح هؤلاء في إعادة فئات من المراهقين والشباب إلى القراءة، وبعض الروايات والكتب شهدت طفرات بيع هائلة عالميا وعربيا بسبب فيديو مدته دقيقة؛ ولكن هؤلاء المؤثرون في الغالب الأعم يوجهون الذوق العام نحو نوعية محددة من الأدب باتجاه الروايات الرومانسية الخفيفة، وقصص الرعب، وكتب التحفيز الذاتي السطحية، فيما يظل المحتوى الرصين في التاريخ، والفلسفة، والعلوم الاجتماعية، والسياسة، مهجورا ومقصى من حسابات الخوارزميات.

إن صمود شارع المتنبي ورمزياته في بغداد، ومحاولات إحياء بعض المراكز الثقافية، يثبت أن الشغف لم يمت تماما، لكنه يعيش مرحلة مخاض عسير لإعادة تعريف نفسه في عصر لا يرحم البطء. كانت مقاهي بغداد القديمة تتميز بتواجد ركائز ثقافية من كبار الأدباء والشعراء والمترجمين الذين يخصصون ساعات طوالا من يومهم للجلوس في المقهى، وكان الشباب والطلبة يتحلقون حولهم للنقاش والتعلم، أما الآن، فقد انكفأت النخب الأكاديمية والثقافية الجادة في منازلها أو في مراكز بحثية مغلقة، مما قطع صلة الوصل بين الأجيال في داخل المقهى العام.

في الماضي، كان المقهى بسيطا بمقاعده الخشبية المتواضعة ولكنه كان يفيض بالعمق الفكري والسياسي والاجتماعي، اليوم، أصبحت المقاهي مجهزة بأحدث الديكورات وأرقى قطع الأثاث، لكنها تعاني من فراغ معرفي يحول المرتاد من مثقف فاعل إلى مجرد زبون عابر. هذا التحول ليس حصرا في بغداد او العراق، بل هو جزء من نمط عالمي حديث عاد لتشكيل المدن الكبرى، اذ أصبحت الأمكنة تباع وتشترى كخدمات ترفيهية، وتراجعت المساحات التي تسمح بنمو الوعي الجمعي التلقائي.

> " رؤية المكتبات المتأصلة وهي تغلق أبوابها في أسواق بغداد وفي شوارع كانت تزخر بها في مؤشر حزين على تحول بنيوي عميق، اذ لم تعد المعركة مجرد منافسة بين كتاب ورقي و كتاب إلكتروني، بل أصبحت معركة على ما اصبح يدعى "اقتصاد الانتباه" في مواجهة بعبع متسارع النمو توفره منصات مثل تيك توك والمؤثرين الرقميين".

بعد معركة قانونية..

عراقية تستعيد ديانتها المسيحية في الهوية الرسمية

فيلي :

تمكنت "مريم"، وهي شابة مسيحية من العراق، من تحقيق سابقة قانونية مهمة، بحسب منظمة "تحالف الدفاع عن الحريات" العالمية، من خلال إعادة تسجيل وضعها الديني الرسمي كمسيحية، بعدما تزوجت والدتها المطلقة من رجل مسلم، وذلك بعد تحركها عبر القضاء العراقي.

وذكرت المنظمة العالمية، التي تتخذ من فيينا مقراً لها، في تقرير ترجمته مجلة "فيلي"، أن "مريم" (التي تم تغيير اسمها في التقرير حمايةً لها)، على الرغم من تربيتها في أسرة مسيحية، فإنها وأخواتها كنّ ملزمات، بموجب القانون، بعد انفصال والدتهن عن والدهن وإعادة زواجها من رجل مسلم، بالتسجيل كمسلمات، وفقاً للمادة 26/ (2) من قانون البطاقة الوطنية العراقية رقم 3 لسنة 2016، الذي ينص على أن "يتبع الأطفال القاصرون دين الوالد الذي اعتنق الإسلام".

واعتبرت المنظمة، أن محكمة عراقية حكمت لصالح الشابة "مريم"، بما يسمح لها بتصحيح وضعها الديني الرسمي في قاعدة بيانات الحكومة، بعد تسجيلها تلقائياً كمسلمة بموجب القانون، مضيفةً أن هذا الحكم المهم يعزز قدرة مريم على العيش وفقاً لإيمانها المسيحي، ويشكل سابقة مهمة للأقليات الدينية في أنحاء المنطقة كافة.

وأوضح التقرير أن "مريم"، بعد بلوغها سن الرشد القانوني، قدمت دعوى قانونية في كانون الثاني/يناير 2025 لتصحيح وضعها الديني في قاعدة بيانات الحكومة بما يعبر عن معتقداتها المسيحية، لافتاً إلى أن قرار المحكمة جاء لصالحها ليؤكد حقها في اختيار دينها والتأكيد على ذلك بشكل دقيق في قاعدة بيانات الحكومة.

بدورها، قالت كيلسي زورزي، مديرة في المنظمة، والتي تدعم قضية "مريم"، إن "لكل شخص الحق الأساسي في الاختيار والعيش وفقاً لدينه"، مضيفةً أن "قرار المحكمة يوجه رسالة واضحة مفادها أنه لا ينبغي أن يكون الأفراد ملزمين مدى الحياة بالتصنيفات الدينية المفروضة عليهم كأطفال من قبل والديهم أو السياسة الحكومية، وأنه لا ينبغي أن يكون لأي دولة سلطة تعيين دين الشخص بشكل دائم".

ولفت التقرير، إلى أن شقيقتي مريم الأصغر سناً ما تزالان مسجلتين قانونياً كمسلمتين، إلا أنه سيتم اتخاذ إجراءات قانونية مشابهة بشأن وضع كل منهما بمجرد بلوغهما سن الرشد القانوني.

وتابع: "تماشياً مع القانون العراقي بشأن القرارات الصادرة في محاكم الأحوال الشخصية، فإن الدولة ستتحرك الآن لاستئناف القرار أمام محكمة النقض الاتحادية، وهي أعلى محكمة في البلاد للنظر في مثل هذه المسائل"، مبيناً أن "اتخاذ قرار إيجابي بشأن الاستئناف من شأنه أن يعزز بقوة هذا الانتصار في الفقه القانوني العراقي، ويمكن أن يكون بمثابة سابقة مؤثرة للآخرين في حالات مماثلة".

ووفقاً للتقرير، فإن قضية مريم تسلط الضوء على مشكلة منتشرة في مناطق كثيرة من الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، والمتمثلة بممارسة الدين الذي تحدده الدولة، حيث تسجل الحكومات دين المواطن في قواعد البيانات الرسمية أو على وثائق الهوية، وتجعل من الصعب أو المستحيل تغييره.

وبحسب المنظمة، فإنه في العديد من الدول، تفرض هذه التصنيفات دون موافقة الفرد، وأحياناً من خلال الأخطاء الكتابية، أو بسبب الميراث المتعلق بتغيير الانتماء الديني لأحد الوالدين، أو السياسات الحكومية القسرية، وهو ما يمكن أن يرتب عواقب وخيمة على الحياة اليومية.

وأضاف: "في دول مثل العراق ومصر وباكستان وماليزيا وبنغلاديش، يمكن أن تؤدي التسميات الدينية غير الدقيقة أو المفروضة إلى حصول عمليات تسجيل إلزامي للأطفال في برامج التعليم الديني التي لا تنتمي إلى عقيدتهم، وظهور عوائق تحول دون الزواج، والتنازل التلقائي عن دين الأطفال بناء على سجلات الوالدين، ومضاعفات الميراث، وصراعات قانون الأسرة، وتعرض غير المسلمين لولاية المحكمة وفق الشريعة الإسلامية".

كما تحدث التقرير، قائلاً: "في بعض الحالات، يُجبر الأهالي الذين تم تصنيفهم ضمن دين غير دقيق في قواعد البيانات الحكومية، على حذف أسمائهم من شهادات ميلاد أطفالهم لمنع انتقال التسمية غير الصحيحة إليهم، وهو ما يخلق قضايا قانونية إضافية لتلك العائلات".

في حين، أوضحت زورزي، أن "مريم" أجبرت بموجب القانون على حمل هوية دينية مفروضة عليها عندما كانت طفلة، وهي هوية لا تعكس معتقداتها أو تربيتها أو واقعها المعيش، وإن قرار المحكمة يعيد قدرتها على العيش وفقاً لإيمانها المسيحي، ويشكل سابقة مهمة للآخرين في مواقف مماثلة.

ورأى التقرير أن قضية مريم تطرح تساؤلات أساسية حول توافق المادة 26/ (2) من قانون البطاقات الوطنية مع الضمانات الدستورية للحرية الدينية، ومع التزامات العراق بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تضمن أن لكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين، بما في ذلك حرية تبني دين من اختياره.

القنبلة الموقوتة أم الثروة المهدورة؟

تحديات التغير الديمغرافي الشبابي

صادق الازرقي :

تجمع الدراسات الاجتماعية على ان العراق يمر بمرحلة ما يسمى "الهبة الديمغرافية"، اذ تشكل الفئة العمرية الشابة النسبة الأكبر من السكان، لكن هذه الهبة تحولت إلى ضغط لعدم استيعابها بالشكل الأمثل، فمعدلات النمو السكاني العالية تضع ضغطا هائلا على البنى التحتية مثل التعليم، والصحة، والإسكان، التي لم تتطور بموازاة هذه الزيادة، كما ادت الهجرة العشوائية من الريف إلى المدينة إلى نشوء أحزمة الفقر حول المدن الكبرى، وهي بيئات خصبة للمشكلات الاجتماعية والنفسية نتيجة غياب الخدمات والاكتظاظ.

فيما يتعلق بالتعليم فهو في أزمة، فثمة الفجوة مع سوق العمل وانفصال حاد بين ما يدرسه الطالب وبين ما يحتاجه الواقع، اذ ان تزايد أعداد الخريجين سنويا يقابله سوق عمل محدود يعتمد بشكل واسع على التعيينات الحكومية التي وصلت لحد الإشباع، كما ان تراجع ترتيب المؤسسات التعليمية أدى إلى ضعف المهارات التقنية لدى الشباب، مما يجعلهم غير منافسين في القطاع الخاص.

يرافق ذلك، ان المعضلة النفسية والاجتماعية أدت "بحسب البيانات المتوفرة" الى زيادة حالات الانتحار بين الطلبة والشباب وهي ليست وليدة الصدفة، بل هي نتيجة لتراكمات معقدة، اذ يشعر الشاب العراقي بانسداد الأفق؛ فالدراسة لا تضمن وظيفة، والوظيفة لا تضمن حياة كريمة، مما يولد حالة من اليأس الوجودي، و ثقافة كليات "القمة" مثل الطب والهندسة من جهة والضغط العائلي لتحقيق نجاحات معينة تضع الطالب تحت ضغط نفسي هائل، بخاصة مع غياب مراكز الدعم النفسي المتخصصة في المدارس والجامعات، وفضلا عن ذلك فان جيل الشباب الحالي عاصر أزمات أمنية وحروب متلاحقة، مما أدى إلى انتشار ما يسمى في علم النفس والمصطلحات العسكرية "اضطراب ما بعد الصدمة" غير المعالج على نطاق واسع.

وبرزت في السنوات الأخيرة تحديات سلوكية دخيلة من ذلك المخدرات التي أصبحت وسيلة "هرب" مدمرة لبعض الشباب من واقعهم المرير، وهي تفتك بالصحة النفسية وتدفع نحو الجريمة أو الانتحار، ومع الانفتاح الرقمي غير المحصن، وقع كثير من الشباب لاسيما الفتيات ضحايا لعمليات ابتزاز أدت في حالات موثقة إلى إنهاء حياتهم خوفا من "العرف" الاجتماعي، كما ان الفساد والمحسوبية على صعيد الدولة والمجتمع أنتج شعورا بالظلم وتآكل الثقة بمؤسسات الدولة.

ان معالجة مشكلات الشباب الخطيرة ومن ذلك ظاهرة الانتحار يستدعي فتح قنوات حوار حقيقية، وتوفير فرص اقتصادية عادلة، والأهم من ذلك، جعل المؤسسات التعليمية أكثر إنسانية لتكون ملاذا للطلبة لا ساحة للضغط النفسي، وان الاقتصاد في بلد مثل العراق ليس مجرد أرقام ونمو، بل هو المحرك الأساسي للاستقرار النفسي والاجتماعي، فعندما يتعثر الأمان المادي المعيشي، تهتز معه كل دعائم الصحة النفسية، ويتحول الطموح الشبابي إلى عبء ثقيل.

الشاب الذي يقضي سنوات في الدراسة ثم يجد نفسه عاطلا، يشعر بسقوط قيمته الاجتماعية أمام أسرته ومجتمعه، هذا الشعور يولد الاغتراب النفسي، اذ يشعر الشاب أنه غريب في وطنه، مما يمهد الطريق للأفكار السوداوية، وكذلك ان تأخير سن الزواج يشكل ضغطا آخر، فالوضع العراقي يفرض تكاليف باهظة للبدء بحياة مستقلة من ذلك السكن، وشروط الزواج وتأثيث المنزل، وعدم القدرة على بناء أسرة في السن الاعتيادي يؤدي إلى إحباطات عاطفية وبيولوجية تتحول بمرور الوقت إلى اكتئاب مزمن أو اضطرابات قلق.

وتضع وسائل التواصل الاجتماعي الشباب في مقارنة مستمرة مع أقرانهم في دول أخرى، مما يعمق الشعور بالدونية والحرمان النسبي، وحتى الشباب الذين يجدون عملا في القطاع غير المنظم، يعانون من غياب الأمان فالعمل لساعات طويلة بأجور زهيدة من دون ضمان اجتماعي أو صحي يجعل الشاب في حالة تأهب دائم وخوف من المستقبل، وكذلك ممارسة مهن لا تليق بالتحصيل الدراسي مثل العمل كبائع متجول أو سائق دراجة توصيل لخريج هندسة، تسبب "صدمة التوقعات" التي تنتهي غالبا بانهيار نفسي.

الحقيقة القاسية، هي أن الوعظ الديني المنتشر في العراق من على المنابر، لا يمكنه ملء فراغ المعدة أو تأمين إيجار السكن، الإصلاح يبدأ من تفعيل القطاع الخاص لتقليل الضغط على التعيين الحكومي وخلق فرص حقيقية، وإطلاق قروض المشاريع الصغيرة لكن بشروط ميسرة فعلا وليس شكليا، لإعطاء الشاب شعورا بالملكية والقدرة على التغيير، وتوجيه التعليم بربط التخصصات الجامعية بحاجة السوق الفعلية لتقليل صدمة ما بعد التخرج.

الحكومة العراقية تعد أكبر مشغل في البلاد، لكن هذا التوظيف غالبا ما يكون لغايات سياسية أو لامتصاص الغضب الشعبي، مما أدى إلى الإشباع الوظيفي، اذ وصلت معظم الوزارات إلى طاقة استيعابية تفوق حاجتها الفعلية بأضعاف، مما جعل "التعيين المركزي" عبئا على الموازنة بدلا من أن يكون محركا للتنمية، كما لا يتواجد ربط بين مخرجات وزارة التعليم العالي وحاجة الوزارات الخدمية والإنتاجية، مما يخلق فائضا هائلا في تخصصات لا مكان لها في الهيكل الإداري الحالي. والشاب يفضل الانتظار لسنوات للحصول على وظيفة حكومية بسيطة بدلا من العمل في شركة خاصة، لأن القانون لا يحميه في حالات الطرد التعسفي أو لا يوفر له راتبا تقاعديا مجزيا، وعدم حماية المنتج المحلي أدى إلى إغلاق المصانع والمعامل الأهلية، وهي الأماكن الاعتيادية لاستيعاب خريجي الكليات التقنية والمعاهد ونتج عن ذلك إغراق السوق بالمستورد.

الواقع العراقي بحاجة إلى الانتقال من الفوضى إلى الاستقرار الوظيفي بشتى مفاصله ويتطلب ذلك خطوات رئيسة أهمها تفعيل قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص بحيث يتساوى الامتياز بين العمل في الدولة والعمل خارجها، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر منح قروض إنتاجية حقيقية وليست استهلاكية، مع إعفاءات ضريبية للشركات التي توظف العراقيين بنسب عالية، وفي مجال التعليم غلق الأقسام التي تعاني من فائض تاريخي، والتركيز على التعليم المهني والتقني والذكاء الاصطناعي.

أعراض خفية ومعاناة نفسية..

تكيّس المبايض يهدد صحة النساء العراقيات بصمت

تقول نور في حديث لمجلة "فيلي"، :" تفاجأت بإصابتي بمتلازمة (تكيّس المبايض) بعد ظهور الأعراض التي بدأت بالظهور بشكل تدريجي شيئاً فشيئاً، بدأت في تغير نبرة الصوت وظهور الشعر بشكل كثيفً في الوجه وانقطاع الدورة الشهرية، وقامت الطبيبة باعطائي مانع الحمل لغرض تنظيم الهرمونات، إلا أن العلاج لم يحقق النتائج المرجوة".

أما سناء خضير ذات الـ 30 عاماً أوضحت في حديث لمجلة "فيلي"، أنها علمت إصابتها بالمرض بعد ان لاحظت الأعراض المعروفة والتي ظهرت عليها، إذ تقول بعد مراجعتها للطبيبة :" أبلغتني بأن هذا المرض دائما ما يكون ذو طابع وراثي وقد يستمر مدى الحياة، ولكنها ظهرت لدي في سن مبكر، تحديداً عند بلوغي سن الخامسة عشر، لم أدرك ذلك في حينها، حيث رافق المرض شعور دائم بالكآبة دون سبب واضح".

ويعد مرض متلازمة (تكيّس المبايض)، من الأمراض الأكثر شيوعاً بين الفتيات والنساء حول العالم، إلا أنّ انتشاره في العراق سجّل تصاعداً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ما جعلها مصدرً قلق متزايد على المستويين الصحي والنفسي.

ولا يقتصر تأثير هذا المرض على الجانب الجسدي، بل يمتد ليشمل الحالة النفسية للنساء خاصة المتزوجات ممن يواجهن تحديات تتعلق بالحمل، إضافة الى ذلك يرافقه اضطرابات هرمونية قد تؤدي إلى الشعور بالكآبة والتوتر.

وبحسب تقديرات المنظمة، فإن هذه المتلازمة تصيب ما بين 10 إلى 13% من

فيلي:

كانت حياتها طبيعية حتى ولدت طفلها الثاني، نور محسن ذات الـ 27 عاماً أخذت حياتها مأخذاً مختلفاً في الجانب الصحي، حيث ظهرت لديها إصابة لم تكن في الحسبان، وفق ما أكدته، إذ كانت تسمع دون ان تتوقع فيه.

« إهمال التشخيص والعلاج اتجاه هذا المرض قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة من بينها زيادة خطر الإصابة بـ (سرطان بطانة الرحم)، ما يستدعي متابعة طبية دقيقة ومستمرّة، وتشدد المصادر على ضرورة الإلتزام بنمط حياة صحي يشمل التغذية المتوازنة والنوم المنتظم إلى جانب تقليل استخدام المواد البلاستيكية، لما قد يكون لها من تأثيرات سلبية محتملة على التوازن الهرموني » ..

النساء في سن الإنجاب، في حين تشير الأرقام إلى أن نحو 70% من المصابات حول العالم لا يدركن إصابتهن بالمرض، ما يعكس فجوة كبيرة في الوعي والتشخيص المبكر، ويزيد من تعقيد الحالة وتأثيراتها الصحية والنفسية.

نحو 20% من الفتيات والنساء، يعانين من تكيس المبايض وأن هذا التكيس قد يكون شكليا في بعض الحالات، وفق ما تقول نضال البغدادي أخصائية الامراض النسائية، التي أكدت لمجلة "فيلي"، أن التشخيص الحقيقي يرتبط بوجود خلل هرموني، إذ تظهر أعراضٍ مثل تأخر الدورة الشهرية لفترات طويلة، قد تصل إلى 6 أشهر، إلى جانب نمو الشعر في الوجه ومناطق مختلفة من الجسم، لافتة إلى أن هذه الحالات قد تؤثر بشكل كبير على فرص الحمل.

وتوضح البغدادي، أن بعض النساء خاصة بين عمر 20 و30 عاما قد يعانين من أكياس كبيرة يصل حجمها إلى 10 سنتيمترات، وغالباً ما ينتظرن اختفاءها بشكل طبيعي، إلا أنه في حال استمرارها، يمكن اللجوء إلى تدخل جراحي بسيط للتخلص منها.

وأكدت منظمة الصحة العالمية، وفق آخر بيان لها، أن متلازمة (المبيض متعدد الكيسات) تُعد من أكثر الاضطرابات الهرمونية شيوعاً بين النساء والذي ينتج عن ارتفاع في مستويات هرمونات (الأندروجين) بشكل يفوق المعدلات الطبيعية ما يؤدي إلى اضطراب الدورة الشهرية وعدم انتظام الإباضة.

الى ذلك، أشارت أخصائية الاورام والغدد الصماء، الدكتورة سراب معد، إلى أن "متلازمة تكيس المبايض تُعد من أكثر الاضطرابات الهرمونية شيوعًا، لكنها كثيرا ما يساء فهمها أو يتم إهمالها في مراحلها المبكرة والعديد من المريضات يصلن إلى العيادات بعد سنوات من المعاناة دون تشخيص دقيق رغم ظهور أعراض واضحة منذ البداية، مثل اضطراب الدورة الشهرية وزيادة الوزن واستمرار ظهور حب الشباب".

وتشدد معد في حديث لمجلة "فيلي"، على أن "المرض لا يقتصر على كونه مشكلة في المبايض، بل هو ناتج عن اضطراب هرموني متكامل يؤثر على نمط الحياة والصحة النفسية والجسدية وتأخر التشخيص وصعوبة فقدان الوزن وانخفاض الخصوبة، كلها عوامل تزيد من شعور المصابات بالإحباط".

وتضيف، أن "السيطرة على المرض ممكن إلى نسبة عالية، في حال تم التشخيص المبكر، عبر اتباع نمط حياة صحي والالتزام بالعلاج المناسب ويبقى الوعي بالمرض هو الخطوة الأولى نحو العلاج".

وتحذر مصادر طبية، من أن إهمال التشخيص والعلاج اتجاه هذا المرض قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة من بينها زيادة خطر الإصابة بـ (سرطان بطانة الرحم)، ما يستدعي متابعة طبية دقيقة ومستمرّة، وتشدد المصادر على ضرورة الإلتزام بنمط حياة صحي يشمل التغذية المتوازنة والنوم المنتظم إلى جانب تقليل استخدام المواد البلاستيكية، لما قد يكون لها من تأثيرات سلبية محتملة على التوازن الهرموني.

الى ذلك، تؤكد الباحثة في علم النفس مناهل الصالح، بأن التعامل مع هذا المرض لا ينبغي أن يقتصر على الجانب الطبي فقط بل تاثيرته النفسية فان "متلازمة تكيس المبايض انعكاسات نفسية عميقة تمس حياة الفتيات بشكل مباشر".

وتوضح الصالح في حديث لمجلة "فيلي"، أن "الأعراض المصاحبة للمرض مثل اضطراب الدورة الشهرية وزيادة الوزن وظهور الشعر الزائد أو حب الشباب، قد تضع الفتاة تحت ضغط نفسي مستمر وتدفعها إلى الشعور بعدم الرضا عن ذاتها وفقدان الثقة بالنفس، وتلفت إلى أن هذه التأثيرات لا تكون سطحية، بل قد تتطور إلى حالات من القلق والاكتئاب خاصة في ظل غياب الدعم النفسي أو التعرض لانتقادات قاسية وهذا الامر قد يسبب الشعور بالعزلة والخوف من المستقبل لا سيما فيما يتعلق بالحياة الزوجية وعملية الانجاب".

وتبيّن، أن "متلازمة تكيس المبايض، رغم كونها اضطراباً هرمونياً ذا أسباب بيولوجية واضحة، إلا أن الضغوط النفسية والعنف يمكن أن يزيدا من حدة التوتر داخل الجسم، ما يؤدي إلى تفاقم الأعراض وتعقيد الحالة الصحية".

وتكمل الصالح، أن "البيئة النفسية غير السليمة لا تسبب المرض بحد ذاته، لكنها تجعل التعايش معه أكثر صعوبة داعية إلى ضرورة النظر إلى المصابات بشكل شامل، يجمع بين العلاج الطبي والدعم النفسي والاجتماعي".

وفي تعريف لـ (تكيس المبايض) فأنها حالة إسمها العلمي "متلازمة المبيض المتعدد الكيسات" (Polycystic Ovary Syndrome) PCOS)، وفيها ينتج المبيضان كمية غير طبيعية من "الأندروجينات

فەیلی
FAILY MAGAZINE
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

السلام لأرض السواد

بفرحٍ يغمر القلوب في عيد الأضحى، نرفع أكفّ الدعاء بأن يملأ السلام أرض العراق، وأن تبقى القلوب عامرةً بالأمل والتعايش والوئام، وتنعم البلاد وأهلها بمستقبلٍ مشرقٍ وآمن..

مدير التحرير

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD
العدد 269 السنة الثانية والعشرون| آيار / مايس 2026